الإثنين 1 حزيران 2020
العدد 4062 السنة الرابعة عشرة
Lundi 1 Juin 2020 no 4062 14ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

الإستغناء عن ثلث
الإستيراد في 5 أشهر

- **علي عودة**
اشطبوا الخسائر
- **عيسى نحاس**
«كارتيل العملات»
- **الأمجد سلامة**
شرقاً الإتجاه الوحيد الممكن

مفاجأة عكر
الحكومة تتبنى قانون «قيصر»؟ [2]

أميركا في فوضى

[10 ـ 11]

(أ ف ب)

قضية

أطماع الشركات تقلّص المعروض
لا أزمة بنزين

4

قضية

حرب المالكين والمستأجرين
الأسوأ لم يأتِ بعد!

6

اليمن

الرياض تُغضب حلفاءها:
الدوحة تخترقكم

12

ابراهيم الأمين

هل دخلت الحكومة مرحلة السقوط؟

ثلاثة أمور ميّزت الحكومة الحالية يوم تأليفها: الأول، وحدة واضحة للقوى التي شكّلتها باعتبارها الخيار الأنسب في تلك اللحظة. الثاني، تميّز رئيسها بقدرة على تحدي الضغوط التي واجهت كلّ من يخالف توجه القيادة التقليدية للسُّنية السياسية في البلاد. والثالث، عجز القوى الإقليمية والدولية عن إنتاج بديل.

عملياً، تحقّقت هذه الأمور بفعل واقع ما بعد 17 تشرين. لكن ما حصل مذّاك، أن القوى السياسية التي خضعت - بشكل أو بآخر - لمزاج الشارع، نجحت اليوم في تجاوزه. وها نحن نعيش ظواهر تذكّرنا بالحكومات السابقة، وبالصراع الكبير بين تحالف سلطة ما بعد اتفاق الطائف والقوى الناشطة بعد عام 2005. مع الإشارة إلى أن التحالف الأول ظلّ متماسكاً حتى اليوم، وهو يجمع الرئيسين نبيه بري وسعد الحريري والقطبين وليد جنبلاط وسليمان فرنجية وقوى وشخصيات مثّلت على الدوام الذراع الأمنية والعسكرية والاقتصادية والمالية.

أما التحالف الثاني فلم يتمكّن من احتلال موقع متماسك بسبب خلافاته الكثيرة.

فالتيار الوطني الحر لم ينجح في الإمساك بناصية الصوت المسيحي بقوة. ولا يزال على تناقض جدي مع القوات اللبنانية والكتائب والكنيسة وجماعات 14 آذار. وهو إن نجح في النفاذ إلى الذراع الأمنية والعسكرية والقضائية والاقتصادية، إلا أنه لم يفعل ذلك بطريقة مغايرة للسائد، بل عبر اعتماد

> **خضوع دياب لقواعد اللعبة التقليدية يفقده تمايزه وأيّ مجاراة للعقوبات الأميركية يُنهي هذه المسيرة**

منطق المحاصصة نفسه. واستفاد الفريق من موقف حزب الله غير الراغب بصدام أهلي واسع، والحزب، هنا، لم يتحالف فقط مع التيار الوطني الحر، بل قرّر عدم خوض معركة جدية مع القوات اللبنانية، ولا تعامل يوماً مع بقايا 14 آذار على أنهم خصم جدي، وواصل «الاحتيال» على الوقائع اللبنانية لمنع الانجرار العام نحو الشروط الأميركية والسعودية، بالرغم الكثير من رصيده الشعبي والأخلاقي في سبيل ذلك.

أخيراً، عاد الصراع إلى الاحتدام. لكن ما يميّزنا، اليوم، أن الرئيس حسان دياب وفريقاً وزارياً معه قرّرا الاستسلام لقواعد اللعبة السابقة. الوقوف على مسافة من الفريقين لم يتحوّل إلى قرار باعتماد آليات عمل مختلفة، لذلك نرى، اليوم، أن دياب وقسماً كبيراً من الحكومة يقاربان المسائل من الزاوية نفسها. وبمجرد أن يسعى رئيس الحكومة إلى بناء تحالفات سياسية على الطريقة التقليدية، فإنه يعيد فتح الأبواب أمام القوى الكبيرة لاستعادة نفوذها. وهو ما نراه في آلية تحديد جدول أعمال الحكومة وفي طبيعة التعامل مع الملفات الحساسة من السياسة الخارجية إلى ملفات القطاعات الحيوية من اقتصادية ومالية وخلافها، وصولاً إلى البند الأكثر حساسية والمتصل بالتعيينات الإدارية. والمؤسف أن من يتعمّق في تفاصيل الاتصالات حول ملفات التعيينات، يمكنه بسهولة معرفة أن دياب ووزراء كثراً في الحكومة وقعوا في فخّ العجز عن التغيير. وحجتهم، مع الأسف، هي الحجة السابقة نفسها بأن البلاد مركّبة بطريقة معقّدة ولا يمكن مواجهة القوى الكبيرة بالصدام.

المشكلة، هنا، لا تتعلق بدفاع أركان الطبقة السياسية عن مواقعهم ونفوذهم وامتيازاتهم على أنواعها، وهذا أمر متوقّع. فهؤلاء لا يريدون إحداث أيّ تغيير في المقاربات لأنهم يدركون جيداً أن التغيير الجدي يتطلب ابتعادهم عن السلطة. المشكلة هي في اقتراب رئيس الحكومة من لحظة تقمّص الشخصية نفسها، وإعطاء الأولوية لحماية نفوذهم الجديد. وعندما يقترب دياب وهذا الفريق الوزاري من نقطة الدفاع عن المناصب التي يشغلونها، فهذا يعني أنهم وقعوا في الفخّ.

ولن يتأخر الوقت قبل أن يخسروا كل تعاطف ممكن معهم من الشارع أو المحيطين. لا يعني ذلك أن الناس سيذهبون سريعاً نحو انفجار جديد وكبير. لكن الشارع لن يستسلم بالسهولة التي يتخيّلها البعض. وربما يلجأ من تلقاء نفسه ـ أو بإدارة وتحريض من قوى خارجية ـ إلى أفعال تقود البلاد نحو فوضى غير مسبوقة وغير محسوبة. وعندها لن تنفع كل الحسابات العلمية والمعطيات والتقديرات، وسيتحول التدهور السريع في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية إلى مدخل مشروع لكل غضب يصدر عن الشارع، سواء كان عفوياً، أو مستغلاً من قبل قوى لا تريد الخير للبنان.

اليوم، تواجه الحكومة تحديات كبيرة على صعيد إدارة الأزمة. وإذا استمرت العقلية ذاتها في المقاربة، سنقف قريباً أمام المواجهة البشعة. يكفي مراقبة إدارة ملف الكهرباء، للدلالة على سخف من يديرونه. يعرف أهل السلطة، في مختلف مناصبهم، أن أحداً في العالم لا يقبل الشروع في خطة بناء معامل الكهرباء، وأن أحداً لا يريد تقديم هبات، وأن الشركات التجارية تفتقد إلى الضمانات البديهية لإدارة استثمار بهذا الحجم. مع ذلك، يتعمّق الخلاف حول الجانب التخطيطي. الأمر نفسه يحصل في ملف البنى التحتية والاتصالات والمياه. أما الأزمة الأكبر ففي إدارة التفاوض حول الواقع المالي والنقدي في البلاد. ويكفي الاستماع إلى ممثلي صندوق النقد الدولي يهزأون بالمفاوض الجالس قبالتهم. لا يعرفون من يمثل هذا وذاك. وعليهم التدقيق في كل عبارة، والمطابقة والمقارنة. يقولون: نحن نفاوض الشعوب اللبنانية وليس الحكومة اللبنانية. أما السعي إلى تثبيت أرقام موحّدة ودقيقة، فهو مثل السعي إلى إحصاء دقيق وموحّد لسكان لبنان، أو كتابة فصل واقعي من تاريخه. ليس مبالغة الحديث عن فرصة ضيّقة وأخيرة أمام حكومة الرئيس دياب. فإما قلب الطاولة والعودة إلى فكرة القواعد الجديدة، أو الغرق. وإذا ما أضفنا تحدي التعامل مع التهديدات الأميركية بعقوبات كبيرة إذا لم يلتزم لبنان الرسمي والخاص قانون «قيصر» الهادف إلى تجويع الشعب السوري، سنكون أمام الاختبار الأخير. يعرف رئيس الحكومة أنه لم يعد هناك تضامن حكومي جدي، وأن الخلافات داخل مجلس الوزراء تكبر يوماً بعد يوم، وأن توافقه مع الرئيسين ميشال عون ونبيه بري صار على القطعة، وأن الضغوط الداخلية والخارجية ستزيد يوماً بعد يوم. وعندما تحين لحظة المواجهة، لن تنفع الحكومة أو رئيسها كلّ أنواع الضمانات التي يعتقدون أنها متوفّرة لهم، سواء من قوى محلية أو إقليمية أو دولية.

قضية

مفاجأة عكر:
الحكومة تتبنى قانون «قيصر» لمحاصرة سوريا؟

في خطوة مُستغربة وخطيرة، توّلت تنفيذها وزيرة الدفاع زينة عكر، وُزّع قانون «قيصر» على الوزراء في جلسة الحكومة الأخيرة لـ«الاطلاع عليه». فهل من نية لتحويل القانون الأميركي إلى مرسوم لبناني، للمشاركة في حصار سوريا امتثالاً للأوامر الأميركية؟

قلق دياب تأليف لجنة من اختصاصيين لتحديد مفاعيل هذا القانون على لبنان! (هيثم الموسوي)

ميسم رزق

يضع الرئيس حسان دياب كل أسلافه في «جيبته» الصغيرة. بدأ ممدودتان للبصمْ على كلّ ما يُمليه دفتر الشروط الدولي. الأمثلة وافرة، دشّنتها قضية العميل عامر الفاخوري وتهريبه من لبنان، بالتعاون مع حكومة دياب، التي شكرها الرئيس الأميركي دونالد ترامب شخصياً على ذلك، من دون أن يُخرج منها تعليق واحد على الشكر. ومهما كان دور الحكومة في قضية الفاخوري، لم يُعد من مجال للشكّ في أن لواشنطن «جماعتها الضاغطة» داخل مجلس الوزراء. وهذه الجماعة التي تعمل حالياً على خياطة خطط اقتصادية - مالية وفقَ المواصفات الدولية المطلوبة، لم يعُد «توزطها» محصوراً بملف عميل أو خطط «إصلاحية». فقد قرّرت هذه الجماعة طيّ مبدأ النأي بالنفس، واستبداله بسخاء النفس مع الأميركيين إلى درجة أنها تُريد أن تقتاد لبنان إلى صفّهم في حصارهم لسوريا، بالامتثال لأوامرهم وتبنّي قانون «قيصر» الخاص بالعقوبات الشديدة على سوريا!

فيوم الجمعة الماضي، وفي جلسة مجلس الوزراء، حطّ على طاولة الحكومة بند «غريب» من خارج جدول الأعمال، مجموعة أوراق وزّعتها نائبة رئيس الحكومة، وزيرة الدفاع زينة عكر على زملائها، تتضمّن الترجمة العربية لنصّ «قانون قيصر» الأميركي، طالبةً منهم «الاطلاع عليه»، لأن «على الحكومة أن تُناقشه في وقتٍ لاحق». وقالت عكر، بحسب ما نقل عنها زملاؤها: «في محادثاتي مع السفيرة الأميركية، أبلغتني أنهم جادون في تطبيق القانون، وكل من يتعامل مع سوريا سيكون عرضة للعقوبات. وأنا أود أن تطّلعوا على القانون لأن بعض الوزارات اللبنانية تتعامل مع نظيراتها السورية. ونحن في مفاوضات مع صندوق النقد، ويجب أن نكون حذرين لكي لا نتعرّض لعقوبات تؤثر سلباً على المفاوضات». وقبل الجلسة، تحدّثت عكر إلى زميلها وزير الصناعة عماد حب الله في الأمر، متسائلة: «ماذا علينا أن نفعل؟ الأميركيون بدأوا جس النبض». وهذا الحديث سبقه أيضاً نقاش بين عكر ورئيس الحكومة، الذي بدوره وصلته «الأوامر»، فقرّر أن يكون القانون مادة للتداول بين الوزراء لاتخاذ قرار مشترك، وخاصة أن للبنان من هذا القانون حصّة وازنة. وبحسب ما علمت «الأخبار»، اتّفق دياب وعكر على إطلاق الوزراء على القانون، لدراسته. هكذا، يتحوّل قانون أميركي إلى ورقة رسمية من أوراق الدولة اللبنانية، يُناقشه مجلس الوزراء، لا من أجل اتخاذ موقف سياسي منه، بل كمادة قانونية كما لو أن مجلس النواب اللبنانية أصدره. وهنا لا بد من طرح أكثر من سؤال:

هل وصلت إلى لبنان مراسلة رسمية من السفارة الأميركية أو الإدارة الأميركية تطلب من الحكومة اللبنانية تطبيق القانون؟ أم أن بعض من هم في الحكومة قرّروا الردّ على الدعوات المتتالية للانفتاح على سوريا، رئة لبنان الاقتصادية، برفع ورقة العقوبات وتركيع البلاد؟ من داخل الحكومة، ينقل أكثر من مصدر وزاري استغرابه لخطوة عكر في الشكل، من دون الدخول في النيّات. والأكثر استغراباً، أن هذا القانون الذي لا يعني محاصرة سوريا وحدها، بل محاصرة لبنان أيضاً، يجهله معظم الوزراء! علماً بأن الحديث عنه يعود لأشهر، وفي متنه تأكيد لـ«استهداف أي شخصيات رسمية وسياسية وحزبية ورجال أعمال تربطهم علاقات تجارية بالنظام السوري». ومع أن النص لم يأتِ على ذكر لبنان حرفياً، إلا أن اللبناني نزار زكا (الذي كان موقوفاً في إيران) وهو عضو في فريق «قيصر»، قال منذ أيام لـ«العربية.نت» إن «4 دفعات من العقوبات من ضمن القانون تبدأ اعتباراً من منتصف تموز وتستمر حتى نهاية آب المقبل، وتتضمّن أسماء مسؤولين وشركات خاصة في سوريا ولبنان والعراق وإيران وروسيا»، فيما القانون ينصّ بشكل واضح على تعرّض «كل شركة أو كيان أو حتى أفراد من الداخل السوري أو من أي دولة خارجية للعقوبات إذا ما دخلوا في علاقات تجارية مع النظام أو قدّموا الدعم العسكري والمالي والتقني».

الحركة السياسية باتجاه تحويل قانون الحصار على سوريا إلى مرسوم حكومي» لم تبدأ بخطوة وزيرة الدفاع، بل بتحريك ملف التهريب وضبط الحدود، والذي توسّعت أطره من قبل الفريق الذي يدور في فلك المحور المُعادي للمقاومة إلى حدّ المناداة بتطبيق القرار 1701 على الحدود مع سوريا بحجة «سد مزاريب الفساد»، علماً بأن المقصود به إطباق الخناق على سوريا والمشاركة في تجويع الشعب السوري، كما تقول مصادر سياسية رفيعة المستوى في فريق 8 آذار. وتضيف المصادر أن خطوة عكر - دياب تثير استغراب بعض القوى السياسية المشاركة في الحكومة. حتى الآن «ليس هناك من قرار نهائي لكيفية مواجهة هذا الأمر من داخل الحكومة، بانتظار تكشّف ما هو المقصود منها». يفضّل فريق 8 آذار التعامل معها، بحسن نيّة، من باب التنبيه وأخذ العلم، وخاصة أن مؤسسات كثيرة وعدداً من الوزارات لديها خطّ مفتوح وتعاملات مع سوريا. أما «إذا اتضح أن الحكومة ذاهبة في اتجاه تبنّي القانون وتطبيقه وإلزام الدولة اللبنانية به، فحينها سيكون هناك كلامٌ آخر ونبرة أعلى، خاصة أن هذا القانون ليس الأول من نوعه، ولم تذهَب أي حكومة لبنانية سابقاً إلى الالتزام بمثل هكذا قوانين». يبقى اللافت من بين كل ذلك أن دياب قرر مناقشة الأمر «بتأليف لجنة من اختصاصيين لتحديد مفاعيل هذا القانون على لبنان».

في جميع الأحوال، يبدو أن الولايات المتحدة الأميركية قرّرت التحرك على الجبهات كافة، في وقت واحد، ضد المقاومة. فإضافة إلى ما جرى داخل الحكومة، بدأت الأصوات على الأرض ترتفع في السياق ذاته. وهو ما حصل في التظاهرة الأخيرة أمام قصر العدل في بيروت تحت عنوان «لا للدويلة داخل الدولة ولا للسلاح غير الشرعي»، وتخلّلتها دعوات إلى الأمم المتحدة للعمل على تطبيق القرارات 1559 و1680 و1701 في ما خص نزع سلاح «الميليشيات» وترسيم الحدود مع سوريا تحت الفصل السابع، مع تأكيد «رفض الاحتلال الإيراني ووجود بندقية خارج الجيش اللبناني وتزك قرار الحرب والسلم بيد مجموعة تأتمر بأجندة إيرانية». فهل كانت كلمة السرّ في حديث مساعد وزير الخارجية الأميركية ديفيد شينكر، في مقابلته مع تلفزيون «فرانس 24»، حين قال منذ أيام إننا «ننتظر كي نرى مدى التزام الحكومة بالإصلاحات، وتنفيذها بالفعل، عندها نرى موقفنا من دعم لبنان في ما يتعلق بملفها في صندوق النقد الدولي»؟ وهل يقصد شينكر بالإصلاحات تنفيذ القرارات الدولية والقوانين الأميركية؟ المطلوب من رئيس الحكومة ونائبته الإجابة.

> **تتجه الحكومة إلى طيّ مبدأ النأي بالنفس واستبداله بالرضى الأميركي**

السفيرة الأميركية تدافع عن رياض سلامة... وتهدّد

أعلنت السفيرة الأميركية دوروثي شيا أن «العقوبات تستهدف حزب الله، لكنها قد تشمل من يدعمه»، مذكّرة بأن قانون «قيصر» الخاص بالعقوبات على الشعب السوري يدخل حيز التنفيذ اليوم. وفي حديث إلى قناة «أو تي في»، قالت شيا إن «الولايات المتحدة عملت بشكل وثيق مع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، ومن الخطأ شيطنة أي شخص أو مؤسّسة أو جعلهم كبش فداء للانهيار الذي هو نتيجة عقود من الفساد». وفي رسالة تحمل تهديداً ضمنياً، لفتت إلى أن «تعيينات المصرف المركزي قرار يعود للحكومة اللبنانية، وسلامة يحظى بثقة كبيرة في المجتمع المالي الدولي، وإذا لم يكن لدى هذا المجتمع ثقة بقيادة المؤسسات المالية الكبرى في البلاد، فأعتقد أنّه لن يكون هناك أي تدفق للاستثمار أو النقد الذي يحتاج إليه اقتصاد لبنان». وفي كلام شبيه بما سبق أن قاله ديفيد شينكر، شدّدت على أن «بدء المفاوضات مع صندوق النقد الدولي خطوة ضرورية، وحكومة دياب أبدت رغبة جدية في محاربة الفساد، لكن المطلوب تنفيذ الإصلاحات، والولايات المتحدة لا تزال بصدد تقييم أداء الحكومة».

(الأخبار)

تقرير

أول إصابة «كورونا» بين المعتقلين:
دياب لا يحدد موعداً لأهالي «موقوفي الإمارات»

ما تخوّف منه أهالي الموقوفين اللبنانيين في سجن الوثبة في الإمارات حصل. أحمد صبح، المحكوم عليه بالسجن عشر سنوات، ثبتت إصابته بوباء «كورونا»، وقد جرى نقله من الزنزانة حيث يُعتقل، «من دون معرفة إلى أين»، بحسب ما نقل بقية الموقوفين لأهاليهم خلال الاتصال بهم. النتيجة الإيجابية لأحمد صبح فقط، لا تعني أنّ حسين بردا وعبد الرحمن شومان وعلي المبدر وعبد الله هاني عبد الله وأحمد مكاوي، في مأمن. فنتائج فحوصات الموقوفين الخمسة لم تصدر بعد، «ووفق النتائج التي صدرت، تبيّن وجود 31 إصابة حيث يُسجن الموقوفون اللبنانيون. هؤلاء يعيشون تحت ضغوط نفسية هائلة «يتكلمون بلغة انهزامية، يودّعوننا لأنهم لا يعرفون ماذا سيكون مصيرهم، ويخافون أن يتمّ التخلّص منهم من دون أن يدري أحد». فاحد الموقوفين يستعيد ما حصل معه في فترة التحقيق «حين هُدّد بأنه إذا لم يعترف بانتمائه إلى حزب الله، فسيتم وضعه داخل سيارته ورميه في البحر ويُقال إنه انتحر».

تغيب داخل السجن الإجراءات الوقائية، «لا كمامة ولا مُطهرات. طلبوا دواء لتسكين الآلام، ولم يتم توفيره لهم». في هذا الإطار، انتشر أمس تسجيل صوتي لزوجة أحد المعتقلين تُخبر فيه عن ظروف الاعتقال السيئة، وعن معاناة زوجها من الام في العظم. حاول الأهالي أمس، وفور وصول خبر إصابة أحمد صبح، التواصل مع مكتب رئيس الحكومة حسان دياب، من دون أن يلقوا جواباً. إحدى العاملات في المكتب رفضت تحديد موعد لهم. أما أحد مستشاري رئيس الحكومة، فلم يرد على الاتصالات ولا على الرسائل النصية. في وزارة الخارجية، من المفترض أن يردّوا اليوم على مطلب الأهالي تحديد موعد لهم مع الوزير ناصيف حتّي. من جهة السفارة اللبنانية في أبو ظبي، فقد استنكر السفير فؤاد دندن للأهالي قولهم إنّه قلّص صلاحيات الموظف في البعثة هـ. م. الذي كان يتولى إيصال الأموال من الأهالي إلى الموقوفين (راجع «الأخبار»، السبت 30 أيار 2020). قال السفير إنه «اعتبر أننا أغفلنا تفصيل أنّ وزارة الخارجية توقفت عن إرسال بدل النقل للموظف، لذلك لم يعد يقدر أن يذهب إلى السجن وينقل الأموال». بين صراع «التفاصيل» اللبنانية، تضيع حقوق الموقوفين اللبنانيين في الإمارات، وهم يواجهون مجموعة من الأخطار، أبرزها اليوم «كورونا».

(الأخبار)

قضية اليوم

أطماع شركات النفط تقلّص المعروض: لا أزمة بنزين

ثلاثة أطراف يسهمون في تقليص نسبة المعروض من مادة البنزين، المستوردون والموزعون والمحطات. كل منهم يسعى إلى تخزين ما أمكن لكي يكسب فارق السعر في الاسبوع الذي يلي. وفي ظل الاتجاه التصاعدي للاسعار، فإن ذلك قد يتكرر كل أسبوع إذا لم تعمد وزارة الطاقة إلى تنظيم عمل الشركات وإعداد جداول مقارنة بين ما تشتريه من محروقات وما تبيعه. في هذا الوقت، تستمر شكاوى الشركات من تأخر مصرف لبنان في فتح الاعتمادات

إيلي الفرزلي

هل من أزمة بنزين جديدة تلوح في الأفق؟ مجرّد التساؤل جعل الناس يسارعون إلى المحطات لملء خزانات سياراتهم بالوقود. البيان الصادر عن محطات الأيتام، زاد الذعر. في البيان، أسفَ لـ«نفاد المخزون في معظم البقاع والجنوب، وتوافره في محطات بيروت حتى يوم غدٍ، حيث سيبدأ بالنفاد في عدد منها».

> تقول إدارة المحطات إن الأمر «عائد إلى اقتصار التوزيع على المنشآت

«الفيول المغشوش» يسهم في تقليص مخزون منشآت النفط من المحروقات

تقلصت قدرة منشآت النفط على بيع البنزين بسبب مشارفة مخزونها على النفاد

> وعدد قليل جداً من الشركات، في حين توقف باقي الشركات عن التوزيع».

مصادر مطلعة توضح أن شح مادة البنزين سببه ثلاثة أمور: تأخر المصارف في فتح الاعتمادات لشركات استيراد النفط، وسعي كل أطراف سلسلة الإمداد، أي المستوردين والموزعين والمحطات، إلى تخزين البنزين للاستفادة من ارتفاع الأسعار، وتقلص قدرة منشآت النفط على بيع البنزين بسبب مشارفة مخزونها على النفاد.

(مروان بو حيدر)

المازوت مفقود أيضاً

إضافة إلى البنزين، يستمر الشح في مادة المازوت في الأسواق. لكن هنا، بخلاف البنزين، فإن للمنشآت الحصة السوقية الأكبر، ما يعني أن تقليص إمداداتها يمكن أن يؤثر سلباً على المستهلكين. يُذكر أن المناقصة التي أطلقتها المنشآت لاستيراد المازوت فشلت للمرة الثانية على التوالي، بسبب تقدم عارض وحيد (كورال). وبحسب قانون المحاسبة العمومية، فإن الإدارة المعنية يحق لها بعد ذلك أن تختار ما بين إعادة إجراء المناقصة أو التفاوض على السعر مع الشركة المتقدّمة. التأخير، إضافة إلى انخفاض اهتمام شركات النفط باستيراد هذه المادة، أسهما في فقدانها من السوق، علماً بأن رئيس تجمّع مستوردي النفط جورج فيّاض يقول إن الشركات تسعى إلى تنظيم إمداداتها، ما يعوّض النقص في السوق قدر الإمكان.

بالنتيجة، فإن أصحاب المولدات الخاصة، الفئة الأكثر استهلاكاً للمازوت، يؤكدون أنهم يشترون هذه المادة من السوق السوداء، وبزيادة تصل إلى 30 في المئة، علماً بأن ثمة في المقابل من يقول إن هذه العمليات محدودة، فعدد من الشركات عرض على أصحاب المولدات كميات من المازوت، إلا أنهم إما لا يملكون القدرة على التخزين، أو يخزنون كميات فائضة عن حاجتهم للمتاجرة بها.

أزمة محطات الأيتام مرتبطة بالمشكلة الأخيرة، فهي منذ بدات المنشآت باستيراد البنزين وقّعت معها عقداً لتزويدها بحاجتها. إلا أن دخول المنشآت، كما الشركة التي تستورد لصالحها (zr energie)، على خط أزمة الفيول المغشوش، أدى إلى عرقلة عمل المنشآت وتأخرها في استيراد الفيول. تقول مصادر مطلعة إن المنشآت تتريث في استكمال العقد، أضف إلى أنها غير قادرة على التواصل مع الشركة المورّدة، في ظل توارٍي ممثلها عن الأنظار. ولذلك، حرصاً منها على تأمين حاجة السوق، عمدت إلى إطلاق مناقصة جديدة لاستيراد البنزين، بالرغم من أن الكمية المتعاقد عليها مع ZR (150 ألف طن) لم تُستورد بكاملها (غداً تفضّ العروض).

الحصة السوقية المنخفضة للمنشآت (10 في المئة)، بغض النظر عن واقعها الراهن، تحدّ من تأثيرها في السوق، فيما تبقى الشركات هي المزود الأساسي للبنزين. لكن تزداد شكاوى هذه الشركات من تأخر مصرف لبنان في تأمين الاعتمادات الدولارية المطلوبة للاستيراد. وذلك يتسبب في تأخير الشحنات وتأخير عمليات التفريغ. ولذلك، يطالب ممثل شركات التوزيع، فادي أبو شقرا، وزير الطاقة، عبر «الأخبار»، بمعالجة الموضوع في أسرع وقت، قبل أن تتفاقم أزمة شح الفيول.

الضلع الثالث للأزمة مرتبط ببدء الأسعار العالمية للنفط بالارتفاع، الأربعاء في 20 أيار الماضي، كان سعر صفيحة البنزين عند التسلم في بيروت 5420 ليرة، بينما كانت الرسوم الواجبة عليها 12340 ليرة. في الأسبوع الذي تلى، أي في 28 أيار (تأخر إصدار الجدول يوماً واحداً)، تبين أن سعر الصفيحة عند التسلم ارتفع 500 ليرة ليصل إلى 5920 ليرة، لكن نظراً إلى تثبيت سعر المبيع للعموم، فقد انخفضت الرسوم إلى 11840 ليرة، ما يعني أن الـ500 ليرة التي زادت على سعر الصفيحة حسمت من الرسوم.

انطلاقاً من اعتبار شركات النفط وخزاناتها البحرية بمثابة مناطق حرة، فإن دفع الرسوم لا يتم عند تسلّم الشحنة، بل تُدفع يومياً عن الكميات المحملة في صهاريج التوزيع، أي عند خروجها من خزاناتها. وعليه، فإن هذه الرسوم لا تُدفع بحسب قيمتها المحددة لدى تسلّم الشحنة، بل بحسب قيمتها في يوم تسليم الكميات المطلوبة للموزّعين. هنا تحديداً تبدأ الأطماع بتصدّر المشهد. لشركة النفط مصلحة في تخفيض كمية البنزين المسلّمة والمحافظة على القدر الأكبر من المخزون بانتظار نشر الجدول الجديد. انطلاقاً من أن التسليم بعده يوفر عليها 500 ليرة عن كل صفيحة.

بالتوازي، تسعى شركات التوزيع إلى تخزين ما أمكن من الكميات قبل ارتفاع الرسوم، علّ فارق السعر يكون في صالحها، والأمر نفسه تسعى إليه المحطات، التي تعمد إلى تخزين البنزين وبيعه بحسب السعر الأعلى.

يقلل نقيب مستوردي النفط، جورج فياض، من تأثير هذه المساعي. يقول إن هذه عملية تجارية طبيعية تحصل في حالات ارتفاع السعر أو انخفاضه، فالكل يسعى إلى التخزين للاستفادة من فارق السعر إذا كان متجهاً صعوداً، والكل يسعى إلى تقليص التخزين إذا كان متجهاً نزولاً.

ويؤكد فياض أن هذا الصراع أو التنافس لا ينعكس على المستهلكين. والأمر نفسه كرّره تجمّع المستوردين في بيان، إذ أشار إلى أنه «لا داعي للتهافت إلى محطات توزيع المحروقات، حيث ستقوم الشركات بتوزيع المحروقات كالمعتاد بدءاً من الإثنين» (اليوم). لكن في البيان أيضاً إشارة إلى تقييد حركة التوزيع ربطاً بعوامل ثلاثة: حاجة السوق وبرمجة البواخر التي تصل تباعاً والمخزون. كما ترفع الشركات عنها تهمة التخزين لتلصقها بالموزعين «الذين يسعون إلى التخزين أكثر من طاقتهم وأكثر من الطلب الفعلي للسوق».

بحسب البيان، فإن الأكيد أن لا أزمة بنزين في الأفق، خاصة أن لا مصلحة لأحد في التوقف عن البيع. لكن مع ذلك فإن أحداً لا يضمن أن تنخفض الكميات المعروضة في الأيام الثلاثة التي تسبق إصدار جدول تركيب الأسعار، ما دامت الأسعار تشهد ارتفاعاً. وهذا يتطلب، بحسب مصدر معني، تدخّل وزارة الطاقة في أمرين: حثّ مصرف لبنان على عدم تأخير دفع الاعتمادات، وإصدار جداول توضح الكميات المستوردة والكميات الموزعة، أو على الأقل مراقبة هذه الكميات ومنع الشركات من تقليص مستوى البيع عن المعدل اليومي تحت أي ظرف (حاجة السوق 5.5 ملايين برميل يومياً، انخفضت نحو 30 في المئة في فترة التعبئة العامة).

مقالة

عن تهديد إسرائيل بشنّ الحروب... واللاجهوزيّة العسكرية

يحيى دبوق

هل الجيش الإسرائيلي جاهز لخوض الحرب المقبلة في مواجهة حزب الله؟ سؤال لا يغادر طاولة القرار والتقدير في تل أبيب، ولا يغيب عما يصدر عن المؤسسات البحثية والإعلامية العبرية، عبر السنوات الماضية.

اللافت أن سؤال الجهوزية حاضر بسبب أو بلا سبب، مع جواب ثابت يؤكد على الجهوزية والانتهاء من ترميم عيوبها. في المقابل، يبرز سؤال يُعمَل على إبعاده، وإن كان يفرض نفسه مع الاستحقاقات والتحديات الميدانية في فترات لم تعد متباعدة: ما الذي يمنع نشوب الحرب، إن كانت إسرائيل فعلاً جاهزة لخوضها؟

أكثر من ذلك، ما الذي يمنع إسرائيل من خوض حرب تؤكد أنها جاهزة لخوضها، والانتصار فيها، رغم أنها ستخاض لمواجهة تهديد سلاح حزب الله الذي يأتي وفقاً لترتيب التهديدات في بيئة إسرائيل الاستراتيجية في المرتبة الثانية بعد التهديد الوجودي للسلاح النووي الإيراني، والأول بعد ترحيل تهديد النووي الإيراني سنوات لاحقة؟

أنّ لا تبادر إسرائيل إلى خوض حرب، وهو من سمات معظم الحروب التي خاضتها عبر تاريخها، يعود الى سببين لا يمنع اتحادهما معاً: أن لا تكون جاهزة لخوض الحرب؛ أو أن يفوق ثمن الحرب الجدوى منها.

قد يرى البعض سبباً ثالثاً، وهو رهان إسرائيل على خيارات بديلة من شأنها أن تحقق لها نتيجة الحرب من دون أن تخوضها وتدفع ثمنها، كما هي حال الرهان على تطورات الوضع الداخلي في لبنان، أو تداعيات أزمته الاقتصادية والمالية وغيرهما. إلا أن هذا السبب الثالث نتيجة، تراهن عليها إسرائيل لتعذّر الحرب و/أو لتعذر دفع أثمانها، وليست سبباً في ذاتها.

على ذلك، يمكن فهم التغطية الخبرية اللافتة في الإعلام العبري، عن بضعة أشخاص يتظاهرون في لبنان رفضاً لسلاح حزب الله، أو الإسراع لترجمة ونشر تغريدة ما تهدف الى الإضرار بسمعة حزب الله ومكانته، أو الحديث عن هذه الشخصية وتلك، المعادية للمقاومة ووصفها بالمؤثرة في سياق «الحرب الداخلية» ضد حزب الله، ومن بين هذه الشخصيات من لم يسمع عنها اللبنانيون من قبل.

مع ذلك، ومنعاً للتخفيف من حدة التحديات الماثلة أمام الساحة اللبنانية، هذه الرهانات وغيرها، الكبيرة منها والصغيرة، تأتي في موازاة حرب شرسة غير عسكرية (للتعذر) تخوضها إسرائيل ومن معها ضد حزب الله، عبر خيارات واستراتيجيات ورهانات من «داخل الصندوق وخارجه»، وهو ما يُرَدّ عليه أيضاً من «داخل الصندوق وخارجه». بل إن التحدي بات أكثر قرباً من التسبب بسيناريوات متطرفة، بعدما لامست «الجرأة» تجاوز الحدود والقواعد الحاكمة للاشتباك بين الجانبين، بما يفضي الى الأسوأ.

في العودة الى حديث الجهوزية العسكرية وخوض الحروب، وهي أساس التهديدات الواردة من تل أبيب في هذه المرحلة، يجب التوضيح عبر الآتي:

أنّ لا تكون إسرائيل جاهزة لخوض الحروب في مواجهة أعدائها، سواء كانت حروباً ابتدائية أو ردية ـ دفاعية، هو من ناحية تل أبيب تهديد في ذاته يصل في مستواه ليوازي التهديد الوجودي، وقد لا يقل أهمية وحضوراً عن تهديدات وجودية أخرى، تشكل هاجساً دائماً لتل أبيب.

لكن، إذا كانت الجهوزية الحربية منقوصة، أو مفقودة تماماً، بحسب ما يرد على لسان جهات عسكرية إسرائيلية وازنة، فتُريد إسرائيل أن تمنع أعداءها من الاقتناع بذلك وأن يبنوا عليه خطواتهم واستراتيجياتهم. وهذه، ربما، واحدة من أهم عِبر ودروس حرب عام 2006، التي أثبتت عملياً لأجهوزية الجيش الإسرائيلي.

منذ 14 عاماً، تجهد القيادات العسكرية في تل أبيب كي ترسخ في وعي أعدائها، وتحديداً حزب الله، أن إسرائيل على نقيض عام 2006 باتت جاهزة لخوض الحرب المقبلة، بمعزل عن المعطيات المادية وغير المادية التي تحدد الجهوزية العسكرية لخوض الحروب، علماً بأن حديث الجهوزية يتكرر دورياً على لسان القيادات في تل أبيب، مع مفارقات لافتة.

> الغبي من الوجود لواء مدرّع مجهّز بالكامل بالجيل الرابع من دبابة ميركافا

عبارات الجهوزية ثابتة منذ 14 عاماً: «الجيش الإسرائيلي جاهز الآن، على نقيض مما سبق، وبات بإمكانه خوض الحرب المقبلة». وجهوزية «الآن»، ليست حصراً قياساً على جهوزية عام 2006 المنقوصة، بل نتيجة جهد قيادة الأركان في زمن التأكيد عليها.

على ذلك، بات الحيش الإسرائيلي جاهزاً لخوض الحرب في مواجهة حزب الله، بعدما خضع لخطة الترميم التي عمل عليها رئيس الأركان ما بعد الحرب، غابي أشكنازي عام 2007 (وزير الخارجية الحالي) ثم بات جاهزاً لخوض الحرب نفسها بعد خطة استعداده التي أقرها بني غانتس (وزير الأمن الحالي) ما بعد عام 2011، وعاد ليكون جاهزاً وفقاً للاستراتيجيات الخاصة والاستعداد الحربي القتالي الفريد، لرئيس الأركان غادي أيزنكوت، وحالياً سيكون جاهزاً على يد رئيس الأركان الحالي أفيف كوخافي بانتظار تنفيذ خطة «تنوفا» متعددة السنوات، فيما الوضع المقدَّر لرئيس الأركان المقبل، بعد أن يتولى المنصب في غضون سنوات، أن يكون الجيش الإسرائيلي جاهزاً لخوض الحرب والانتصار فيها.

لا يعني ما تقدم التقليل من قدرة العدو العسكرية، ولا يعني كذلك تعظيماً زائداً لقدرة مركّبات محور المقاومة في الجانب الآخر، بل يعني ـ حصراً ـ توضيح معاني وأهداف واحدة من أهم المقولات التي ترد في تصريحات وكتابات إسرائيل عن الحرب وجهوزية خوضها، والتأكيد أنها تأتي في سياق التهديدات المعتادة التي تحرّكها الخشية من الآتي، من دون أي ربط حقيقي وفعلي بواقع الجيش الإسرائيلي وأرجحية ما يمكن أن يقدم عليه.

نعم... غير جاهزين

مع ذلك، يرد عن إسرائيل الشيء ونقيضه. فبحسب صحيفة معاريف، توجّه «قادة عسكريون رفيعو المستوى في منظومة الاحتياط القتالي للجيش الإسرائيلي»، برسالة خاصة إلى مفوض شكاوى الجنود السابق اللواء يتسحاق كريك، يؤكدون شكوكه المعلنة إزاء جهوزية الجيش الإسرائيلي: «نضمّ صوتنا الى صوتك بكل ما يتعلق بأهلية جهاز الاحتياط، ونريد دعمك في صراعك وتحذيرك من السلوك التنظيمي السيئ للقادة وتفكيرهم المحدود في العمل على إلغاء قرارات الضباط الذين سبقوهم في المنصب، وذلك فور استبدالهم والحلول مكانهم».

في رسالة الضباط لكريك، الذي يعدّ من أهم الضباط الذين تجرّأوا على تظهير حقيقة موقفهم التشكيكي بما يتعلق بجهوزية الجيش لخوض الحروب وتحديداً البرية منها، ذُكِر مثال على تدابير وإجراءات عمد إليها كوخافي في الآونة الأخيرة، وقد يكون فيها مصداق لـ«الجهوزية الآنية»، التي لا ترتبط بمبنى وتوجهات الحيش لاستكمال جهوزيته كمؤسسة، بل ربطاً بأشخاص المسؤولين فيه:

«كجزء من الخطة المتعددة السنوات «تنوفا»، أُلغي لواء مدرع من الوجود. والحقيقة التي لم يجر الحديث عنها، أن هذا اللواء أنهى عملية تحول طويلة استمرت ثلاث سنوات، الى لواء مجهز بالكامل بدبابة ميركافا من الجيل الرابع، وذلك وفقاً لأوامر رئيس الأركان من العام 2016»، في إشارة الى رئيس الأركان السابق، غادي أيزنكوت. وإلغاء لواء مدرع مجهز بميركافا 4، دليل على أن اللاجهوزية لخوض الحرب البرية باتت ثابتة أكثر في وعي الأركان العامة للحيش الإسرائيلي، ويؤكد تشكيك اللواء كريك، بل يقينه، بأن لا استعداد لدى إسرائيل لخوض الحروب والقتال البري، الذي تهدد به لبنان وحزب الله.

تقرير

«المعارضة» تضغط على الحريري... فسقط التمديد للشعّار

عبد الكافي الصمد

كانت كلّ الأمور المتعلقة بتمديد ولاية مفتي طرابلس والشمال الشيخ مالك الشعّار تسير، حتى مساء يوم الجمعة، بشكل طبيعي. فقرار التمديد كان جرى إعداده وأُنجز، ولم يكن ينتظر إلا أن يعلنه مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان، قبل أن تطرأ تطورات في الساعات التي سبقت انتهاء ولاية الشعّار المُمدّدة منتصف ليل أمس، وجعلته يزور دريان، أول من يوم أمس، ليعلن اعتذاره عن عدم الاستمرار في مهامه.

مطّلعون على مجريات الأحداث أوضحوا لـ«الأخبار» أنّ الرئيس سعد الحريري، وهو الداعم الرئيسي لتمديد ولاية الشعّار، أبلغه أنّه محرج في قرار التمديد، وأنّه لا يستطيع السير به بسبب ضغوط كثيرة يواجهها. هذه الضغوط ردّتها مصادر سياسية متابعة إلى عدّة عوامل، أوّلها اتساع رقعة المعارضة السياسية والدينية والشعبية لقرار التمديد، أكثر ممّا كانت عليه في التمديدين السابقين، في أيلول 2018 وكانون الأول 2019؛ فإلى جانب معارضة الرئيس نجيب ميقاتي والنائب فيصل كرامي والوزير السابق أشرف ريفي، استشعر الحريري أن التمديد للشعّار سيجعله يخسر أكثرية في الشارع الطرابلسي والشمالي، مقابل ربح محدود. أضافت المصادر أنّ الحريري وجد أنّ «اجماعته» في طرابلس غير متحمّسين للتمديد، وأنّ أحداً من نوّابه الحاليين والسابقين، محمد كبارة وسمير الجسر ومصطفى علوش أو منسقية التيار الأزرق في طرابلس، لم يتحرك دعماً للشعّار، باستثناء النائب ديما جمالي التي غرّدت تأييداً له، ثم لم تلبث أن حذفت التغريدة. كذلك واجه التمديد للشعّار معارضة شديدة في أوساط «مجموعة الـ20، فلم يكن بينهم سوى الرئيس فؤاد السنيورة متحمّساً له.

في موازاة ذلك، تراجعت حماسة رئيس الحكومة حسّان دياب لقرار التمديد بعدما لمس حجم الاعتراض عليه، فاختار الوقوف على الحياد. ولفتت مصادر سياسية إلى أنّ دياب أوفد وزير الداخلية محمد فهمي إلى المفتي دريان وأطلعه على موقفه.

إلّا أنّ حرج الحريري الأبرز، وفق المصادر، تمثل في دخول شقيقه بهاء على خط مزاحمته سياسياً وشعبياً، وأنّ الأخير لم يتردد في استغلال الاعتراض على قرار التمديد للشعّار للتصويب عليه، فاختار سعد الانكفاء. لكن ذلك لم يمنع مناصري بهاء في «المنتديات» من الاحتفال بما اعتبروه «أول انتصار» لهم في طرابلس.

يطوي الشعّار قرابة 12 عاماً من تاريخ الإفتاء في طرابلس، تاركاً خلفه منتقدين كثراً وحلفاء أقل، ومسلّماً مهام الإفتاء في عاصمة الشمال إلى أمين الفتوى الشيخ محمد إمام، الذي يتسلم هذه المسؤولية بالتكليف، للمرة الثانية، المرة الأولى زادت على ثلاث سنوات، بعد استقالة المفتي الراحل طه الصابونجي في 1 تشرين الأول 2005 إلى حين انتخاب الشّعّار في 27 كانون الأول 2008.

(هيثم الموسوي)

قانون تعليق الهمل لا يحل المشكلة بل يؤجلها (هيثم الموسوي)

تقرير

حرب المالكين والمستأجرين: الأسوأ لم يأت بعد

يوماً بعد آخر، تكبر الهُوّة بين المستأجرين الذين باتوا بلا مأوى بعدما عجزوا عن دفع بدلات الإيجارات، فيما تكبر من الطرف الآخر الهُوّة بين المالكين الذين بدأت تظهر إلى العلن مؤخراً لا تزال خارج حسابات الدولة التي تتعامل مع المسألة على قاعدة تأجيل الخلاف لا حلّه

رحيل دندش

مجدداً، عادت حكاية المالكين والمستأجرين. العودة، هذه المرة، ليست من باب قانون الإيجارات، بل من الباب الذي فتحته الأزمة الاقتصادية مؤخراً، لناحية توتر العلاقة بين الطرفين، بعدما بات المستأجرون عاجزين عن تسديد إيجارات البيوت التي يسكنونها. بعد سبعة أشهر من عمر التدهور الاقتصادي، عادت حكاية إبريق الزيت بين الطرفين، وهذه المرة كانت شاملة، إذ لم تقتصر على العاصمة بيروت، بل طالت مناطق كثيرة لم يعد المستأجرون فيها قادرين على دفع الإيجارات التي كانت حتى ما قبل التعبئة العامة مقدوراً عليها. مع ذلك، تبقى الحصة الأكبر لبيروت، حيث 50% من السكان يحملون صفة مستأجرين، ما يضع نصف السكان أمام سيناريوين ليس أقلها التشرد. ومع بداية شهر جديد واستحقاق بدل جديد للإيجار، باشر مالكو العقارات بـ«تحرير» إنذارات الإخلاء، فيما «وفر» بعض المستأجرين على هؤلاء عناء الإنذار، فتركوا البيوت التي يسكنونها وانتقلوا للعيش مع عائلاتهم وأقاربهم. مع ذلك، تبقى هذه الفئة أقلية، في مقابل الفئة التي «تتلقى يومياً إنذارات إخلاء، حيث تردنا يومياً اتصالات من مستأجرين مهددين بالإخلاء، وبعضهم جرى إخلاؤهم تعسفياً وبالقوة بمؤازرة الدرك أو شرطة البلدية من دون إذن قضائي»، بحسب الباحثة المدينية في «استوديو أشغال» مرصد السكن» نادين بكداش. وهي توضح لـ«الأخبار» أن الشكاوى تراوح بين ما يتعلق بتراكم بدلات الإيجار وأخرى تتعلق بـ«عملة» البدل، حيث يصرّ مالكون كثر على تقاضي بدل الإيجار بالدولار أو ما يوازيه بالليرة. وفي هذا الإطار، تروي قصصاً تحدث كل يوم، منها قصة «مستأجر في منطقة الجناح هرب من المنزل لئلا يواجه المالك الذي يهدده بإخلاء المنزل»، و«مستأجرة في منطقة الدورة اعتدى المالك عليها بالضرب» و«ثالث في حارة حريك انتقل مع زوجته وطفله للعيش في كاراج أمينه له رب عمله، بعدما أخرجه المالك من البيت الذي كان يعيش فيه».

> المطلوب اتباع سياسة «صفر إخلاء» عبر قوانين تربط أي إخلاء بتأمين البديل

القصص كثيرة، وتنذر بكارثة اجتماعية. لكنها ليست كارثة المستأجرين فقط، بل كثير من المالكين أيضاً ممن لا يملكون مورد رزق آخر غير تلك البيوت، فيما تقف الدولة متفرجة على الطرفين من دون تدخل تشريعي واضح لحمايتهما في ظرف حرج بطال الجميع. وهو ما يستدعي، وفق بكداش، «تدخل كل من وزارات الشؤون الاجتماعية والمالية والعدل عبر تشريع خاص وسريع في المجلس النيابي ينظم العلاقة بين المالكين والمستأجرين في هذا الظرف الاستثنائي لئلا يواجهوا مصيرهم وحدهم، وربط الإيجارات بمؤشر للتضخم أو مؤشر لارتفاع الحد الأدنى للأجور أو متوسط المداخيل في القطاعين العام والخاص المقدرة بالليرة اللبنانية، بما يكفل حماية المالكين والمستأجرين معاً».

والأهم راهناً، وفق بكداش، اتباع سياسة «صفر إخلاء» وترجمة ذلك بقوانين تربط أي إخلاء بتأمين البديل وفقاً لمسؤولية الدولة في ضمان حق السكن وتأمينه لأصحاب الحاجة، خصوصاً في ظل الشتاء وفترات انتشار الوباء، لافتة إلى أن الاكتفاء بقانون تعليق المهل الرقم 2020/160 الصادر في 2020/5/14 (يعلق سريان جميع المهل القانونية والقضائية والعقدية وذلك من تاريخ 18 تشرين أول 2019 حتى30 تموز 2020) «لا يحل المشكلة بل يؤجلها، إذ إن القانون ينطوي على تعليق بدلات الإيجار أثناء التعبئة العامة على أن تبقى مستحقة، مستثنياً بدلات الإيجار القديمة فقط». أكثر من ذلك، القانون تشوبه أيضاً ثغرات عديدة، إذ «لم يحدد كيفية استحقاق البدلات، وهل تستحق دفعة واحدة؟ وكيف سيتمكن ذوو الدخل المحدود من تسديدها إذا ما استحقت دفعة واحدة بعد تاريخ انتهاء التعليق؟». من هنا، تشير بكداش إلى ضرورة التعاطي مع الموضوع بجدية أكثر، وذلك يبدأ من مسؤولية البلديات في وضع لوائح وفقاً لمعايير واضحة وشفافة بالمالكين الذين يعوّلون على بدلات الإيجار كمدخول شهري أساسي، ليتم شملهم في خطتها المعنية بالدعم الاقتصادي والمساعدة الاجتماعية الطارئة.

من جهته، أشار رئيس نقابة مالكي العقارات والأبنية المؤجرة في لبنان، باتريك رزق الله، الى أن التعليق قد يفاقم الوضع الاقتصادي الصعب لكثير من المالكين الذين يعتاش بعضهم فقط من إيجار العقار ولديهم التزامات خلال فترة التعليق. رزق الله لفت في اتصال مع «الأخبار» الى أن «المالكين خسروا بسبب هبوط سعر صرف الليرة 70% من قيمة بدلات الإيجار، وإذا ما أضيف إليها معدل التضخم وغلاء المعيشة، تصبح الخسارة بنحو 300%». وأشار الى أن «المالك يريد تأجير العقار ولا يناسبه إغلاق المنزل في مثل هذه الظروف، لكن من غير المعقول أن يكون سعر صرف الدولار أكثر من 4000 ليرة ويتقاضى إيجار البيت على أساس سعر 1500». ورغم «أننا لا نقبل بتشريد المستأجرين، إلا أننا من جهة أخرى نرفض قطع أرزاق المالكين، بما يذكرنا بمأساة الإيجارات القديمة»، داعياً الى «عقد تفاهم رضائي بين المالكين والمستأجرين، لكل حالة على حدة، بشأن قيمة الإيجار، واعتماد طريقة بالدفع عبر الجدولة أو التقسيط».

تقرير

29 إصابة... والرهان على الوافدين مُجدّداً

بدءاً من اليوم، ستتقلّص ساعات حظر التجوّل لتقتصر على خمس فقط، من الثانية عشرة ليلاً حتى الخامسة فجراً. كذلك، بموجب المذكرة التي صدرت عن وزارة الداخلية والبلديات، أمس، ستُفتتح المراكز التجارية والشواطئ البحرية، للمرة الأولى منذ إعادة الفتح التدريجي للبلاد مطلع الشهر الجاري، فيما «مُدّدت» ساعات العمل في المؤسسات الصناعية والمحال التجارية والمؤسسات الغذائية بعدما كانت تخضع لدوامات محددة. المذكرة أبقت على تقييد حركة السيارات السياحية والآليات الخصوصية والدراجات النارية وفق نظام اللوحات المفردة والمزدوجة. كما أبقت على إقفال دور الحضانة والنوادي والملاعب الرياضية الداخلية والخارجية والملاهي والنوادي الليلية ومدينة الملاهي والبارك والحدائق العامة ومراكز التسلية والألعاب الأطفال ومراكز الألعاب الإنترنت والمسارح ودور السينما وصالات المناسبات الإجتماعية. لكن كان لافتاً منع السباحة في الأنهر والبحيرات الاصطناعية في وقت سمح فيه للشواطئ البحرية بإعادة الفتح.

مُستشار وزير السياحة وعضو لجنة التدابير الوقائية لمكافحة فيروس كورونا مازن بو ضرغم أوضح في اتصال مع «الأخبار» أن اللجنة رفعت توصية إعادة فتح الشواطئ البحرية بناءً على رأي اختصاصيين، على أن يتم التأكيد على عدم اكتظاظ الناس والحفاظ على التباعد الاجتماعي «والأهم أن يبقى الناس بعيدين عن مصبات الأنهر وأماكن تركز الصرف الصحي في الشواطئ لأنها تُشكّل بيئة حاضنة للفيروس (...) ولذلك أبقي على إقفال الأنهر ومنع السباحة فيها نظراً إلى تلوثها واحتوائها على كميات كبيرة من مياه الصرف الصحي».

هذه المقررات تعيد طرح مصير إعادة فتح المطار، نظراً إلى ارتباطها بوجود اقتناع بأن الوضع الوبائي تحت السيطرة. وفي هذا السياق، رجّح وزير الأشغال العامة والنقل ميشال نجّار، أمس، إعادة فتح المطار بدءاً من 21 الجاري. وقال في حديث تلفزيوني: «طالما أن فتح المطار سيتأخر، فقد نكون أمام مرحلة رابعة من عودة المغتربين».

> سجلت وفاة جديدة بالفيروس ليرتفع عدد الوفيات إلى 27

وكانت لجنة متابعة عودة المغتربين قد اجتمعت، الأسبوع الماضي، مع رئيس الحكومة حسان دياب لمناقشة التحضيرات اللازمة لعودة الدفعة الرابعة من المغتربين، علماً بأن نحو 700 وافد وصلوا يومَي الجمعة والسبت الفائتين ضمن «ملحق» الدفعة الثالثة.

(مروان طحطح)

ومن المُقرر أن تجتمع لجنة التدابير الوقائية لمكافحة فيروس كورونا، اليوم، للبحث في خيار فتح المطار وفي مسألة استقبال الدفعة الرابعة.

بو ضرغم أكد أن أي قرار يتعلق بفتح المطار سيكون مرتبطاً بتقييم نتائج استقبال وافدي الدفعتين الثالثة والرابعة، «كما أنه مرتبط بوضع هيكلية وخطة: هل سيكون مفتوحاً للبلدان التي تجرى فيها فحوصات per فقط؟ وكيف ستتم مراقبة الوافدين؟ وغيرهما من الأسئلة».

وعلى صعيد الإصابات، سجّل لبنان، أمس، 29 إصابة جديدة بفيروس كورونا، 27 منها تعود لوافدين، فيما سُجلت إصابتان لمُقيمين. من بين 1494 فحصاً (منها 344 أجريت في المطار).

إلى ذلك، سُجّلت حالة وفاة جديدة جرّاء الفيروس ليرفع عدد الوفيات إلى 27، فيما وصل عدّاد الشفاء إلى 712 حالة. وبذلك، يكون عدد المُصابين الفعليين 481 حالة، 60 منها في حالة استشفاء (3 منها في العناية الفائقة). هذه المعطيات تؤكد أهمية التشدد في آلية متابعة الوافدين للحفاظ على «الرصيد» الذي تفاخر به السلطة اللبنانية، مقارنة مع الدول المحيطة. بمعنى آخر، الرهان يعود مجدداً، على مدى التزام الوافدين بتدابير الحجر.

(الأخبار)

قضية

معالجات «عالقطعة» للأقساط... و«كارتيل» المدارس يحيّد الموازنات

فاتن الحاج

تصبّ المفاوضات بين ممثلي المدارس والأهل والمعلمين بشأن الأقساط في خدمة شراء الوقت، لكونها معزولة بمضمون هذا القرار وبالمهلة المحدّدة.

وفيما ينتظر أن تعقد لجنة الطوارئ التربوية اجتماعاً اليوم للخروج بحل لأزمتَي الأقساط ورواتب المعلمين والموظفين، تواصل إدارات بعض المدارس عقد اتفاقات جانبية مع لجان الأهل تتضمن حسماً للقسط الثالث للعام الدراسي 2019 - 2020 مع بدل الباص لأشهر الدراسي 2019 - 2020 بعد إعادة درسها وفق الأصول المعتمدة، وكلّف المديرية العامة التأكد من إبلاغ المصلحة كل المدارس الخاصة المحدّدة.

> تمديد مهلة تسليم ملاحق الموازنات حتى 5 حزيران

وفيما ينتظر أن تعقد لجنة الطوارئ التربوية اجتماعاً اليوم للخروج بحل لأزمتَي الأقساط ورواتب المعلمين والموظفين، تواصل إدارات بعض المدارس عقد اتفاقات جانبية مع لجان الأهل تتضمن حسماً للقسط الثالث للعام الدراسي 2019 - 2020 مع بدل الباص لأشهر التعطيل القسري، بمعزل عن الموازنة. هكذا فعلت ثانوية البرج الدولية، وثانوية بيروت الحديثة، والمدرسة الأنطونية - زحلة. وأبلغت مدرسة القدّيس بطرس - الفرير في بسكنتا الأهل بأنها حسمت الدفعة الأخيرة من القسط لكل المراحل ما عدا طلاب المدرسة المجانية، مع مساعدة المتعثّرين في الدفع، كما قرّرت خفض الأقساط للسنة الدراسية المقبلة لصفوف الروضات الأولى والثانية. وأوضح مدير المدرسة أنطوان مدور لـ«الأخبار» أن المطلوب كسر الحاجز مع الأهالي وأن تصل المدارس إلى قناعة بأنّ العملية التربوية لا يمكن أن تستمر من دون أن تُقدم تنازلات وأن تكون مشاركة في إدارة الأزمة كما باقي الأطراف، أي المعلمين والأهالي.

(مروان بو حيدر)

وبعد التداول مع الفريق التربوي ولجنة الأهل ورابطة المعلمين، قررت مدرسة سيدة اللويزة إعفاء كل من يسدد القسطين الأول والثاني كاملين في مهلة أقصاها 24 حزيران، من القسط الثالث. كذلك يعفى كل الأهالي من تكاليف القسط الثالث من خدمة الأوتوكار. كما يستطيع المعلمون الذين أنجزوا 85% من المنهج أن ينهوا التعليم عن بعد في نهاية أيار. في المقابل، لم تلتزم مدارس أخرى بقرار الوزير إعادة درس الموازنات تمهيداً لخفض جدي للأقساط، واكتفت بحسم بسيط من القسط الثالث، ومنها مدرسة القلبين الأقدسين السيوفي، مدرسة خديجة الكبرى المقاصد، ليسيه عبد القادر، مدرسة IS الكورة، ملكارت، المون لاسال، مدرسة القلبين الأقدسين عين إبل، مدرسة العائلة المقدّسة الفنار، ثانوية رفيق الحريري صيدا، مدرسة الحريري الثالثة في بيروت، المدرسة الأنطونية الدولية في عجلتون، مدرسة المعنية، مدرسة القلبين الأقدسين كفرحباب، مدرسة الآتيتيه . بصاليم، مدارس الليسيه التابعة للبعثة العلمانية الفرنسية، الكرمل سان جوزيف في المشرف، سيدة العطايا - الدكوانة، الكوليج بروتستانت، ولسبرينغ، ثانوية الأرز الثقافية، زهرة الإحسان، SAS المدارس الإنجيلية، الشويفات الدولية وLycee de la finesse.

فيتشر

لم تعُد وسائل التواصل الاجتماعي مجرّد منصات يستعرض من خلالها نجوم الرياضة عامةً وكرة القدم خاصةً تفاصيل مسيراتهم في الملاعب، بل هي تحوّلت إلى سلاحٍ في أيديهم لكسب المزيد من الأموال. لكن أيضاً بدا هذا السلاح مؤذياً لهم في مناسباتٍ عدة، وهو أمر تفاقم أخيراً في زمن «كورونا» حيث تفرّغ الناس لـ «السوشال ميديا» أكثر من أيّ وقتٍ مضى

«السوشال ميديا» سلاحٌ قاتل في أيدي النجوم

شربل كريّم

لم يكن ما كشف عنه قائد نادي واتفورد الإنكليزي لكرة القدم تروي ديني عادياً، إذ أن الرجل وبعد رفضه الالتحاق بتمارين فريقه خوفاً على نقل أي عدوى إلى طفله، عاش كابوساً حقيقياً.

هناك في المدينة التي يمثّل ديني فريقها ظهر الوجه الشرير للمشجعين عبر «أداة جريمة»

> **شخصيات الكثير من اللاعبين الحاليين تبدو ضعيفة بسبب التأثير السلبي لوسائل التواصل الاجتماعي**

باتت متاحة في أيدي الكل، وهي وسائل التواصل الاجتماعي التي من خلالها تلقّى ديني رسائل من أشخاص يتمنون إصابة طفله البالغ من العمر خمسة أشهر بفيروس «كورونا»!

كلام جارح وقاس تناولته مجموعة من التعليقات أيضاً، والتي صوّبت على لاعب نيوكاسل يونايتد داني روز الذي لعب دور رأس الحربة في رفض عودة المنافسات في إنكلترا طالما لا يزال الوباء متفشّياً في البلاد.

هذه الحوادث التي تشهدها إنكلترا تشير بوضوح إلى العلاقة المعقّدة بين كرة القدم ووسائل التواصل الاجتماعي، والتي زادت تعقيداً بعد أزمة «كورونا» التي ضربت العالم، رغم أن بعض المشاهد جعلت محبّي المستديرة يعيشون أوقاتاً ممتعة من خلال جلسات خاصة تابعوها مباشرةً ولم تُصب أيّاً منهم بالملل، وذلك على غرار كل إطلالة قام بها «الظاهرة» البرازيلي رونالدو عبر «إنستاغرام» حيث أستذكر العديد من المحطات الجميلة في مسيرته مع نجوم لعب إلى جانبهم أو ضدهم، فأصابت تلك الحلقة التي شاركه فيها النجم الإنكليزي السابق ديفيد بيكام أرقاماً كبيرة جداً على صعيد المشاهدة والانتشار من بعدها.

لكن الواقع أن وسائل التواصل المفترض أن تكون سلاحاً قوياً في أيدي النجوم، بدت نقطة ضعف في أماكن أخرى عرّضتهم للمشاكل، وهو أمر بات يعرفه المشجعون الذين يستغلّون استعراض اللاعبين لتفاصيل حياتهم عبر «السوشال ميديا» ليقوموا بدسّ أنفسهم فيها وتحويلها أحياناً إلى كوابيس مزعجة.

وبالفعل يمكن اعتبار أن هذه الوسائل أحدثت إرباكاً في أداء اللاعبين على أرض الملعب، إذ غالباً ما يفكرون بأنه لا يجوز أن يخطئوا خلال المباراة لكي لا يجدوا بعد نهايتها الشتائم والسخرية بانتظارهم بعد نهاية الدقائق الـ 90. ولا شك أنه في هذا الإطار تركت وسائل التواصل أثرها في شخصية اللاعبين التي تبدو أضعف من نظيرتها الخاصة بلاعبي فترة التسعينيات مثلاً، حيث لم يكن لـ «السوشال ميديا» دور في تعرّضهم للإهانات أو للهجمات من الجمهور، إذ نادراً ما تجد حالياً لاعباً بشخصية الفرنسي إيريك كانتونا أو الألماني شتيفان إيفنبرغ على سبيل المثال، وهما أشهر من خلق مواجهات مباشرة مع الجماهير المعترضة في منتصف تسعينيات القرن الماضي.

من هنا، لم يكن مستغرباً لجوء بعض المدربين إلى اتّخاذ إجراءات استثنائية في ما خصّ انغماس لاعبيهم بـ «السوشال ميديا»، وذلك على غرار ما فعل الإسباني جوسيب غوارديولا مثلاً لدى وصوله إلى مانشستر سيتي الإنكليزي قبل 4 أعوام، حيث منع «الإنترنت» في الملعب الأساسي الخاص بالتدريبات، وفي بعض القاعات المرتبطة بالمجمّع بينها غرف الملابس، وذلك لكي لا يكون كل شيء معروضاً أمام العامة من خلال صور وفيديوهات لاعبيه.

وبعد تخفيف «بيب» لإجراءاته، أطل نظيره البرتغالي جوزيه مورينيو هناك في مانشستر يونايتد، والذي منع لاعبيه من التقاط أيّ صورة في النادي أو ملاعب التمارين قبل 48 ساعة على أي مباراة للفريق، وذلك بسبب إدراكه حجم الضرر الذي قد يلحقه أيّ منشور من هذا النوع على خطه التي من المفترض أن تتمتع بالخصوصية.

وبالطبع في زمن «كورونا» لم تعد الأندية قادرة على تطبيق قواعدها الخاصة بوسائل التواصل الاجتماعي وهي بعيدة عن لاعبيها، ما جعلهم غير محميين ومعرّضين لخسارة العديد من المعارك العامة بفعل الهجمات المنظمة التي يخلقها الجمهور غالباً، وهو ما يفرض على اللاعبين إمّا ترك المنصات الافتراضية أو تقبّل الخسائر وتحمل ارتداداتها.

لكن مجرّد فكرة هجر الـ«السوشال ميديا» ليست أمراً وارداً بالنسبة إلى الكثير من النجوم، وذلك لأسباب مالية بحتة، إذ إن لاعباً مثل البرتغالي كريستيانو رونالدو يحصل على 47,8 مليون دولار أميركي سنوياً من خلال منشوراته الإعلانية على «إنستاغرام»، وهو رقم يتجاوز ما يحصل عليه من فريقه يوفنتوس الإيطالي في الموسم الواحد. كما أن غريمه الأرجنتيني ليونيل ميسي لا يقلّ شأناً كونه يربح 23,3 مليون دولار من المنصة نفسها.

أرقامٌ تجعل المرء يقتنع بأنه مهما بلغ حجم الكراهية للاعبين أحياناً على وسائل التواصل، فإن أقصى ما سيفعله هؤلاء هو مقاطعتها لفترة زمنية قصيرة، تماماً كما فعل يوماً الثنائي الإنكليزي رحيم ستيرلينغ وماركوس راشفورد والفرنسي بول بوغبا عندما غابوا عنها لمدة 24 ساعة فقط لا غير.

يحصد كريستيانو رونالدو على 47,8 مليون دولار اميركي سنوياً من خلال منشوراته الإعلانية على «إنستاغرام» (أ ف ب)

لا ليغا

ميسي: كرة القدم ستتغيّر بعد كورونا

رأى الأرجنتيني ليونيل ميسي، قائد فريق برشلونة الإسباني لكرة القدم، أن اللعبة الشعبية التي تأثرت بفيروس كورونا المستجد، لن تعود الى ما كانت عليه قبل تفشّيه. وجاءت تصريحات أفضل لاعب في العالم ست مرات، في مقابلة مع صحيفة «إل بايس» الإسبانية، نشر النادي الكاتالوني مقتطفات منها على موقعه الإلكتروني. وتوقفت منافسات اللعبة في إسبانيا، كما في الغالبية العظمى من دول العالم، في آذار/مارس الماضي مع تفشي وباء كورونا. وبعد التعليق المديد للمنافسات، بدأ بعض البطولات باستئناف الموسم، وستكون إسبانيا من بينها، اعتباراً من 11 حزيران/يونيو.

لكن غالبية البطولات التي تعاود منافساتها، تقوم بذلك في ملاعب خالية من المشجعين وصخبهم المعتاد، وتفرض على اللاعبين والفرق اعتماد بروتوكول صحي صارم، غير بشكل جذري من المظاهر المعتادة للعبة، ولا سيما لجهة الاحتفال بالأهداف أو الاحتكاك المباشر. وعكس ميسي ذلك بقوله للصحيفة الإسبانية «كرة القدم، كما الحياة عموماً، لن تعود الى ما كانت عليه».

وتابع «العودة الى التمارين، والمنافسات، وما كنا نقوم به سابقاً بشكل طبيعي، سيكون علينا أن نبدأ به مجدداً، لكن بشكل تدريجي. سيكون وضعاً غريباً بالنسبة إلينا، والى كل من سيجب عليه تغيير ديناميات عمله المعتادة».

وعاد اللاعبون في إسبانيا التمارين الفردية في مراكز الأندية في الرابع من أيار/مايو، وسمح لهم بعد نحو أسبوعين بتمارين جماعية في مجموعات صغيرة. والسبت، أعلنت رابطة الدوري أن الأندية ستتمكن من استئناف التمارين الجماعية اعتباراً من الإثنين الأول من حزيران/يونيو. لكن هذه الخطوة ستترافق أيضاً مع إجراءات وقاية صحية، تمهيداً لعودة منافسات الليغا لاستكمال المراحل الـ11 المتبقية من موسم 2019-2020.

واضطر اللاعبون، كغيرهم من سكان غالبية دول العالم، إلى تمضية أسابيع في العزل المنزلي لمكافحة تفشي الوباء. وبالنسبة الى لاعبي كرة القدم، أتى ذلك خلال فترة من الموسم عادة ما تكون مزدحمة بالمباريات والمنافسة، مع بلوغ المسابقات مراحل متقدمة وحاسمة على طريق اللقب.

واضطرت الأندية الى ابتكار وسائل مختلفة خلال فترة العزل للحفاظ على الحد الأدنى من اللياقة البدنية للاعبين، فأعدت لهم - على سبيل المثال - برامج تدريب فردية نفذها كل منهم في منزله، أو نظمت جلسات تدريب جماعية عبر الاتصال بالفيديو.

كما عانت الأندية على الصعيد المالي في ظل توقف إيرادات المباريات والبث التلفزيوني، ما اضطر العديد منها، وبينها برشلونة، إلى الاتفاق مع اللاعبين لخفض رواتبهم خلال هذه الفترة. ورأى ميسي أن «العديد من الناس أمضوا فترة سيئة، لأن هذا الوضع أثر عليهم بشكل أو بآخر، كما حصل لكل الذين خسروا بعض أفراد عائلاتهم أو أصدقاء ولم يتمكنوا من وداعهم حتى».

تابع «لا شعور أسوأ من خسارة الناس الذين تبدي حيالهم أكبر مشاعر الحب، هذا يولّد إحباطاً هائلاً برأيي».

ورداً على سؤال عن كيف سيتذكر المهاجم البالغ من العمر 32 عاماً هذا الوباء، أجاب «بمزيج من حزن وإحباط حيال الذين اختبروا أكبر قدر من المعاناة لخسارة أحبائهم، وأيضاً مع شكر غير متناهٍ لكل الذين حاربوا الفيروس من مراكز العناية الصحية».

(الأخبار)

> **«كرة القدم، كما الحياة عموماً، لن تعود الى ما كانت عليه»**

«سيكون وضعاً غريباً بالنسبة إلينا» (أ ف ب)

حول العالم

سرقة بمئات آلاف الدولارات من منزل محرز

كشفت تقارير صحافية إنكليزية أن منزل النجم الجزائري رياض محرز لاعب فريق مانشستر سيتي الإنكليزي لكرة القدم، تعرّض لسرقة في نيسان/أبريل الماضي، أخذ خلالها اللصوص ساعات ومجوهرات بمئات آلاف الدولارات. وأفادت صحيفة «ذا صن» ليل السبت الأحد عن «سرقة ثلاث ساعات ثمينة من لاعب مانشستر سيتي رياض محرز»، وأن اللصوص أخذوا «أموالاً نقدية، قمصان كرة قدم نادرة»، ومجوهرات من شقته.

وأشارت إلى أن قيمة المسروقات تُقدر بـ«500 ألف جنيه (نحو 620 ألف دولار)»، نصفها تقريباً لساعة تُقدر قيمتها بـ230 ألف جنيه، مماثلة لساعة سرقها لصوص في وقت سابق من أيار/ مايو الحالي، لدى اقتحامهم منزل لاعب توتنهام هوتسبر ديلي آلي. وفي حين تعرّض آلي لاعتداء، حينها من قبل اللصّين اللذين اقتحما مكان إقامته، أشارت «ذا صن» إلى أن محرز كان خارج منزله الواقع في وسط مدينة مانشستر الشمالية، لدى حصول السرقة. وأشارت الصحيفة إلى أن اللصوص اقتحموا أربع شقق في المبنى نفسه، من بينها شقة قائد المنتخب الجزائري البالغ من العمر 29 عاماً. ونقلت «ذا صن» عن متحدث باسم شرطة مانشستر قوله: «قرابة الساعة الخامسة من بعد ظهر الجمعة 24 نيسان/ أبريل، تم استدعاء الشرطة إثر ورود تقارير عن تعرّض أربع شقق منفصلة للسرقة في مجمع في وسط المدينة».

جورج وياه يغني لمواجهة كورونا

أعلن مكتب الرئيس الليبيري جورج وياه، اللاعب الأفريقي الوحيد المتوّج بجائزة الكرة الذهبية عام 1995، أن منظمة الأمم المتحدة للثقافة والتربية والعلوم (يونسكو)، ستستخدم أغنية أصدرها لنشر التوعية حول فيروس كورونا المستجد. ويأمل وياه أن تجد أغنيته أصداء في بلاده الواقعة غرب القارة الأفريقية. وليست المرة الأولى التي يستغل وياه مهاراته الغنائية من أجل نشر التوعية. في عام 2014، وخلال تفشّي وباء إيبولا، أصدر أغنية توعية أيضاً. وجاء في بيان صادر عن مكتب وياه «أغنية لتس ستاند توغاثر تو فايت كورونا (فلنتحد سوياً لمواجهة كورونا)، ستكون جزءاً من المرحلة الثانية لحملة «دونت غو فايرال» (لا تنتشر) التي أطلقتها منظمة يونسكو، والتي تهدف إلى تثقيف وتوعية المجتمعات في جميع أنحاء

أفريقيا حول مخاطر الوباء». وتابع البيان «يقول المنظمون إن الأغنية ستترجم إلى اللغتين الفرنسية والعربية، ومن المتوقع أن يتم عرضها على منصات عدة خلال الحملة، بما فيها بي بي سي وفرانس 24. كما وطُلب من القائد الليبيري أن يكون السفير العام للحملة من أجل حثّ المبتكرين والفنانين في جميع أنحاء أفريقيا». وأشار مكتب الرئيس إلى أن وياه كتب الأغنية بنفسه وتضم الكلمات نصائح بالأمور التي يجب فعلها كغسل اليدين بانتظام وتلك الممنوعة.

رحيل البطل الأولمبي بوبي مورو عن 84 عاما

توفي البطل الأولمبي الأميركي بوبي جو مورو، المتوّج بذهبية سباقات 100م، 200م، والتتابع 4 مرات 100م في أولمبياد ملبورن 1956، عن عمر 84 عاماً، بحسب ما نقلت وسائل إعلام أميركية عن عائلته. وأعربت مدرسة سان بينيتو في مقاطعة كاميرون بولاية تكساس والتي كرمت بطلها من خلال إطلاق اسمه على ملعب كرة القدم الخاص بها، عن تعازيها عبر صفحتها على فايسبوك. وكتبت أن إرثه «سيبقى إلى الأبد». وأصبح مورو في أولمبياد ملبورن في أستراليا عام 1956 العداء الثاني فقط في التاريخ بعد مواطنه جيسي أوينز يحقّق الميدالية الذهبية في كلّ من السباقات الثلاثة في دورة الألعاب الأولمبية ذاتها.

وتكرّر هذا الإنجاز لاحقاً مع الأميركي كارل لويس (لوس أنجليس 1984) والجامايكي أوسباين بولت (لندن 2012 وريو 2016). وفي عامه الذهبي، اختير مورو «رياضي العام» من قبل مجلة «سبورتس ايلستريتد»، متفوقاً على نجم البايسبول ميكي مانتل وبطل الملاكمة فلويد باترسون. واعتزل مورو ألعاب القوى في عام 1958 وعاد لفترة قصيرة في عام 1960 إلا أنه فشل في التأهّل إلى الفريق الأولمبي الأميركي.

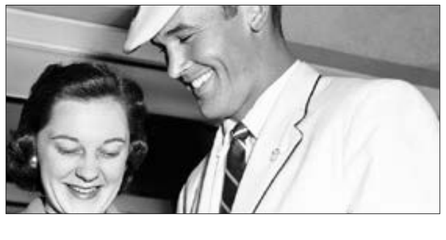

على الغلاف

أميركا في فوضى

ترامب يتهم «معادات الفاشية» بالإرهاب

أكثر من 2500 شخص جرى توقيفهم خلال عطلة نهاية الأسبوع في الولايات المتحدة. الاحتجاجات وأعمال العنف والمواجهات التي شهدها العديد من المدن الأميركية، دفعت إلى نشر الحرس الوطني في أكثر من ولاية، وفرض حظر التجوّل. ولكنّ كلّ ذلك لم يمنع من مواصلة الاحتجاج. فالأسباب لا تزال موجودة: رجلٌ أسود قُتل على أيدي رجال شرطة بيض بطريقة عنيفة، عملية تحمل الكثير من الرموز والمعاني بالنسبة إلى فئة كبيرة من المجتمع الأميركي، واتّهام بقتل غير متعمّد لا يشفي غليل المتظاهرين. ولكن وسط كلّ ذلك، يبدو أنّ دونالد ترامب وجد ضالّته أو شمّاعته. وهي منظمة «انتيفا» اليسارية المتطرّفة التي اتّهمها بالوقوف وراء التحرّكات، من دون دليل على ذلك. وذهب إلى حدّ تصنيفها بـ«منظمة إرهابية»... تصنيف قد لا يعدو كونه مجرّد شعار أطلقه عبر إحدى تغريداته المستفزّة، في سبيل استمالة الأميركيين اليمينيين المتطرّفين، الذين يمثّلون قاعدته الانتخابية، والأكثر تضرّراً من نشاط هذه المنظمة

نادين شلق

لم تنفع مقاربة إدارة دونالد ترامب لأحداث مينيابوليس سوى في تطوّر الأوضاع في اتجاه معاكس لما تشتهيه. نُشر «الحرس الوطني» خلال اليومين الماضيين في أكثر من ولاية، فازداد الناس عنفاً في وجه كلّ من يضع شارة أمنية. صدر قرار بحظر التجوّل في أكثر من ولاية. بداية من مينيابوليس، فاختار الناس التحدّي ومواصلة احتجاجهم. صدر قرار باتهام الشرطي المسؤول عن مقتل جورج فلويد بالقتل غير العمد، فطالبت عائلته والمتظاهرون الغاضبون بتوجيه تهمة بالقتل العمد... النتيجة المباشرة: مواجهات في أكثر من عشرين مدينة، بينها لوس أنجلس وشيكاغو وأتلانتا، ونيويورك ودالاس، وفيلادلفيا. من سياتل إلى نيويورك، تظاهر عشرات الآلاف للمطالبة بتوجيه تهمة القتل العمد، وتوقيف آخرين في قضية فلويد. وقعت المواجهات في لوس أنجلس وشيكاغو وأتلانتا، وفيلادلفيا. وقع الأسبوع الماضي في مدينة مينيابوليس في مينيسوتا، حين قضى جورج فلويد أثناء اعتقاله على يد شرطي طرحه أرضاً وثبّته وهو يضغط بركبته على رقبته حتّى لفظ أنفاسه. جريمةٌ أثارت احتجاجات غاضبة ضدّ وحشية الشرطة، ما لبثت أن تمدّدت إلى مختلف الولايات. حين بدأت الأمور تخرج عن السيطرة، وقّع حاكم مينيسوتا، تيم والتز، أمراً تنفيذياً طارئاً بتعبئة عامّة لعناصر «الحرس الوطني»، البالغ عددهم 13 ألفاً، لِلَجم «مثيري الشغب» الذين ارتكبوا أعمال نهب وأضرموا النار في منطقة سانت بول بمينيابوليس، كانت الولايات المتحدة على الدوام، منذ نشأتها وبدء الهجرة إلى أراضيها ولاحقاً انتشار الرقّ في مستعمراتها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، دولةً الأكثرية البيضاء النافذة. انتهى نوع من العبودية بـ«إعلان التحرّر» عقب انتهاء الحرب الأهلية الأميركية، ليبدأ نضال السود من أجل الحقوق المدنية بعدها بمئة عام. على رغم تغييرات هيكلية أُدخلت بمرور الزمن على الممارسات، فإنها لم تنسحب بالضرورة على الذهنية العنصرية. في هذا البلد، تتكرّر على الدوام أحداثٌ تتّخذ طابعاً عرقياً مع كل ماساة قتل جديدة. آخر تلك المآسي تابعة للشرطة، كما نُظّمت تظاهرة لساعات أمام البيت الأبيض. وأصابت عدوى الاحتجاجات مجموعة كبيرة من المدن، بينها بوسطن ودنفر وديموين وهيوستن ولاس فيغاس وممفيس وبورتلاند... كلّما كانت التظاهرات تتوسّع، ترتفع المخاوف من الفوضى العارمة، ولذلك أعلن حاكم مينيسوتا، تيم وولز، أنّه أمر بتعبئة عامّة لعناصر الحرس البالغ عددهم 13 ألفاً، من أجل «لَجم مثيري الشغب الذين ارتكبوا أعمال نهب وأضرموا النار» في منطقة سانت بول في مينيابوليس، مسبوقة منذ الحرب العالمية الثانية. بل إن وولز ذهب أبعد من ذلك، فأشار إلى أنه بحث مع البنتاغون نشر قوّات من الجيش، فيما أوضحت صحيفة «نيويورك تايمز» أنّ الشرطة العسكرية وُضعت في حال تأهّب بطلب من ترامب، وهي بدورها خطوة غير مسبوقة منذ عقود.

وقعت المواجهات بين المحتجّين والشرطة وتواصل تكسير الواجهات الزجاجية للمحال (الأناضول)

لا شيء ينزع فتيل التوتر، لكن لا شيء يمنع ترامب من مواصلة مقاربته الاستفزازية عبر نسب حالة الفلتان إلى «مجموعات من اليسار الراديكالي المتطرّف»، خصوصاً المعادين للفاشية، في الوقت الذي رأى فيه حاكم مينيسوتا أنّ المشاغبين ينتمون إلى مجموعات مخرّبة، وجماعات تؤمن بتفوّق العرق الأبيض. ترامب تخطّى اتهامه بإعلان تصنيف حركة «أنتيفا» المناهضة للفاشية بـ«الإرهابية». إعلانٌ قد لا يخفّف عنف المتظاهرين وغضبهم، وعلى الأغلب لن يؤثّر في مسار التظاهرات، على أنه من غير المؤكد هل هذه المنظمة ناشطة فعلاً في الاحتجاجات. ولكنّه قد يساعد الرئيس في إيصال رسائل إلى قاعدته الانتخابية المؤلّفة من الأميركيين البيض واليمينيين المتطرّفين الذين يرون في المنظمة اليسارية عدواً لطالما ضرَب جزءاً كبيراً من حياتهم وأنشطتهم. وهنا، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ «أنتيفا» معروفة بعملها المخرّب للمناسبات التي ينظّمها اليمين المتطرّف، وهي تستخدم مجموعة من الأساليب من أجل ذلك، بما فيها الصراخ والغناء، وإنشاء سلاسل بشرية من أجل منع مرور المتظاهرين من اليمين المتطرّف. وبعض أنشطتها قد يكون عبر وسائل التواصل الاجتماعي، كما قد ينشر عناصرها معلومات شخصية عن خصومهم، حتّى إنهم قد يتمكّنون من التسبّب في طرد بعض المتطرّفين اليمينيين

> **يهدف تسليط ترامب الضوء على «انتيفا» إلى حرف مسار الأمور**

من أعمالهم بعد فضحهم عبر الإنترنت...

إذاً، وجد ترامب ضالّته في «أنتيفا»، أو ربما يمكن القول إنه وجد الفرصة سانحة أخيراً من أجل المضي قدماً في هذا التصنيف الذي كان قد أعلن نيّته بشنه أكثر من مرّة، منذ انتخابه؛ فتغريدته ليست الأولى في هذا المجال. بل إنه أمرَ كان قد تكرّر على لسان سياسيين محافظين آخرين، مثل عضو مجلس الشيوخ عن تكساس تيد كروز. مع ذلك، لم يتّضح بعد هل تسعى إدارة ترامب جدية إلى إدراج «أنتيفا» في هذا التصنيف عبر القنوات الرسمية، إذ سيتطلّب ذلك التنسيق مع أجهزة اتحادية، من بينها وزارات الأمن الداخلي والخزانة والعدل، ووكالة الاستخبارات المركزية، ووكالة استخبارات الدفاع، إضافة إلى مكتب التحقيقات الفدرالية.

لذلك، من المشكوك فيه أن تتمكّن الحكومة الفيدرالية من تحمّل عبء وصف «أنتيفا» كمجموعة إرهابية؛ ففي الوقت الذي يتحدث فيه «قانون باتريوت» عن «الإرهاب المحلّي»، لا يوجد أي بند في القانون الفيدرالي يتعلّق بتصنيف منظمات محلية إرهابية. بل إن القانون المعني يتحدّث فقط عن الجماعات الإرهابية الدولية. ورغم أن «باتريوت» ــ الذي صدر عام 2001 ــ يصنّف جماعات الإرهاب المحلّي التي تنخرط في أعمال عنف «عن طريق إخافة السكان المدنيين... للتأثير في سياسة الحكومة»، فإن تعريف «مكتب التحقيقات الفيدرالي» يشير منذ عام 2019 إلى الإرهاب المحلّي على أنه صادر عن الأفراد والجماعات «التي تتبنّى الأيديولوجيات المتطرّفة ذات الطبيعة السياسية أو الدينية أو الاجتماعية أو العرقية أو البيئية». أكثر من ذلك، يبدو أنّ ترامب عندما طرح هذا الاقتراح، منذ البداية، لم يكن يدرك أنّه محدود بالمنظمات الدولية لا المحلّية. لذا، قد يقتصر إعلانه الأخير على القيمة الرمزية، أو في حال صدر القرار فقد يكون عبارة عن أمر رئاسي، يخدم عبر توجيه مكتب التحقيقات الفيدرالي وغيره من منظمات إنفاذ القانون، باتجاه تحديد الأولوية في التحقيق في أنشطة المجموعة. باختصار، يمكن القول إن ترامب استسهل إطلاق هذا التصنيف لما يحمله من توسيع لمعايير «الإرهاب المحلّي» وصولاً إلى كل ما يسمى الفئات «المتطرّفة»، وهو ما لا يوفّر لإدارته طريقة لتحويل المناهض إلى كبش فداء سياسي فقط، بل فرصة أخرى لإعادة تركيز الخوف الأميركي على أهداف غير موجودة، في حين أن التهديدات الحقيقية تواصل شنّ الحرب على المجتمع المدني.

انتقادات ترامب البلاغية حول الإرهاب اليساري غير دقيقة، والتصنيف الذي هدّد به دونه عقبات كثيرة، أولاها أنّ «أنتيفا» التي يتحدّث عنها لا تملك هيكلية واضحة ومتماسكة، وهو ما يطرح تساؤلات عن معنى خطوته قانونياً وتداعياتها. وثانيها، أنّ هؤلاء «اليساريين المتطرّفين» مسؤولون عن مقتل 2% من الأميركيين، خلال العقد الماضي، بينما ارتكب المتطرّفون اليمينيون 74% من جرائم القتل التي تدخل في إطار القتل لأسباب سياسية، وهي مستويات نمت فقط وسط موجة عالمية من النشاط اليميني المتطرّف، في المحصّلة، يمكن للمشرّعين، ولدونالد ترامب، أن يحتجّوا بقدر ما يشاؤون على عنف «أنتيفا»، لكن الحقيقة أنّ التطرّف اليميني أكثر خطورة.

«الحرس الوطني»: السيطرة «الناعمة» على الحشود

أيامٌ ثلاثة كانت قد مرّت على مقتل جورج فلويد عندما قرّر حاكم مينيسوتا حشد «الحرس الوطني» في الولاية. لم يكتفِ الحاكم، تيم والتز، باستدعاء ما يمكن تسميته «لجاناً شعبيّة» منظّمة، بل استنجد بوزارة الدفاع لمساعدته في ضبط احتجاجات بدا أنها خارج سيطرته. أعلنت «حالة الطوارئ» وفرض حظر للتجوال في مينيابوليس التي شهدت جريمة قتل اتخذت منحىً عنصرياً، نظراً إلى أن الضحية رجلٌ أسود خُنِق بركبة شرطيّ أبيض

في حين استدعت ولايات عديدة «الحرس» للمساعدة في السيطرة على الاضطرابات الأهلية التي لم تشهد الولايات المتحدة لها مثيلاً منذ سنوات. وبعد إعلان «الطوارئ»، طلب الحاكم مساعدة وزارة الدفاع التي وضعت وحدات الشرطة العسكرية في حالة تأهب، لتتمكّن من التدخّل متى استدعت الحاجة، وإن كان القانون لا يجيز لها ذلك إلّا في حالة العصيان. يمكن لحاكم أيّ ولاية إصدار أمر بتعبئة «الحرس الوطني» استجابةً لكارثة طبيعية أو أخرى من صنع الإنسان، أو للمساعدة في مهام الدفاع الوطني. وليس شائعاً، في العادة، نشر هذه القوات لقمع تظاهرات مدنيّة. فاستدعاؤها بعد الفيضانات له حساباته، أما استدعاؤها بسبب أعمال شغب واضطرابات، فله حسابات أخرى. سيناريو مينيابوليس يشبه إلى حدّ بعيد ما جرى في فيرغسون (ميسوري) قبل ست سنوات، عقب مقتل مايكل براون برصاص الشرطة. تلك كانت المرّة الأولى التي تنتشر فيها قوات الحرس لقمع تظاهرات مدنية منذ 1992 عندما شهدت لوس أنجلس أعمال شغب على خلفية تقصر على: حماية مبنى الكابيتول الحكومي في الولاية، تأمين مركز إنفاذ القانون في مقاطعة رامسي، تأمين مكتب الاغتقال الجنائي، مرافقة أفراد إدارة الإطفاء في المناطق «غير الآمنة» و«الخطيرة». ويمكن لهم أيضاً الاضطلاع بمهام تشمل خصوصاً السيطرة على الحشود، فضلاً عن استخدام السلاح لـ«الدفاع عن النفس»، على غرار القوات العسكرية.

> **لكل ولاية حرس وطني يخضع لسيطرة الحاكم المباشرة**

عرقيّة أيضاً. لكن الصور المنتشرة لهذه القوّات في شوارع مينيابوليس، وحديث الرئيس دونالد ترامب عن دور عسكري أكبر في المدينة، أثارا التساؤلات مجدداً في شأن ما يمكن للحرس أن يفعله للسيطرة، وهل للجيش أيّ دور.

رغم تسليحهم وتدريبهم، يقتصر دور هؤلاء على دعم قوات إنفاذ القانون. وتأكيداً، شدّد والتز، أكثر من مرّة في الأيام الماضية، على أن «الحرس الوطني ليس قوة شرطة»، فيما أكّد مساعد الجنرال في الحرس، جون جينسن، أن لديه معلومات استخبارية من مكتب التحقيقات الفيدرالي تشير إلى «تهديد وشيك» لقواته، لكنه لفت إلى أن مهام هؤلاء

أكد حاكم مينيسوتا أن «الحرس الوطني ليس قوة شرطة» (أ ف ب)

«الحرس الوطني» يتدرب على تقنيات السيطرة على الحشود، ويستخدم الخوذ الواقية والدروع والهراوات، وهي تقنيات مصمّمة للتخفيف من تصاعد العنف، ولا تزال عمليات إطلاق النار في جامعة كينت ستيت عام 1970، عندما قُتل أربعة طلاب وأصيب تسعة آخرون برصاص الحرس في ولاية أوهايو، ماثلة في الوعي الأميركي، إذ سلطت الحادثة الضوء على كيفية استخدام تقنيات قتالية في حدث مدني، فضلاً عن أنها حفّزت الإصلاحات التي أدت إلى تطوير أساليب أقل فتكاً للسيطرة على الحشود والتدريب للتخفيف من تصاعد العنف. ولا يزال عمليات إطلاق النار في جامعة كينت ستيت عام 1970، عندما قُتل أربعة طلاب وأصيب تسعة آخرون برصاص الحرس في ولاية أوهايو، ماثلة في الوعي الأميركي، إذ سلطت الحادثة الضوء على كيفية استخدام

مقالة

أرض الأحرار وموطن الشجعان: تجربة اجتماعية فاشلة

علي عواد

يحلو للأميركيين اختصار الجُمل الطويلة، وإعادة تسمية الأشياء، حتى السيئة منها على نحو لطيف. في أحيان كثيرة، يشار إلى الكلمات «الحساسة» من دون البوح بها فعلياً. كلمة «زنجي Negro» على سبيل المثال، رغم ما تحمله من فظاعة وتاريخ ظالم بحق المواطنين ذوي الأصول الأفريقية في الولايات المتحدة، يوماً إليها في الإعلام والمجتمع الأميركي بـ«The N word» أي كلمة N. هكذا، يُذكر الشاهد في الكلمة السيئة الذكر من دون أن يكون قد سمعها مباشرة. في محاولة تنم عن خجل لمحو ذكرى استعباد الأشخاص السود على يد السيّد الأبيض. على هذا النهج، يحاول مستشار الأمن القومي للبيت الأبيض، روبرت أوبراين، خلال مقابلة على شبكة «سي أن أن»، أن يوجّه سرداً لخلفية ما يجري من احتجاجات في بلاده، بالقول إن العنصرية ليست موجودة في النظام الأميركي، بل إن بعض «التفاحات الفاسدة (عناصر) داخل الشرطة هي عنصرية».

من غير الممكن فهم الزلزال الذي وقع في الولايات المتحدة من دون العودة إلى 25 أيار/مايو الماضي. ذلك اليوم، كانت امرأة بيضاء، تدعى أيمي كوبر تتنزه بصحبة كلب لها من دون رسن، في حديقة سنترال بارك في نيويورك. خلال تجوّل كوبر، التفت إليها موظف في الحديقة يدعى كريس كوبر (من العائلة نفسها) وهو من أصول أفريقية. طلب كوبر منها التقيد بقوانين الحديقة وربط الكلب الذي تملكه برسن. استشاطت المرأة غضباً، وهدّدت كريس بأنها ستتصل بالشرطة وتبلغهم أن رجلاً أسود البشرة يهدّد حياتها وحياة كلبها. كل ذلك تمّ تصويره، وانتشر على كل منصات التواصل. هذه الحادثة أشعلت الغضب في مجتمع المواطنين السود، إذ كشفت بوضوح ماذا فعل الحزب الديموقراطي؟ لقد ولدت حركة حياة السود مهمة تحت كنف رئيس دولة ومدع عام ورئيس للأمن الداخلي وكلهم من البشرة السوداء. كلهم لم يستطيعوا جعل النظام يقدمّ الإصلاحات التي يحتاج إليها مجتمع السود والأعراق الأخرى. اليوم لدينا فاشي جديد يجلس في البيت الأبيض، يرى المتظاهرين لصوصاً. في حين يجعّل ظهور جماعات مؤيدة له بالسلاح».

أما الإعلام الأميركي، فينقسم اليوم في مقاربته الآزمة، إذ تعتمد شبكة «فوكس نيوز» المقرّبة من الرئيس دونالد ترامب والحزب الجمهوري السرد الذي يحاول تمريره أوبراين، أي إنها مجرد مشكلة لدى بعض العناصر من الشرطة العنصريين ويمكن التخلص منها عبر إصلاحات. غير أن ترامب ذهب بالأمر بعيداً وإلى حدود خطيرة، عندما قال خلال تغريدة على «تويتر»: «عندما تبدأ أعمال النهب، يبدأ إطلاق الرصاص». هذه الجملة بالتحديد تعود إلى 1967، وهي صادرة عن قائد شرطة ميامي والتر هيدلي، المعروف بكرهه السود، وقد جلبت غضب الصحف وجماعات حقوق الإنسان حينذاك ضده. أما الإعلام المقرّب من الحزب الديموقراطي، مثل «سي أن أن»، فيحاول توجيه الانتفاضة الحالية إلى انتفاضة في وجه الرئيس، تبدو خجولةً أمام عمليات النهب أمام الكاميرات في بعض الأحيان.

في النتيجة، ما يجري اليوم هو انفجار لعجز المواطنين السود عن تحمّل نظام قائم على التمييز العرقي وكاره لـ«الغريب» عنه. المجتمع هو أفراد يجمعهم عقد اجتماعي، يتفق الجميع فيه على ما لهم من حقوق وواجبات، غير أن رؤية فئة معيّنة من المجتمع، أن هذا العقد الذي وافقت عليه لا يؤتي ثماره إلا على الفئة الأخرى، سيدفع بهؤلاء، حتماً إلى الخروج منه. قال جورج كارلين ذات يوم، وهو من أشهر مؤدّي الكوميديا السوداء على المسرح: «إنه يدعى الحُلم الأميركي، لأن عليك أن تكون نائماً لتصدّقه».

«إنه يدعى الحلم الأميركي، لأنه عليك أن تكون نائماً لتصدقه» (أ ف ب)

وقتل مواطن أسود يدعى جورج فلويد، بعد أن وضع شرطي أبيض رجله على رقبته قرابة تسع دقائق خلال عملية اعتقال من دون مقاومة. وعلى رغم أن الحادثة تم تصويرها في فيديو، فإنها لم تنتشر على النحو الكافي بداية، بسبب الحادثة الأولى مع أيمي.

بعد يوم واحد على خنق فلويد وقتله، انفجر الشارع، وصارت كلماته الأخيرة: «لا أستطيع التنفس» شعار الاحتجاجات. الغضب عارم. مواطنون من كل الأعراق نزلوا إلى الشارع، لقد رأوا العنصرية بأبشع صورها أمامهم، خصوصاً أن الحادثتين لخصتا معاناة المواطنين السود، في يوم واحد. يضاف إلى ذلك تسجيل نحو 40 مليون مواطن أنهم أصبحوا متعطلين عن العمل حديثاً بسبب وباء كورونا. تلك الأحداث مجتمعة خلقت المشهد الذي نراه اليوم. ولعل أفضل من وصف ما يجري هو البروفيسور كورنل وست، من جامعة برينستون، خلال مقابلة صادمة له على «سي أن أن»، قال فيها: «نشاهد فشل أميركا كتجربة اجتماعية، وما أقصده أن تاريخ السود في أميركا منذ أكثر من 200 عام يشهد على فشل النظام الرأسمالي الأميركي في إيصال قيمه التي يتغنى بها، مثل العدالة والحقوق وحرية الأفراد، إلى جميع مواطنيه بالتساوي».

وأضاف وست: «إن ثقافة هذه البلاد بات يحركها سوق المبيعات. كل شيء للبيع هنا، كل شخص كذلك. هذا لا يؤمن أي تغذية لهدف أو معنى لحياة أي شخص هنا. هذا فشل للإمبراطورية الأميركية وعلى المستويات كافة. لقد حذرنا مارتن لوثر كينغ، كأنه يقول لنا اليوم: لقد حدثتكم عن العسكرتاريا، وعن الفقر والأفكار المادية والعنصرية بكل صورها». وأكمل: «يبدو أن النظام غير قادر على تصحيح نفسه، لقد جربنا وجوهاً سوداء في مراكز القرار العليا في هذه البلاد، ماذا فعل الحزب الديموقراطي؟ لقد ولدت حركة حياة السود مهمة تحت كنف رئيس دولة ومدع عام ورئيس للأمن الداخلي وكلهم من البشرة السوداء. كلهم لم يستطيعوا جعل النظام يقدمّ الإصلاحات التي يحتاج إليها مجتمع السود والأعراق الأخرى. اليوم لدينا فاشي جديد يجلس في البيت الأبيض، يرى المتظاهرين لصوصاً. في حين يجعّل ظهور جماعات مؤيدة له بالسلاح».

أما الإعلام الأميركي، فينقسم اليوم في مقاربته الآزمة، إذ تعتمد شبكة «فوكس نيوز» المقرّبة من الرئيس دونالد ترامب والحزب الجمهوري السرد الذي يحاول تمريره أوبراين، أي إنها مجرد مشكلة لدى بعض العناصر من الشرطة العنصريين ويمكن التخلص منها عبر إصلاحات. غير أن ترامب ذهب بالأمر بعيداً وإلى حدود خطيرة، عندما قال خلال تغريدة على «تويتر»: «عندما تبدأ أعمال النهب، يبدأ إطلاق الرصاص». هذه الجملة بالتحديد تعود إلى 1967، وهي صادرة عن قائد شرطة ميامي والتر هيدلي، المعروف بكرهه السود، وقد جلبت غضب الصحف وجماعات حقوق الإنسان حينذاك ضده. أما الإعلام المقرّب من الحزب الديموقراطي، مثل «سي أن أن»، فيحاول توجيه الانتفاضة الحالية إلى انتفاضة في وجه الرئيس، تبدو خجولةً أمام عمليات النهب أمام الكاميرات في بعض الأحيان.

في النتيجة، ما يجري اليوم هو انفجار لعجز المواطنين السود عن تحمّل نظام قائم على التمييز العرقي وكاره لـ«الغريب» عنه. المجتمع هو أفراد يجمعهم عقد اجتماعي، يتفق الجميع فيه على ما لهم من حقوق وواجبات، غير أن رؤية فئة معيّنة من المجتمع، أن هذا العقد الذي وافقت عليه لا يؤتي ثماره إلا على الفئة الأخرى، سيدفع بهؤلاء، حتماً إلى الخروج منه. قال جورج كارلين ذات يوم، وهو من أشهر مؤدّي الكوميديا السوداء على المسرح: «إنه يدعى الحُلم الأميركي، لأن عليك أن تكون نائماً لتصدّقه».

اليمن

تعيش جبهة «التحالف» السعودي في الحدّ الجنوبي للمملكة حالة من فقدان الاستقرار. تتراشق القوات السعودية وأخرى تتبع لحكومة عبد ربه منصور هادي اتهامات عزّزتها شكوك الرياض في تمكّن الدوحة من اختراق العناصر اليمنية المنتشرة على حدود جيزان وعسير. ليتسبّب ذلك في موجة احتجاجات واسعة ضد السعوديين

الرياض تغضب حلفاءها: الدوحة تخترقكم

صنعاء ــ رشيد الحداد

بعد موجة اضطرابات شهدها عدد من المعسكرات التابعة لحكومة الرئيس اليمني المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، في الحد الجنوبي للسعودية خلال الشهرين الماضيين، رحّلت الأخيرة المئات من المجنّدين اليمنيين المقاتلين في صفوفها في جبهات جيزان وعسير مطلع الشهر الماضي إلى منفذ الوديعة في حضرموت شرق اليمن. الاضطرابات تصاعدت أخيراً وشملت عشرات الجرحى الذين أصيبوا أثناء دفاعهم عن أراضي المملكة، ما تسبب في سخط كبير في أوساط تلك القوات التي اتهمت الجانب السعودي بـ«الخيانة والتنكّر للتضحيات» التي قدّمتها دفاعاً عن حدها الجنوبي، كما رفضت تنفيذ أي عمليات عسكرية جديدة مطالبة بترحيلها إلى اليمن وسط رفض سعودي.

في هذا السياق، قدّرت مصادر استخبارية في صنعاء عدد المجندين من حكومة هادي للقتال في جبهات الحدود بأكثر من 600 ينتمون إلى اللواء 102 مشاة التابع لها، ولواء «الواجب» السلفي الذي يتبع مباشرة لقيادة «التحالف» في الرياض. وأكدت المصادر أن المئات من ألوية القوات الخاصة و«العروبة» و«العاصفة» والمهام الخاصة و102 واللواء 63 والوية «الواجب» المنتشرة على حدود جيزان وعسير الحدودية نفذوا وقفات احتجاجية وتظاهرات غاضبة داخل المعسكرات «رفضاً لسياسة التجويع والتعامل الدوني التي نفذتها الرياض على تلك القوات منذ مطلع العام الجاري».

وفقاً لمصادر عسكرية أخرى في حكومة هادي، تفرض السعودية «عقاباً جماعياً على معظم القوات الموالية لحكومة هادي التي تقاتل في صفوفها على خلفية إخفاقهم خلال عشرات الزحوفات، برغم الإسناد الجوي والبري السعودي خلال الأشهر الماضية، في تحقيق أي تقدّم، كما تمنع صرف رواتبها منذ خمسة أشهر». وأشارت هذه المصادر إلى أن «ضباطاً سعوديين اتهموا تلك القوات بالتواطؤ مع قوات الجيش واللجان الشعبية التابعة لصنعاء تنفيذاً لأجندة قطرية، ولذلك وجّهوا الشرطة العسكرية السعودية لمحاصرة معسكرات واعتقال عدد من قادة الكتائب المشتبه في ولائهم لحزب الإصلاح الإخواني».

> اضطرت السعودية إلى ترحيل مئات الجنود وصرف رواتب البقية

حالة فقدان الاستقرار التي تشهدها جبهات الحدود التابعة لـ«تحالف العدوان» ناتجة، كما يرى كثيرون، من زرع ثقة بين الطرفين، تصاعدت منذ عودة الآلاف من المجندين اليمنيين من الحد الجنوبي في كانون الثاني/ يناير الماضي إلى محافظة تعز، وتشكيل معسكرات موالية لحزب «الإصلاح» في كل من مديريتَي هجده وصبر بتعز بتمويل قطري. كما أن بروز الدور القطري في إعادة الآلاف من المجندين الذين استقطبتهم قيادات في الحزب الإخواني وسماسرة موالون لـ«التحالف» من أرياف محافظة تعز وسط اليمن آثار شكوك القوات السعودية في تمكّن القطريين من اختراق قوات هادي في الحد الجنوبي للمملكة.

على هذه الخلفية، شهدت جبهات محوزي جيزان وعسير موجة احتجاجات شبيهة للمطالبة بصرف الرواتب. ورداً على رفض السلطات السعودية، تطوّرت الاحتجاجات إلى تمرّد عسكري ورفض لأوامر السعودية في محوري حرض وصعدة، ليطالبوا بإعادتهم إلى اليمن. ويضاف إلى ما تقدّم الانسحاب من المواقع العسكرية الواقعة على التماس بين مديرية رازح الحدودية في صعدة وجيزان، وكذلك انسحاب أفراد «اللواء الأول واجب»، إضافة السادس والسابع من موقعهم، والمشاركة في مسيرة إلى منطقة الحميراء بمحافظة العارضة السعودية أواخر نيسان/ أبريل الماضي. وقبل ذلك، انسحب عشرات المجندين الذين يتبعون اللواءين «الثالث عروبة» و«الثالث عاصفة» التابعين لحكومة هادي، إلى الشارع العام بمنطقة شرورة السعودية، مطالبين بعودتهم إلى بلادهم. وامتدت الاحتجاجات على طول جبهات الحدود، وصولاً إلى محور علب والربوعة بعسير.

في المقابل، واجهت الرياض تلك التطورات بإصدار توجيهات قضت بعزل عدد من المعسكرات التابعة لحكومة هادي المتمركزة في ظهران الجنوب بذريعة إصابة العشرات من عناصر تلك القوات بوباء كورونا. ومع تصاعد الاحتجاجات والتمرّد، أقرّت القوات السعودية باستخدام القوة ضد المحتجين في المعسكرات، ما أدى إلى مقتل عدد منهم. كما صادرت الشرطة العسكرية السعودية هواتف المحتجين بعد تسرب مقاطع فيديو في شبكات التواصل الاجتماعي، واستخدمت الترهيب والقمع ضدهم. لكن تلك السياسة كادت أن تفجّر الأوضاع في عدد من المعسكرات الموالية لـ«التحالف»، ما أجبر الجانب السعودي على ترحيل المئات من المجندين وصرف رواتب بعضهم.

كذلك، أكدت مصادر حقوقية في حكومة هادي تعرّض العشرات من الضباط والمجندين للاعتقال لدى الاستخبارات السعودية على خلفية الاحتجاجات في الجبهات. وكان من المطالب أيضاً منح إجازات سنوية ومعالجة الجرحى وصرف رواتب القتلى، فيما اتهمت المصادر السلطات السعودية بتعذيب المعتقلين ووضعهم في سجون انفرادية.

قمعت السعودية المحتجّين من اتباع هادي وحاولت التغطية على ذلك بدعوى انتشار «كورونا»، بينهم (أ ف ب)

فلسطين

إيقاف التحويلات الطبية لمرضى غزة: قطعٌ لـ«التنسيق» أو خفضٌ للتكاليف؟

منذ نحو شهرين افتُتح في غزة قسم جديد لمعالجة مرضى السرطان. يقول القائمون عليه إنه سيغني الغزيين عن اللجوء إلى الاحتلال من أجل علاجهم. بديل محلي قيد الاختبار بالنسبة إلى المصابين وذويهم، لكنه محلّ جدل حول الدافع إليه: وقفُ التنسيق مع العدو، أو تخفيض الفاتورة الاستشفائية فحسب

غزة ــ ريم رشيد

ضمن سلسلة القرارات الأخيرة للسلطة الفلسطينية عقب إعلانها وقف التنسيق المدني والأمني مع العدو الإسرائيلي، رغم الحديث الإسرائيلي عن استمرار الشقّ الأمني كما هو، قررت السلطة وقف التحويلات الطبية من غزة إلى المستشفيات الإسرائيلية التي كانت تصل إليها الحالات الحرجة أو التي لا يمكن علاجها في القطاع. قرار يطرح سؤالاً عن البديل الذي تحدث عنه رئيس الحكومة في رام الله، محمد اشتية، عندما قال قبل أيام، إنه يجري العمل على خطة خاصة للتعامل مع غزة كي يعالج مرضاها داخلها في مستشفى خاص لمرضى السرطان، كونه المرض الأكثر إلحاحاً في التحويلات، واسمه مستشفى «الحياة التخصصي».

الخطوة الفلسطينية حملت عنوان الرد على نية العدو ضمّ أكثر من 130 مستوطنة في الضفة المحتلة وغور الأردن إلى فلسطين المحتلة عام 1948 (تمثل أكثر من 30% من مساحة الضفة، في خطوة أولى) بعد نحو شهر من الآن. مع ذلك، ثمة حديث عن أن وقف التحويلات له علاقة بتخفيض الفاتورة الاستشفائية الخاصة بغزة من نفقات السلطة وليست له علاقة بوقف التنسيق المدني مع الاحتلال، إذ تكشف مصادر في «دائرة العلاج بالخارج» أن تكلفة التحويلات الطبية تصل إلى نحو 120 مليون دولار سنوياً.

يقول مدير «الحياة» المتخصص بعلاج الأورام (غير حكومي)، الدكتور رفيق الزنط، إن المستشفى أُنشئ قبل ثلاث سنوات على أن تكون فيه أجهزة قسطرة ودعامات للقلب، ثم تطورت الفكرة لإقامة مستشفى تخصصي على مساحة سبعة دونمات وارتفاع سبعة طوابق ليضم أقساماً أخرى منها العمليات. ويضيف في حديث إلى «الأخبار»: «أُنشئ قسم الأورام في أبريل (نيسان) 2019 بناءً على طلب من وزير الصحة جواد عواد»، والهدف هو «التسهيل على فئة كبيرة من المرضى وذويهم الذين يصطدمون بما يُسمى المنع الأمني ويُحرمون العلاج في القدس أو الضفة أو فلسطين المحتلة».

يؤكد الزنط أن قسم الأورام «تم تجهيزه وفق المواصفات العالمية، وبدأ تفعيله مع جائحة كورونا التي منعت إمكانية خروج المرضى من القطاع»، مشيراً إلى بدء التعاقد مع وزارة الصحة في رام الله لمعالجة المرضى الذين يُقدر عددهم بخمسمئة شهرياً. ويقول: «لا مشكلة في توفير الأدوية سواء من الجانب الإسرائيلي أو من الشركات خارج فلسطين، وهو ما يوفر الوقت والجهد والمال على المريض ويسهل على الممنوعين أمنياً»، لافتاً إلى أن «الحياة» وحده يستقبل يومياً حالات متزايدة بمرض السرطان، ما بين 30 إلى 50.

> هناك من يشكّك في كون الخطوة مرتبطة بوقف التنسيق مع العدو

ونسبة الإصابة بهذا المرض في القطاع وصلت إلى 90 حالة لكل 100 ألف سنوياً، أي 1800 حالة سنوياً، وفقاً لأحدث إحصائية لدى وزارة الصحة. وتعود أسباب الزيادة وفقاً لمصادر رسمية إلى «الملوّثات الكثيرة بعد تعرض القطاع لثلاث حروب تركت الكثير من المواد السامة في التربة والمياه الجوفية، ما له انعكاسات على الخُضر والفواكه فضلاً عن الاستعمال المفرط للمبيدات الزراعية». وهناك مستشفيان آخران في غزة يتعاملان مع المصابين بالسرطان هما «الأورومي» و«الرنتيسي»، فيما توفر الوزارة الأدوية لهذين المستشفيين.

يقول رئيس «مركز علاج الأورام في غزة» التابع للوزارة، خالد ثابت، لـ«الأخبار»، إن «الحياة» مجهّز «تجهيزاً كاملاً لإعطاء جميع أنواع العلاج الكيمياوي والبيولوجي والمناعي على يد طاقم ذي خبرة»، مشيراً إلى وجود ستة استشاريين للأورام والدم وأربعة اختصاصيين آخرين بجانب طاقم آخر من 12 استشارياً كلهم يعملون في مجال الأورام، في الوقت الذي تتابع فيه الحالات وفق البروتوكولات المعتمدة دولياً ولا سيما الأميركي. ويبدي ثابت تفاؤلاً كبيراً تجاه القسم الجديد بقوله إن «جميع الأدوية متوفرة بل لدينا أفضل مما كان يتلقاه المريض في الضفة أو القدس... المستشفى يُعد بديلاً داخل غزة».

تمثل نسبة مرضى السرطان من مجموع التحويلات خارج غزة 30% إلى 40% وفقاً للدكتور مازن الهندي، وهو مدير «دائرة العلاج بالخارج»، قائلاً إن هدف الوزارة حالياً «توطين الخدمة في مستشفيات فلسطينية سواء الضفة أو غزة، على أن تكون الحالات الباقية داخل الخط الأخضر (فلسطين المحتلة) عبر التنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وهنا نتحدث عن مرضى زراعة النخاع وعلاج السرطان بالمسح الذري»، علماً أنه يمكن تحويلهم إلى مصر أو الأردن كخيار بديل لو أتيح للمريض السفر.

أما عن موقف «حكومة غزة» من هذا التطور، فيعبر عن جزء منه العضو في المجلس التشريعي عن حركة «حماس» يحيى موسى، الذي قال إن «أي خطوة مرتبطة بالفصل عن الاحتلال والتخلص من إرث أوسلو هو مطلبنا القديم لكن ينبغي للسلطة أن تفهم أن هذا الخروج يحتاج إلى رؤية وطنية واتفاق مجمع عليه في هذا الموضوع». ويستدرك موسى: «الخطوات التي تقوم بها السلطة ناقصة لأنها لا تأتي ضمن استراتيجية واضحة، ولذلك نطالب بانعقاد الإطار القيادي المؤقت لوضع رؤية يعاد فيها الاعتبار إلى منظمة التحرير لإعادة تشكيلها وإدارة ما يتعلق بالشأن العام الفلسطيني بطريقة ثورية تحفظ الحقوق».

يشهد القطاع تزايداً في الإصابة بالسرطان بمعدل 1800 حالة جديدة سنوياً (أ ف ب)

إعلانات رسمية

إعلان
لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال
طلب محمد بدري حسون بصفته شاري بعقد البيع حصة: فاطمة عبدالعزيز حسون، وطه حسون بالوكالة عنها سند تمليك بدل عن ضائع للعقار رقم 1493 زيتون طرابلس.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب الياس طانيوس الحاج سندات بدل ضائع للعقارين 477 و2195 المروانية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب أحمد عفيف الجباعي سند بدل ضائع للعقار 19/1287 وسطاني.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب محمود الجردلي بوكالته عن محمد الغندور بوكالته عن لما سمير شعيب لمورثها سمير عبد المنعم شعيب سندات بدل ضائع للعقارات 293 تفاحتا و526 عدلون.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب محمود الجردلي بوكالته عن سمر وهبه شعيب لموكلها وهبه عبدالمنعم شعيب سندات بدل ضائع للعقارات 221 قاقعية الصنوبر و17 و293 تفاحتا و1233 و1454 الغازية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب وسام منير حميدان سند بدل ضائع للعقار 10/1451 بيسارية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

استراحة

كلمات متقاطعة 3460

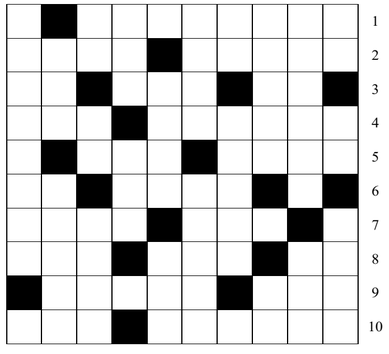

أفقيا
1-رئيس حكومة لبناني – 2- دولة عربية – نسبة الى مواطن من بلد آسيوي – 3- جرذ بالأجنبية – بنت النعمان الثالث ملك الحيرة زوجة الشاعر عديّ بن زيد – زوّر في الامتحانات – 4- من فقهاء الاندلس ومن أشهر الفلاسفة في عصره له كتاب " تهافت التهافت " – من أشهر فرق الروك الموسيقية السويدية خلال القرن العشرين – 5- فنانة مصرية – عمل المستطاع في سبيل الغير – 6- نحتقر ونتسلط عليه بالظلم – للمصاحبة – 7- أحرف متشابهة – يزيل الأثر – 8- نعم بالأجنبية – نحفر البئر – اشتدّ حر النهار – 9- حصن عال – واضع معجم اميركي راحل – 10- وباء فيروسي عالمي – إحدى الامارات العربية المتحدة

عمودياً
1-شعور – مقياس مساحة – كبرى المقاطعات الكندية – 2- إسم إشتهرت به كليتا العلوم والآداب في جامعة باريس في فرنسا – من الأشجار الحرجية – 3- من الحيوانات الأليفة – سحب العربة من وسط الشارع – 4- لحم غير مطبوخ – عائلة أديب فرنسي راحل تخلى عن دعوته الإكليريكية لينصرف الى دراسة اللغات السامية وتاريخ الديانات – 5- مؤسس مذهب عاش في لبنان وتوفي في نيويورك اضطهد في عهد الرئيس بشارة الخوري – من شخصيات التوراة – 6- بكاه في موته – حكمتها بلقيس – 7- ثبتَ الحجز – غبار مشع – 8- نهر وسهل إيطالي –

حلول الشبكة السابقة

أفقيا
1-حيزبون – قطر – 2- نجاح سلام – 3- يوم – نس – قوي – 4- نعبر – وهم – 5- يعاين – لا – 6- ليزيو – ثلال – 7- دع – ليكرا – 8- مال – ن م و ي ا – 9- لون – كين – 10- عجمان – مالي

عمودياً
1-حنين الدم – 2- بجوع – يعالج – 3- زامبيز – لوم – 4- بح – رعيل – نا – 5- وسن – اوين – 6- نلسون – كمن – 7- هيثرو – 8- قمقم – لايكا – 9- لا – ليل – 10- ربيع الثاني

sudoku 3460

	5			7	1			2
	7				8			9
	9		5		4			6
		6	1	8		5		
7		1				8		3
		4		3	9	7		
8			6		3		1	
2			8				3	
3			7	1			4	

شروط اللعبة
هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3459

2	1	9	7	3	4	8	6	5
5	4	3	9	8	6	2	7	1
6	8	7	2	1	5	4	3	9
4	3	8	5	7	1	9	2	6
9	5	1	3	6	2	7	8	4
7	6	2	8	4	9	5	1	3
3	2	4	6	9	8	1	5	7
8	9	6	1	5	7	3	4	2
1	7	5	4	2	3	6	9	8

مشاهير 3460

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

باحث عراقي ومدير وحدة الدراسات السياسية والإستراتيجية في جامعة المستنصرية، عضو مجلس الإدارة وامين مكتب التدريب والتأهيل للشبكة العراقية لحقوق الإنسان
10+11+1+7+3+8 = عاصمة سيناء ■ 2+9+4 = صرصار الشجر ■ 5+6 = بئر عميقة

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة العاطية: **فريدي جوارين**

رحيل

حسن حسني: «أسطى التمثيل» وصانع الألعاب الكوميدية

القاهرة ــ **عصام زكريا**

رحل قبل أيام الممثل المصري الكبير حسن حسني (1931- 2020) عن عمر يقترب من التسعين، ورحلة طويلة شارك خلالها في ما يقرب من 500 عمل سينمائي وتلفزيوني ومسرحي، امتدت منذ بداية ستينيات القرن الماضي وحتى أيام قليلة قبل رحيله. كلّها تقريباً في أدوار ثانية أو ثالثة، لكنها صنعت منه نجماً لا يقلّ عن أشهر نجوم الأداء. رحلة تكلّلت بتكريمه في «مهرجان القاهرة السينمائي الدولي» العام الماضي، واختتمت بمشاركته، رغم الشيخوخة والمرض، في مسلسل «سلطانة المعز» الذي عُرض في رمضان الماضي، وفي السينما بفيلم «خيال ماتة» مع الكوميديان أحمد حلمي في العام الماضي.

عرفناه كبيراً، كأنه وُلد في الخمسين، مثل كثير من نجوم التمثيل الذين ظهروا قبل انتشار السينما، ولم يظهروها على شاشاتها إلا كباراً: يوسف وهبي، نجيب الريحاني، أمينة رزق، ماري منيب، عبد الوارث عسر، زكي رستم، وغيرهم... غير أن حسني وُلد بعد ظهور السينما، لا قبلها، وشارك في عشرات الأفلام منذ بداية الستينيات من القرن الماضي، في أدوار قصيرة لم ينتبه لها أحد.

كان علي حسن حسني، المولود عام 1931، أن ينتظر حتى يقترب من الستين ليصبح واحداً من ألمع كوميديانات التسعينيات وبداية الألفية الثالثة. شارك في ما يقرب من 500 عمل سينمائي وتلفزيوني ومسرحي، كان أولها فيلم «الباب المفتوح» (إخراج هنري بركات ـ 1963)، لكن الشهرة لم تواتِه إلّا في سن متأخرة، عندما استوت ملامحه ونضجت موهبته واحتاجت أفلام التسعينيات إلى ممثل يلعب أدوار الآباء والموظفين و«المعلمين».

لم يبدأ حياته كممثل كوميدي. على العكس، كانت معظم أدواره حتى منتصف التسعينيات جادة. لمع في أدوار قصيرة لمخرجين متميزين مثل دور الضابط الكبير في «زوجة رجل مهم» لمحمد خان، ووالد الفتاة المغتصبة في «المغتصبون» (1989) لسعيد مرزوق، والمحامي في «المواطن مصري» (1991) لصلاح أبو سيف، ومساعد وزير الداخلية في «البريء»،

ينتمي حسن حسني إلى نوع من الممثلين ينظر إلى مهنته باعتبارها «حرفة»

> آثار الضحك غالباً من خلال ملامحه الجادة، المتجهمة، التي تستقبل ما يفعله المضحكون باستغراب

والموظف المرتشي في «دماء على الإسفلت» (1992) لعاطف الطيب، وهو الدور الذي حصل عنه على جائزة أفضل ممثل من «المهرجان القومي للسينما» رغم أن دوره فيه ثانوي.

عمل حسن حسني مع مخرجين كبار آخرين: رضوان الكاشف في «ليه يا بنفسج» (1993)، داود عبد السيد في «سارق الفرح» (1995)، أسامة فوزي في «عفاريت الإسفلت» (1996)، في الوقت الذي شارك فيه أيضاً في العديد من المسلسلات التلفزيونية الشهيرة.

قبل دوره في «عبود على الحدود» (شريف عرفة، 1999)، كان حسن حسني قد ظهر في أكثر من مئتي عمل. لكن دوره كوالد علاء ولي الدين في هذا الفيلم يعتبر بداية جديدة لموهبته الكوميدية التي تفجّرت عبر أفلام المضحكين الجدد التي أغرقت السينما المصرية لأكثر من عشر سنوات تالية. بعد «عبود...» ثم «الناظر» مع عرفة وولي الدين أيضاً، تحول حسن حسني إلى تميمة في كل أعمال المضحكين الجدد: محمد هنيدي، محمد سعد، هاني رمزي، أحمد حلمي، أحمد مكي، رامز جلال وغيرهم.

تقوم الكوميديا بشكل عام على فكرة الجملة والرد عليها في المسرح أو لقطة الفعل ولقطة رد الفعل في السينما، أو «القرار» و«الجواب» في الموسيقى. لا يمكن لأي كوميديان أن يثير الضحك بدون «سنيد» خبير بجواره يجيد تلقي النكتة وإظهار رد الفعل المناسب الذي ينتقل إلى المشاهد فيضحك. برع حسن حسني بشكل خاص في دور رد الفعل، أو صانع الألعاب الذي يجيد توزيع الكرة للهدافين من المضحكين، فيسجلون أهدافهم مثيرين هتاف وضحكات المشاهدين.

من الطريف أن حسن حسني نفسه ليس «كوميديانا»، فهو لا يبالغ في تحريك جسده أو ملامح وجهه، ولا يرتدي ملابس أو يضع اكسسوارات مضحكة، ولا يطلق نكاتاً لفظية أو عبارات مضحكة بحدّ ذاتها، لكنه يثير الضحك غالباً من خلال ملامحه الجادة، المتجهمة، التي تستقبل ما يفعله وما يقوله المضحكون باستغراب أو اشمئزاز أو خوف، أو أي رد فعل مناسب تماماً لنوع الضحكة التي يفعلها أو يطلقها البطل.

ينتمي حسن حسني أيضاً إلى نوع من الممثلين ينظر إلى مهنته باعتبارها «حرفة»، أكثر منها «فناً»، أو «تقمصاً»، وهو في ذلك أشبه بـ «أسطوات» الحرف الفنية (لا تنسى أن كلمة art تعني الحرفة اليدوية، وكلمة «فن» تستخدم لوصف الإتقان الذي يتسم به أي عمل: فن الحرب، فن الحب، فن اللعب...). من هذا المنظور، فإن حسن حسني فنان أداء من الطراز الأول، تعامل مع التمثيل باعتباره مهنة وحرفة، بما يعني ذلك من إيجابيات وسلبيات. التواضع، الإخلاص والإتقان من الصفات الإيجابية التي نجدها في أعماله، تشهد عليها معظم أدواره، ونعرف أو نسمع عنها من حكايات الفنانين والتقنيين الذين عملوا معه. لكن من ناحية أخرى، هناك العشرات من الأعمال الرديئة أو متواضعة القيمة التي شارك فيها لمجرد أنّه لم يكن يستطيع أن يرفض عملاً، حتى وهو يعرف جيداً، بحكم خبرته وذكائه، أنها لن تنجح جماهيرياً أو أنها ضعيفة فنياً.

حسني قد ظهر في أكثر من مئتي عمل. لكن دوره كوالد علاء ولي الدين في هذا الفيلم يعتبر بداية جديدة لموهبته الكوميدية التي تفجّرت عبر أفلام المضحكين الجدد التي أغرقت السينما المصرية لأكثر من عشر سنوات تالية. بعد «عبود...» ثم «الناظر» مع عرفة وولي الدين أيضاً، تحول حسن حسني إلى تميمة في كل أعمال المضحكين الجدد: محمد هنيدي، محمد سعد، هاني رمزي، أحمد حلمي، أحمد مكي، رامز جلال وغيرهم.

تقوم الكوميديا بشكل عام على فكرة الجملة والرد عليها في المسرح أو لقطة الفعل ولقطة رد الفعل في السينما، أو «القرار» و«الجواب» في الموسيقى. لا يمكن لأي كوميديان أن يثير الضحك بدون «سنيد» خبير بجواره يجيد تلقي النكتة وإظهار رد الفعل المناسب الذي ينتقل إلى المشاهد فيضحك. برع حسن حسني بشكل خاص في دور رد الفعل، أو صانع الألعاب الذي يجيد توزيع الكرة للهدافين من المضحكين، فيسجلون أهدافهم مثيرين هتاف وضحكات المشاهدين.

من الطريف أن حسن حسني نفسه ليس «كوميديانا»، فهو لا يبالغ في تحريك جسده أو ملامح وجهه، ولا يرتدي ملابس أو يضع اكسسوارات مضحكة، ولا يطلق نكاتاً لفظية أو عبارات مضحكة بحدّ ذاتها، لكنه يثير الضحك غالباً من خلال ملامحه الجادة، المتجهمة، التي تستقبل ما يفعله وما يقوله المضحكون باستغراب أو اشمئزاز أو خوف، أو أي رد فعل مناسب تماماً لنوع الضحكة التي يفعلها أو يطلقها البطل.

ينتمي حسن حسني أيضاً إلى نوع من الممثلين ينظر إلى مهنته باعتبارها «حرفة»، أكثر منها «فناً»، أو «تقمصاً»، وهو في ذلك أشبه بـ «أسطوات» الحرف الفنية (لا تنسى أن كلمة art تعني الحرفة اليدوية، وكلمة «فن» تستخدم لوصف الإتقان الذي يتسم به أي عمل: فن الحرب، فن الحب، فن اللعب...). من هذا المنظور، فإن حسن حسني فنان أداء من الطراز الأول، تعامل مع التمثيل باعتباره مهنة وحرفة، بما يعني ذلك من إيجابيات وسلبيات. التواضع، الإخلاص والإتقان من الصفات الإيجابية التي نجدها في أعماله، تشهد عليها معظم أدواره، ونعرف أو نسمع عنها من حكايات الفنانين والتقنيين الذين عملوا معه. لكن من ناحية أخرى، هناك العشرات من الأعمال الرديئة أو متواضعة القيمة التي شارك فيها لمجرد أنّه لم يكن يستطيع أن يرفض عملاً، حتى وهو يعرف جيداً، بحكم خبرته وذكائه، أنها لن تنجح جماهيرياً أو أنها ضعيفة فنياً.

تحية

ميشال بيكولي الأسطورة «الرهيبة»

شفيق طبارة

غالباً ما كنا نراه مبتلّاً، يحلق لحيته، أو يعقد ربطة عنقه، أو يشغّل السيجارة. دعانا لنشارك معه رحلة حياة طُبعت على جبهة راحت تزداد اتّساعاً، فيما استحال ما بقي من الشعر رمادياً. فقط الحاجبان الداكنان أبقيا على لونهما لفترة طويلة. لكن قبل كل هذا، سمح للمخرجين بالكشف عن جوانب مزعجة، بل وحشية فيه. فعل ذلك بشجاعة الممثل، الذي رغب في الانخراط في شخصياته المتنوعة التي تعاني من صراعات أخلاقية. وجود ميشال بيكولي (1925 ـ 2020) على الشاشة الكبيرة لا غنى عنه، هو الذي شكّل قيمة عاطفية كبيرة في السينما الأوروبية على مدى أكثر من سبعة عقود، فهو غالباً ما كان صنو المخرج!

خلال الحرب العالمية الثانية، كان نشطاً في السياسة اليسارية في جنوب غرب فرنسا. وبعدها كان جزءاً من «سان جرمان دي بري»، أحد أحياء الدائرة السادسة في باريس كان مركزاً للحركة الفلسفية الوجودية. خلال تلك الفترة، صادق الفلاسفة والناشطين والمناضلين السياسيين مثل سيمون دو بوفوار وجان بول سارتر، وكان عضواً في الحزب الشيوعي الفرنسي، وظلّ يسارياً طوال حياته. ظهر للمرة الأولى على الشاشة الكبيرة عام 1945 كقروي راقص في Sortilèges لكريستيان جاك.

ربط بيكولي الأناقة بالابتذال بطريقة محببة جداً. لم يكن صغيراً عندما بدأت شهرته العالمية في «الاحتقار» (Le Mépris - 1963) لجان لوك غودار، كان عمره 37 عاماً. شراكته مع أجمل ممثلات السينما مثل رومي شنايدر وكاترين دونوف، كانت دائماً مغرية. رغم أن شخصياته نادراً ما تكون واثقة من نفسها أمام النساء الجميلات، ولكن بيكولي كان يقدم عدم الثقة بطريقة مميزة وممتعة. في الفيلم، لعب دور كاتب السيناريو بول، الذي يمشي في «مدينة السينما» (Cinecittà) على جزيرة كابري بقبعة سوداء فوق جبهته العالية. كان بول محبوباً بعفويته وربطة عنقه غير المعقودة وطريقة تدخينه للسيجارة وشرب الكاس. كره كونه فظاً بتعامله مع المرأة التي تعتبر من أجمل النساء في تاريخ السينما. بريجيت باردو وبيكولي في الفيلم يضربان بعضهما ويتبادلان القبل، وتهمس المرأة في أذنه «أنت تخيفني».

قدمه المخرج الفرنسي كلود سوتي في أفلامه بصفته «كاره النساء الأنيق»، وأقنعنا بها بيكولي بإصرار وبلا هوادة منذ فيلم «أشياء الحياة» (Les Choses de la vie – 1970) وتوّجت بشكل مدمر في فيلم «مادو» (Mado – 1976). عادة ما كانت شخصيات بيكولي ترفض الاتهامات بالكذب، ويواجهها بالصمت والخمول. قدم هذه الشخصيات التي تأكل مشاعرها بعمق وإخلاص، عندما طرحت عليه رومي شنايدر آخر سؤال مرير في «أشياء الحياة»، لم يستطع الرد عليها، فأجاب بإيجاز «لا». ولكن بيكولي وضع أكبر حنان ممكن في هذا الرفض.

ثقة غير مشروطة قدّمت لبيكولي منذ عام 1963. انتقل بسهولة بين الأكوان المختلفة والمتناقضة لكلود سوتيه ومارك فيريري وميشال دوفيل وكلود لولوش وليوس كاراكس ولوي مال والفرد هيتشكوك ويوسف شاهين ومارون بغدادي. كان مخلصاً للويس بونويل في ستة أفلام. أتقن شخصية البورجوازي الخبير الذي يخفي عواطفه وأكاذيب حياته، يكشف فقط ما يلائم وضعه ويحافظ دائماً على الاحترام نفسه. لكن كلود شابرول كشف الشغف داخل بيكولي في فيلم «زفاف دموي» (Les Noces rouges – 1973)، الذي لعب فيه بيكولي دور سياسي يخون زوجته وينسى كل الحسابات الاجتماعية، من خلال تقديم هذه الشخصية، كسب بيكولي في الفيلم نقاوة وبراءة لم يسبق لهما مثيل. مع ذلك، فشخصيات بيكولي معروفة بفسادها، وخيانة المثل والفشل كزوج أو عشيق أو أب. قدّم أيضاً الشخصيات الثورية والكوميدية، كان الرجل الذي يرقص

> محلل مفتون بالتشوهات الدقيقة للشخصيات والعلاقات الإنسانية

على حطام سيارته، ينظر إلى حياته من جديد، يروي السعادة والتعاسة، عاشقاً حزيناً، ومن جهة أخرى مجنوناً وباراً بعيون حزينة. هو محلل مفتون بالدوافع الشخصية غير المعلنة، بالتشوهات الدقيقة للشخصيات والعلاقات الإنسانية. على سبيل المثال، في فيلم «أنا ذاهب إلى المنزل» (Je rentre à la maison – 2001) لمانويل دي أوليفيرا، ليس هناك أثر للعمر على الشخص أو العاطفة، بل بحث دائم وتشاركي في السعادة والحزن.

كل شيء بطولي كان غريباً عن بيكولي. هذا أحد الأسباب التي جعلتنا نشعر بالعنف الشديد من شخصياته العصبية في كثير من الأحيان. ولكن لم يكن بوسعنا إلا أن نعجب بعظمته السينمائية وأناقته الفطرية وسخريته الذاتية الملحوظة والجاذبية الجنسية الشهيرة لهذا الرجل.

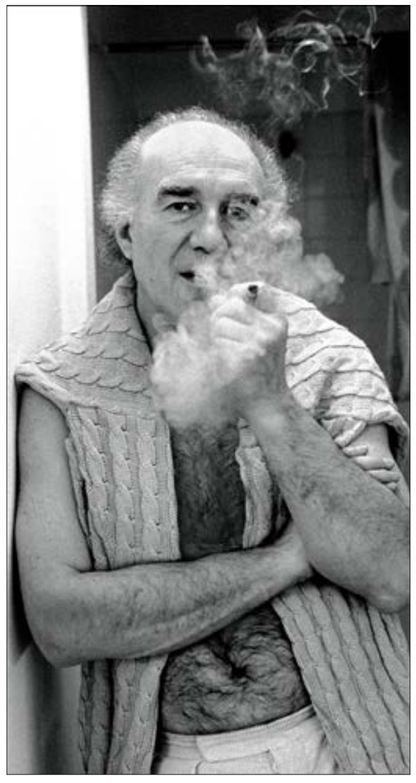

نتفليكس

«واجب» آن ماري جاسر: فلسطين بين جيلَين!

مضى وقت طويل منذ أن كان شادي (صالح بكري) آخر مرة في وطنه فلسطين. هو اليوم في الناصرة، عاد من إيطاليا لحضور زفاف أخته في فترة عيد الميلاد. وفقاً للتقاليد التي ترمز إلى التماسك الاجتماعي، لكنها أيضاً يمكن أن تكون رابطاً لا يرحم، يجب على رجال العائلة الذهاب من منزل إلى آخر لتقديم مئات الدعوات للضيوف لحضور الزفاف. أبو شادي (محمد بكري) وشادي يقودان صعوداً ونزولاً في الناصرة للقيام بهذه المهمة. يوم واحد، سيارة واحدة، مدينة واحدة ورجلان، فرصة جيدة لمناقشة خيارات الحياة، ورؤى الوجود، وردود الفعل على الظروف

> صراع قديم من عمر النكبة، قدمته آن ماري جاسر بمهارة وذكاء وبمفاتيح شعبية بسيطة

المعيشة تحت الاحتلال الإسرائيلي.

يعمل شادي مهندساً في روما، ومرتبط بعلاقة حب مع ابنة ناشط رفيع المستوى في منظمة التحرير الفلسطينية. هذا غير مريح لوالده غير السياسي إلى حدّ ما، الذي يريد من شادي أن يعود ويجد امرأة أخرى للزواج، ويثني باستمرار على مزايا بنات الأعمام ونساء الناصرة عموماً. هنا لدينا جيلان ونظرتان: الشاب الذي شعر بالاختناق في بلده (أدار

صالح ومحمد بكري في مشهد من الفيلم

حافظت على الحكاية التي تارجحت بين المأساة والعزلة والكوميديا الخفيفة، بين القيم الأساسية والتقييم السياسي في البلاد، والدراسة الإثنوغرافية والصراع بين الثقافات. بذكاء، قدمت ديناميكيات عائلة معقدة وصراعاً بين جيلين في فلسطين. الأب الذي لم يغادر الناصرة وأجبر على تنازلات كبيرة لا نهائية لضمان حياة كريمة لعائلته، بينما ذهب شادي إلى إيطاليا وعاد مع الغضب وحب البلاد النموذجي لأولئك الذين اضطروا للفرار من وتعرض وجهتي النظر بموضوعية وتدعنا نقرر. طوال الرحلة، تتسع الفجوة بين الاثنين، يتنافسان على النكات والذكريات، يتبادلان الاتّهامات واللعب على الكلمات. الناصرة من حولهما، لدى سكانها تاريخ مع المدينة، سكان شرعيون يبدون كضيوف. صورة مصغرة عن المسيحيين الفلسطينيين، عالم صغير من التقاليد وفرص قليلة للحركة داخل المدينة، وخوف من المحتل.

قدمت آن ماري جاسر في «واجب» (2019) قصة أب وابن، وفي تفاصيلها نادياً سينمائياً، اعتبر الإسرائيليون أفلامه تخريبية)، الذي لا يتسامح مع الأوساخ في الشارع، والتخطيط الحضري، والجهل وقلة الذوق، مستاء من استسلام والده وتقبله للاحتلال. وهناك الأب المخلص للتقاليد، الذي تعلم التعايش مع الاحتلال، عمل طوال حياته لضمان مستقبل للعائلة وبناء هوية واحترام بطريقة لا يفهمها ابنه المتكبّر البعيد عن الواقع. كلاهما على حق وكلاهما على خطأ. لا تؤيّد المخرجة الفلسطينية أن ماري جاسر أي نظرية، تبقى في الوسط

MUBI

أنييس فاردا: كوبا نشوة الثورة

في نهاية فيلم «شواطئ أنييس» (2008)، تعيد أنييس فاردا (1928 ـ 2019) تذكيرنا بأن السينما هي موطنها، وأنها عاشت هناك دائماً، «لكن لاكتشاف العالم، عليك مغادرة منزلك». لذلك، مشت كثيراً من أجل العالم وموطنها وأفلامها الوثائقية. بعد أربع سنوات من الثورة الكوبية، ذهبت «سيدة السينما الفرنسية» إلى هافانا. «لقد وجدت الكوبيين غير عاديين، اشتراكيتهم مدهشة وميهجة. عندما أكون في موسكو، أشعر بأنني والسوفييت ننتمي إلى عالمين مختلفين... في كوبا كانت الأمور سهلة، شعرت بالكوبيين ثم فهمت، ثم ضحكت كثيراً، فولكلور ثورتهم، إيقاع الحياة، والدفء. عدت مع 4000 صورة، واستغرق الأمر ستة أشهر لمنتجة 1500 منها، لكن تمت مكافأتي: في كوبا، يقولون إنه فيلم كوبي، لديه هذا المذاق».

ليس سهلاً التعريف بفيلم «مرحى أيها الكوبيون» (1963) في قوته البصرية والمفاهيمية العظيمة. يتجلّى الفيلم القصير كمنظار أنثوغرافي وسياسي. شكل جديد من أشكال اللغة، من خلال جمع الصور الإنسانية والوثائقية والتجريدية. تخلق على الشاشة أصول الهوية الكوبية وصورة فيديل والحياة اليومية. بعنوان خفيف يعكس روح الفيلم وبصوت فاردا نفسها يشاركها ميشال بيكولي؛ تقدم وثائقياً تعليمياً سياسياً فنياً عن التاريخ، الثقافة، الفنون، السيجار، هافانا، الاقتصاد، الإصلاح الزراعي، مشاريع محو الأمية، أصول الموسيقى الكوبية والرسامين والنحاتين والشعراء والكتاب والمغنين والسينما والرقص. «كان عملاً مبهجاً للغاية، وكنت سعيدة بتركيب الصور منذ أن كان لديّ هذه الموسيقى المنشطة للغاية. كنت أرغب أن يكون تعليمياً وترفيهياً، حتى نتمكّن من معرفة ما يجري في كوبا وما هي هذه الثقافة المزهرة».

> الشريط هو تحية أخوية لشعب يتحدّى العملاق الأميركي

كعادة فاردا، هناك دائماً هذه النظرة المتعاطفة والصافية والحادة المصاحبة لنبرة الموسيقى والغناء المعتدلة. لحى الرجال وجمال النساء والأعراق والموسيقى في كل مكان، أدخلت فاردا نشوة الثورة في فيلمها. «أردت أن أعرض، من بين الأشياء الأخرى الأصول الأفريقية والهايتية والفرنسية والكاثوليكية للموسيقى الكوبية. طلبت من ساريتا غوميز (صانعة أفلام كوبية) ومؤلفين شباب الحضور والرقص في شوارع حي شهير للغاية. ارتدت ساريتا الزي العسكري، كانت بكامل أنوثتها. بشكل عام كان هناك مزيج من الإعجاب بفيديل والحرية».

اليوم الصور الذي تعلّق عليه فاردا وبيكولي بصوت دافئ ومبهج، هو بمثابة تحية أخوية لشعب يتحدّى العملاق الأميركي. مفتونة بهذه النسخة الاستوائية للماركسية، تقدّم فاردا ثورة سينمائية استخدمتها لنقل هذه الهوية التي تتارجح بين السيجار واللحى وحلوى غزل البنات، من انحناءات أجساد النساء (يصفها بيكولي بـ«متحركة») إلى قبعات الرجال. هذه الهوية في سياقات اجتماعية واقتصادية وسياسية. الفيلم انعكاس للمرأة الكوبية التي تحمل «فخرها الأفريقي ونكهتها الإسبانية». صور فاردا تُبرز أمة في تحوّل كامل، تظهر زعيمها وشعبها، والطبيعة والتحضر، لحظات تاريخية وحياة يومية.

شفيق...

MUBI على Salut les Cubains

جندي بعيون جميلة

عام 1994 كتبت فاردا في مجلة «دفاتر السينما» عن كوبا وكاسترو بعد سنوات طويلة من زيارة الجزيرة: «صادف أنني وُصفت بأني مؤيدة للشيوعية. هذا خطأ. أنا لا أؤيد كل ما يُكتب أو يقال (بما في ذلك خطابات فيديل كاسترو الطويلة والغنائية). ولكنني معجبة بأصحاب المقالات الذين وضعوا أفكارهم موضع التنفيذ، بغضّ النظر عن العواقب التي ترافقهم. يحصل الكوبيون على تعليم ممتاز، وهم متقدّمون جداً في الإلكترونيات والتكنولوجيا والمعلوماتية والطب، لكن الحصار الأميركي ووقف التجارة مع دول الشرق يجعلان كوبا دولة غريبة، ليست متخلّفة ولكنها فقيرة للغاية. تبدو لي الصورة التي رسمتها عن فيديل مجازية تماماً: جندي بعيون جميلة، بدون أسلحة وأجنحة حجرية».

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 1 حزيران 2020 العدد 4062

سابقة أكاديمية في أميركا
كرسي بإسم محمود درويش في «جامعة براون»

في سابقة هي الأولى من نوعها، صارت «جامعة براون» الواقعة في أميركا الشمالية أول جامعة تعيّن رئيس هيئة تدريس في قسم الدراسات الفلسطينية. إذ أعلنت الجامعة الواقعة في رود آيلند، وتعدّ من أرقى الجامعات الأميركية، أنّها استحدثت كرسي محمود درويش في قسم الدراسات الفلسطينية. وجاء في بيان الجامعة: «يحمل هذا الكرسي اسم محمود درويش، الشخصية البارزة والمحبوبة في الأدب الفلسطيني والعربي، ومثال القيم الإنسانية، وهو الأول من نوعه في جامعة بحثية كبرى». وبناء عليه، تم اختيار البروفيسور في «جامعة براون» بشارة دوماني، وهو فلسطيني الأصل وأكاديمي معروف في مجال دراسات الشرق الأوسط، لرئاسة القسم ليصبح أول «حامل كرسي محمود درويش في براون» اعتباراً من الأول من شهر تموز (يوليو) المقبل. وتابع بيان الجامعة: «عبر جمع اسمَي محمود درويش وبشارة دوماني، فإنّ هذا التعيين يعانق حيوية الحياة الفلسطينية كشاغل أول في الشؤون السياسية والثقافية والأكاديمية على المستوى العالمي». وقال البروفسور في «جامعة براون» الياس مهنا لجريدة «ذا ناشيونال» إنّ استحداث كرسي محمود درويش وتعيين دوماني يشكّلان تحوّلاً رئيسياً ونقطة مهمّة في هذا الإطار، مضيفاً: «إنّه الكرسي الأول في الدراسات الفلسطينية في جامعة تقع في أميركا الشمالية، ما يشكّل حدثاً مفصلياً. فعلى مدى العقود الأخيرة، واجه قسم الدراسات الفلسطينية ضغوطاً قلّما تتعرّض لها أقسام بحثية أخرى. وهذه المبادرة تعتبر اعترافاً مؤسساتياً طال انتظاره». علماً أنّ الأصوات الفلسطينية واجهت معارك جبارة في السعي للتمثيل والاعتراف في الولايات المتحدة على المستوى الأكاديمي، كما على المستويات السياسية، خصوصاً مع هجمة اللوبيات الصهيونية وقوى اليمين الأميركية التي ذهبت إلى اعتبار الفلسطينيين شعباً مخترَعاً لا وجود له.

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

مبارزة

كيف يمكنُ احتمالُ العيش في بلادٍ ليس
مِن تقاليدِ أبنائها
أنْ يقفَ إنسانُ ما، في لحظةِ قنوطٍ ما،
هكذا، بقدمين راسختينِ، مُسَدِّداً نظرتَهُ
إلى قلبِ غريمهِ الوحش،
ثمّ يقولُ له، بأقصى ما يمكنُ من الهدوءِ
وشجاعةِ القلب:
أنا أدعوكَ إلى المبارزة!

ما مِن يوم

عشناها كما يفعلُ أمواتٌ في أحشاءِ
مقبرة.
ما مِن يومٍ في حياتنا لم يكن تاريخاً
لهزيمةٍ، أو ذكرى لمذبحة.
أبداً! ما مِن يوم.
: حياتُنا... قبرُنا.

أيها المصوّرون المبتدئون لا تفوّتوا الموعد

بدءاً من الاثنين المقبل يفتتح «دار المصور» دورة تدريبية مفتوحة للمصورين المبتدئين. الورشة ستتضمن حصصاً نظرية وعملية تهدف إلى إعداد المشاركين للدخول في عالم التصوير الفوتوغرافي الاحترافي، على أن تمتدّ على خمسة أسابيع (كل اثنين وأربعاء من 18:00 إلى 20:00)، وتشمل الحديث عن استخدام الضوء وصناعة الصورة، إلى جانب تعليم تقنيات الفوتوشوب والإضاءة والتصوير الصحافي المحترف. ويقوم فريق محترف بإعطاء هذه الحصص تبعاً لاختصاصه. علماً أن الدار ستؤمّن الكاميرات خلال حصص التدريب، ويمكن الاستيضاح عن الورشة من خلال مراسلتها عبر عنوانها على البريد الإلكتروني:
DarAlMussawir@gmail.com
أو الاتصال على الرقم: 01/373347

خالد النعناع إنّها «ساعة الحكاية»

ضمن الأنشطة الأسبوعية التي أطلقها «المعهد الفرنسي في لبنان»، في ظلّ الحجر المنزلي، على المنصات الإلكترونية التفاعلية، ستكون يوم الجمعة المقبل على موعد مع الحكواتي خالد النعناع (الصورة) الذي بات يطل مساء كل جمعة عبر صفحة المعهد الفايسبوكية، في بث حيّ ليروي إحدى حكاياته. «ساعة الحكاية» عنوان الفقرة الأسبوعية التي يحل فيها النعناع ضيفاً على شرائح عمرية مختلفة تتابع بشغف قصصه التي تنعش ذاكرتنا بحكايا الأجداد، وتعيدنا إلى زمن جميل لم يكن فيه سوى الحكواتي كمصدر لإمتاعنا في غياب باقي وسائل التواصل الحديثة.

«ساعة الحكاية» كل يوم جمعة على صفحة «المعهد الفرنسي في لبنان» على فايسبوك - عند الساعة 16:00.

أحمد طه: لاقوني على إنستغرام

تمكّن برنامج «فكّر معنا» الذي عُرض في شهر الصوم على «المنار»، من جذب المشاهدين. برنامج المسابقات والمعلومات العامة، أدخل هذا العام حيّز المبادرات الاجتماعية، واستقبل ضيوفاً بعضهم معروفون وآخرون من عامة الناس تشاركوا مع مقدم البرنامج أحمد طه (الصورة) وخلقوا أجواءً من الحماس، إلى جانب الكشف عن جوانب شخصية لكل ضيف لا سيما من المشاهير. بعد انتهاء موسم البرنامج على «المنار»، يبدو أن هناك مشروعاً يتمثّل في الانتقال إلى عالم السوشال ميديا. طه الشاب الذي لاقى تفاعلاً على ساحات التفاعل الافتراضي، بعدما عرف على الشاشة، أعلن أخيراً انتقاله إلى موقع إنستغرام ضمن برنامج جديد سيطلقه هناك بعنوان «شو قولك؟». في اتصال مع «الأخبار»، يوضح طه أن البرنامج الجديد يندرج ضمن مشروع شخصي سيكون بمثابة المرحلة الانتقالية إلى تطبيق يوتيوب، بعدما عرضت عليه إحدى القنوات الموجودة هناك تبنّي فكرته والعمل على الترويج لها. «شو قولك؟» الذي سيحطّ على إنستغرام يهدف إلى تعريف الناس به على تلك المنصة، وإدخال فكرة البرنامج الجديد (المنوي على يوتيوب) شيئاً فشيئاً إليهم ليعتادوا عليه وفق طه. أما برنامج اليوتيوب الذي قد يتغير اسم البرنامج عليه، فيقوم على استقبال ضيفين أحدهما من المشاهير والآخر من عامة الناس يقومان بالتباري، وبالإجابة على أسئلة غير اعتيادية ضمن ثلاث فقرات متتالية تتعلق بسرعة البديهة والمسابقات وجوانب أخرى شخصية عن المشاهير. طبعاً ستتخلل البرنامج جوائز مالية، وسيصوّر في أستديو خاص. وإلى ذلك الحين، سيظل «شو قولك؟»، محطة انتقالية، حيث يحلّ ضيوفه عبر وسائط التواصل لما تفرضه كورونا من تباعد اجتماعي.

سيشكل الإنستغرام مرحلة انتقالية إلى تطبيق يوتيوب

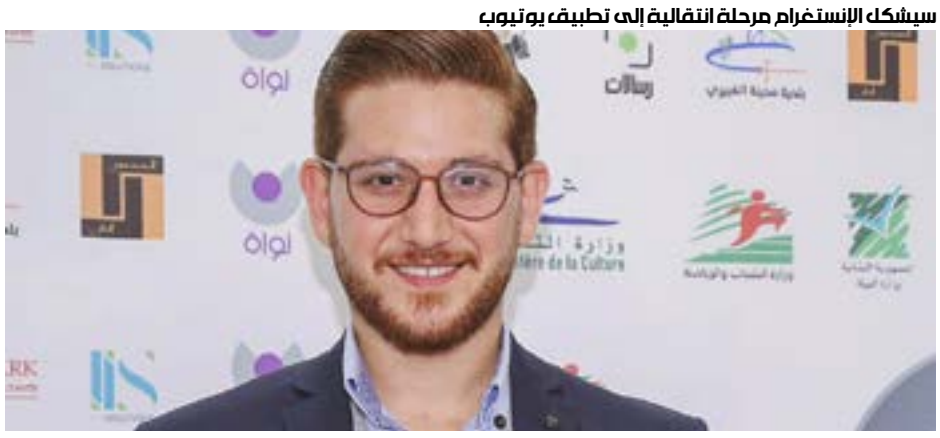

الإثنين 1 حزيران 2020 العدد 103
Lundi 1 Juin 2020 no103

الأخبار

رأس المال

في العدد

03
أحمد العاصي
استحالة إنقاذ فئة بلا أخرى

04
علي عودة
اشطبوا الخسائر

06
عيسى نحاس
«كارتيل العملات»

07
الأمجد سلامة
شرقاً الإتجاه الوحيد الممكن

08
علي القادري
النيوليبرالية vs الصّين [4]

(ت2 2019 - آذار 2020) مقارنة مع (ت2 2018 - آذار 2019)

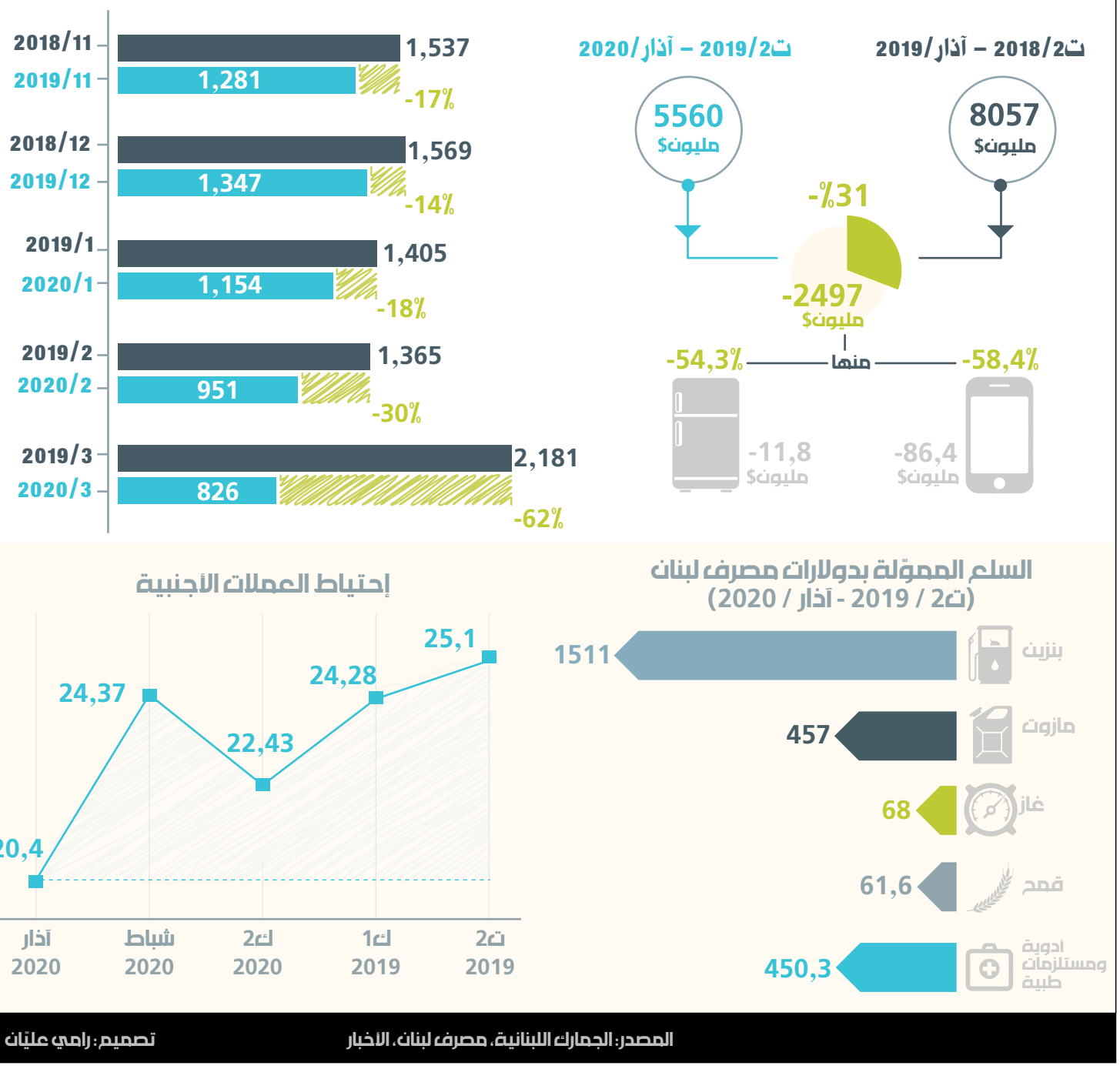

الإستغناء عن ثلث الإستيراد في 5 أشهر

تعكس حركة الاستيراد في الأشهر الخمسة التي تلت 17 تشرين الأول 2019 مساراً واضحاً لاستعمال احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية والتبدلات في أنماط الاستهلاك. طريقة العلاج الوحيدة التي تعمل فيها السلطة، لغاية الآن، هي طبع النقود وفلتان التضخّم ليأكل مداخيل الأجراء ويقذفهم نحو الفقر

محمد وهبة

بين مطلع تشرين الثاني 2019 ونهاية آذار 2020 استورد لبنان بما قيمته 5560 مليون دولار مقارنة مع 8057 مليون دولار في فترة مماثلة من عامَي 2018 – 2019، أي تقلّص الاستيراد بنسبة 31% أو ما قيمته 2467 مليون دولار. هذا التراجع لم يحصل بشكل مفاجئ، بل كان تدريجياً وبلغ ذروته في شهر آذار بتراجع نسبته 62%. ولعل هذه النتيجة تعكس بداية الأزمة لأن الاستيراد المسجل في الجمارك عائد لطلبات استيراد عمرها 3 أشهر على الأقل. وهذا يعني أن الأزمة بدأت تفرض على اللبنانيين نمطاً من التخلي عن استهلاك سلع مترفة او لها بديل محلّي.

أهمية دراسة هذه الفترة تكمن في أنها تمثّل الحدّ الفاصل بين حرية حركة رؤوس الأموال وتقييدها. ولا تنحصر أهميتها بالتطوّرات التي جاءت بعد 17 تشرين الأول 2019 بما فيها إقفال المصارف وفرض القيود الاستنسابية على حركة رؤوس الأموال وتهريبها ثم إعلان لبنان التوقّف القسري عن سداد سندات اليوروبوندز وإعداد خطّة لتقويم الخسائر وشطبها، بل هي تشمل أيضاً الإقفال القسري الناتج عن انتشار وباء كورونا اعتباراً من 21 شباط 2020 ثم إعلان لبنان بدء التفاوض مع صندوق النقد الدولي لاستدانة أكثر من 10 مليارات دولار في إطار برنامج تمويلي.

تحمل هذه الفترة دلالات على أنماط الاستيراد والاستهلاك المحلي؛

ـ اللبنانيون استغنوا عن ثلث السلع المستوردة خلال 5 أشهر، وعن ثلثي السلع المستوردة في آذار. هذه النتائج تؤثر على سلوك المستهلك وهي ناتجة من انفلات سعر صرف الليرة مقابل الدولار وتقلباته الحادة والسريعة، وتضخّم أسعار السلع والخدمات، وإغلاق المؤسسات وصرف الأجراء. أي إن المستهلك بدأ يركّز أكثر على إعادة توزيع نفقاته بشكل يتناسب مع مستوى مداخيله ومع تضخّم الأسعار وانقطاع الأصناف، وبات يعمد إلى تقليص سلّته الاستهلاكية ويفاضل أكثر بين الأصناف وأسعارها. بعبارة أوضح، ينطوي هذا الأمر على نمط حياة جديد بسبب غلاء الأسعار الذي أصبح مؤلماً على مداخيل الطبقات المتوسطة وأكثر إيلاماً على الطبقات الفقيرة أو الأكثر هشاشة.

ـ استغلّ التجّار دعم مصرف لبنان ليزيدوا استيراد السلع المموّلة بالدولار المدعوم من مصرف لبنان، سواء بواسطة قوّة الكارتيلات العاملة على خطوط استيراد هذه السلع أو بشراكة مع كارتيل المصارف وبعض مواقع النفوذ في مصرف لبنان. الإحصاءات الجمركية الرسمية تشير إلى أن حركة استيراد السلع المدعومة تطوّرت بشكل لافت في الأشهر الخمسة المذكورة، خصوصاً تجارة المشتقات النفطية. ففي الفترة الممتدة بين تشرين الثاني 2018 وآذار 2019، استورد لبنان بنزين ومازوت بقيمة 1233 مليون دولار، إلّا أنّه بين مطلع تشرين الثاني 2019 ونهاية آذار 2020 استورد ما قيمته 1969 مليون دولار (الزيادة الأساسية حصلت في أشهر تشرين الثاني 2019 وكانون الأول 2019 وكانون الثاني 2020). لا مبرّر لهذه الزيادة في الاستيراد. بل كان يُفترض أن يكون هناك انخفاض في استهلاك المحروقات بسبب الأزمة الاقتصادية أولاً، ثم التعبئة العامة والإغلاق المفروض بسبب انتشار «كورونا». التفسير الوحيد المتاح هو أن التجّار أو ما يسمّى كارتيل النفط، بكل فئاته من مستوردين وتجّار محليين وبائعي مفرق، كانوا يعملون على تخزين كميات إضافية من السلعة المدعومة أو ضخّوا قسماً منها في مسارات التهريب. إذاً، هي فترة فاصلة بين استيراد السلع المدعومة بالدولار الحرّ من مصرف لبنان واستيراد السلع المموّلة بدولارات حرّة من السوق الموازية. وهي مؤشّر على مسار استعمال احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية الذي تراجع إلى 20,4 مليار دولار أي ما يوازي 8,2 أشهر من تمويل الاستيراد المدعوم لثلاث سلع: بنزين ومازوت، أدوية ومستلزمات طبية، وقمح.

وبموجب القرارات الأخيرة الصادرة عن مصرف لبنان ووزارة الاقتصاد، سيموّل مصرف لبنان سلّة متواضعة من السلع الغذائية والمواد الأولية للعلف وبعض الصناعات الغذائية بقيمة إجمالية تبلغ 940 مليون دولار، ما يعني أن احتياطات مصرف لبنان التي باتت تقلّ عن 20 مليار دولار لن تكفي أكثر من 5 أشهر وثلاثة أسابيع. طبعاً سيبقى هناك قدر من التدفّقات الآتية من تحويلات المغتربين لتغذّي الاحتياطات، إلّا أنّ المشكلة تكمن في غياب المعالجات. العلاج الوحيد المعمول فيه حالياً، سواء من السلطة نفسها التي ارتابت في سلوك حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أو من سلامة الذي اتهم السياسيين بإنفاق ودائع الناس التي استقطبها مصرف لبنان عبر المصارف، هو تحرير سعر صرف الليرة وطباعة النقود لضخّها في السوق المتداولة ما يترك التضخّم يتفاعل ليقضم المزيد من مداخيل الأجراء والمقيمين ويقذف أكثر من نصفهم إلى ما دون خطوط الفقر العليا ويقذف أكثر من ثلثهم إلى خطوط الجوع.

940 مليون دولار سلّة الغذاء المدعوم
دعم الإنتاج أم زيادة كلفته؟

مليون دولار	2019	2018	2017	المعدل الوسطي في السنوات الثلاث
حليب بودرة لفوق السنة	7.50	13.70	4.10	8.43
تونا معلبة	30.00	37.20	34.60	33.93
سمسم	46.60	48.80	30.00	41.80
صويا حب	57.30	51.00	23.60	43.97
زيت دوار الشمس الخام	41.70	51.80	52.20	48.57
سكر	0.37	19.80	77.50	32.56
فول	5.00	3.00	3.00	3.67
عدس	7.80	7.90	13.90	9.87
فاصوليا	5.10	4.50	6.00	5.20
حمص	10.30	18.90	19.70	16.30
رز	61.50	54.70	62.30	59.50
خميرة	8.80	7.10	5.56	7.15
شعير	16.80	17.80	21.40	18.67
الذرة	108.90	116.80	108.50	111.40
كسبة الصويا	0.00	0.00	0.00	0.00
كسبة القطن	4.70	8.00	7.60	6.77
تفل الشمندر	4.20	2.50	4.70	5.40
ادوية ولقاحات بيطرية	8.70	8.80	7.60	8.37
حليب بودرة لصناعة الالبان والاجبان	48.90	55.30	52.00	52.07
حليب بودرة خالي الدسم	13.30	12.50	13.30	13.03
جرائيم مزروعة لصناعة اللبن	5.80	7.10	10.80	7.90
اسمدة من اصل حيواني او نباتي	3.50	3.70	3.00	3.40
اسمدة نيتروجينية	11.70	12.20	14.00	12.63
اسمدة فوسفاتية	0.01	0.04	0.07	0.04
اسمدة بوتاسية	4.30	3.17	3.12	3.53
بذور الخضروات وبذور اشجار مثمرة	23.90	23.70	30.30	25.97
شتول الاشجار المثمرة	4.30	4.15	4.90	4.45
درنات البطاطا	17.50	15.70	15.50	16.23
ابقار حلوب	272.70	382.40	288.70	314.60
ماعز واغنام حلوب	38.00	29.20	14.50	27.23
المجموع	870.38	1021.46	932.45	941.43

يوم الأربعاء الماضي، أصدر حاكم مصرف لبنان التعميم الرقم 557 الذي يمكن اختصاره بأنه تمويل من مصرف لبنان لاستيراد سلّة من السلع الغذائية التي تعدّ أساسية ومن المواد الأولية اللازمة لبعض النشاطات الزراعية. وحدّد التعميم سعر الدولار على أساس 3200 ليرة، علماً بأنه سعر قابل للتعديل طالما أنه مربوط بقرار يحدّد سعر الصرف المخصّص لتسديد الدولارات المحوّلة بواسطة المؤسسات غير المصرفية التي تقوم بعمليات تحويل الكترونية. التعميم لم يحدّد السلع المدعومة بدولار الـ 3200 ليرة، بل ترك الأمر على عاتق وزارة الاقتصاد التي كشفت في اليوم الثاني عن عددها وتوصيفها الجمركي ورموزها الجمركية.

بمعزل عن أن التمويل من مصرف لبنان، والتحديد من وزارة الاقتصاد، والرقابة مشتركة بين وزارة الاقتصاد التي تراقب المنتج النهائي المبيع للمستهلك وبين الجمارك التي تراقب السلع عند وصولها استناداً الى الرموز الجمركية المدعومة (هذه الرموز قصّة أخرى، لأنه كلما تحدّد الرمز ليشمل عدداً أقل من السلع، كانت الرقابة متاحة أكثر، لكن هذا الأمر ليس متوافراً في كل السلع المدعومة حالياً، بل ربما هناك أيضاً بعض الأخطاء في توصيف البنود)، فإن مسألة دعم السلع الغذائية بدولار يساوي 3200 ليرة تفسح المجال أمام السوق الاحتكارية بممارسة مستوى أعلى من التركّز الاحتكاري، فضلاً عن أنه دعم بسيط جداً لن يكون مجدياً وفاعلاً إذا كان الهدف ضبط ارتفاعات الأسعار. فلبنان يستورد مواد غذائية بقيمة 3,1 مليارات دولار، وإذا أسقطنا تصنيف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، للسلع الغذائية الأساسية تصبح قيمة استيراد السلّة 1,35 مليار دولار (2018) وتشمل: القمح، الدقيق، الأرز، الحليب، الزيوت النباتية، اللحوم، الأسماك، الحبوب، البنّ والشاي. أما السلّة المدعومة بسعر الـ 3200 ليرة لكل دولار، فهي مقدرة بنحو 940 مليون دولار، أي 70% من السلّة الأساسية، و30,3% من كل السلع الغذائية المستوردة.

عملياً، هناك 9 سلع تستورد لتباع للمستهلك النهائي، وهناك أكثر من 19 سلعة هي عبارة عن مواد أولية أو وسيطة لإنتاج سلع أخرى. الثغرة الكبرى في هذا القرار أنه يدعم إنتاج السلع بكلفة أعلى مما كانت عليه سابقاً. فهل هو يمثّل رؤية الحكومة لدعم الاقتصاد المنتج؟ أم أنه مشروع عشوائي لرفع كلفة الإنتاج في لبنان على طريقة مصرف لبنان؟

مصادر الأرقام في الجدول والرسوم البيانية: الجمارك اللبنانية (الأخبار)

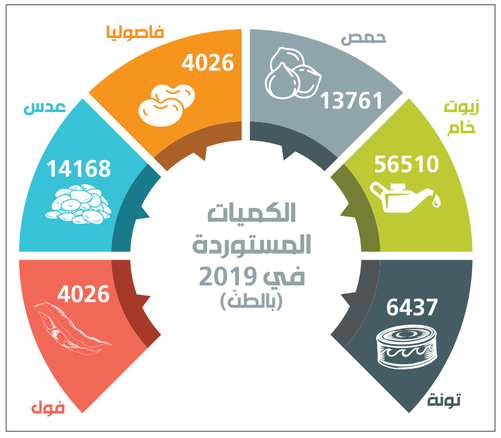

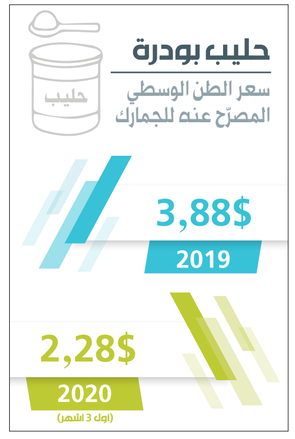

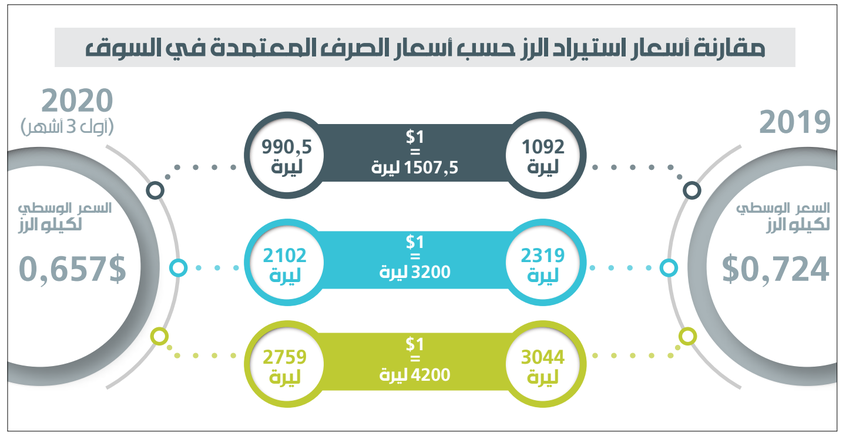

استحالة إنقاذ فئة بلا أخرى

أحمد العاصي

على العمال والمواطنين والمقيمين بشكل عام أن يستندوا في مقاربتهم لواقعهم الجديد إلى مقدّمتين اثنتين: أولاهما أن مجموع موجودات المجتمع اللبناني من الدولارات الفعلية لن يتغيّر على المدى القريب، وهو لا يكفي نصف الاستهلاك السنوي المعتاد في لبنان. ثانيتهما الترجمة الفعلية للأولى، ولا غنى عنها عند البحث عن كيفية الاستمرار ضمن هذه الظروف، وهي أن المدّخرات والودائع في النظام المصرفي اللبناني راكمت خسائر تفوق 70% من قيمتها في خدمة تثبيت سعر الصرف وتمويل الاستهلاك العام والخاص على مدى ثلاثين عاماً. بعد التسليم بهذين المعطيين وتالياً إدراك حجم الهوّة بين شكل مستقبلنا وشكل ماضينا القريب ومنظومته، على مجتمعنا اختيار كيفية إدارة أزمته والأولويات التي بالوصول إليها يكون للتضحيات القادمة معنى.

أولى هذه التضحيات وأكثرها اتصالاً بكرامتنا الحياتية، هي الانخفاض الحادّ في المستوى العام للأجور ومداخيل العمل إجمالاً، مع تراجع مطّرد لقيمتها الفعلية بما تمثّل من قدرة على الحصول على سلع وخدمات أساسية، إضافة إلى انتفاء الحاجة لنسبة هائلة من القوى العاملة خلال المرحلة القادمة. لذا علينا جميعاً، وخصوصاً المنتجين منّا، التركيز على كيفية خلق قدرة على الاستمرار وإيلاء الاهتمام الأكبر للإجراءات والخيارات التي تحفظ قوة العمل الإنتاجية وتسمح بنموها، عوضاً عما يصون القدرة على تكديس رأس المال أو الحفاظ على الثروات المجموعة في الفترة السابقة من دون تحديد وظيفتها. فالجدوى الحقيقية من تجميع الثروة هي خلق وتوسيع هامش حركة التعامل مع المخاطر العادية والاستثنائية، وبناء القدرة على الاستثمار في ما ينمّي القدرات الإنتاجية. في المعادلة التي أرسيناها سابقاً لم يبقَ إلّا القليل من الثروة ومخاطر تفوق المتوقّع، لذا يصبح واجباً ملحّاً، النظر إلى توزّع الثروة المتبقية والوظيفة الممكنة لها، ليتم توزيع الخسائر بحسب الأولويات التي نحدّدها لمجتمعنا.

استكمالاً لرسم مشهد أزمتنا، يقترن اضمحلال حجم موجودات المجتمع بغياب القدرة على إنتاج السلع والخدمات القابلة للتصدير، فاعتاد المقيمون في لبنان على الاكتفاء بتصدير سدس قيمة ما يستوردون. في حالات الأزمات المماثلة تاريخياً، يتراجع سعر الصرف مقابل الدولار بسبب ازدياد الطلب على العملة الصعبة حفاظاً على قيمة الموجودات، ما يعطي الإنتاج المحلّي ميزة تفضيلية لانخفاض كلفته أمام إنتاج بلدان أخرى. لكن التغيّر في سعر الصرف غير مجدٍ في حالة لبنان بسبب غياب الإنتاج! وفي ظلّ غياب أيّ تحرّك سياسي واضح المعالم، سينتقل رأس المال في الحالة الراهنة من القطاعات الإنتاجية النادرة المتبقية، إلى القطاعات الريعية، بما يرافق ذلك من تغيّر في نمط الإنتاج وتفشٍّ أكثر للبطالة واستجلاب الدولار والاستهلاك، وصولاً إلى توزّع المقيمين، وشكل المجتمع الجديد. ومع الانهيار الحاصل سيغدو مجموع الدخل الوطني المستدام في الفترة المقبلة محصوراً نسبياً بالقطاعات العامة التي ستكون بعض مرافقها، كالمطار والمرفأ، مصدر الدولارات الوحيد لأي منظومة تقوم بإدارة الأزمة أو تنتج عنها.

> **يتراجع سعر الصرف بسبب زيادة الطلب على الدولار وحفاظاً على قيمة الموجودات لكن في لبنان تغيّر سعر الصرف غير مجدٍ بسبب غياب الإنتاج**

إذاً، يرتسم أمامنا شكل المواجهة التي يجب أن ندفع إليها والأطراف المخوّلة قيادة التفاوض مع السلطة الحالية بجميع أدواتها، لانتقال السلطة سلمياً. وتصبح مصالح القوى المنتجة المقيمة على اختلاف تشكيلاتها هي الطرف الأساس في معركة توزيع الخسائر، والمقرّر الأول في شكل إدارة الأزمة والمنظومة التي ستنتج عنها. ولهذه القوى تشكّلات متنوّعة ومتشعّبة من نقابات عماليّة ومهنية وغيرها من روابط وهيئات، وأطراف سياسية مسؤولة. وبمعزل عن الفوارق بين هذه الفئات، لا يمكن مع مركز السلطة لضمان قدرتهم على الاستمرار خلال الأزمة وبعدها، حتى لو تسبّبت الإجراءات المطلوبة بإضافة أكلاف وخسائر، أي إطالة عمر هذه الأزمة. مركز السلطة الحقيقي يتكوّن من الهيئات القادرة على فرض رؤيتها - أو جزء منها - لسير الأمور، وهي بدأت فعلاً بالظهور بوضوح. باختصار، التوجّهات المتنافسة تنقسم حالياً بين القوى الأساسية المؤلّفة لحكومة حسان دياب، والتي تفاوض صندوق النقد من دون أيّ خطة مسبقة أو حتى معطيات كافية عن واقع البلد، في مواجهة القوى الأساسية الداعمة لحاكم مصرف لبنان والشبكة المصرفية التي تفاوض على الاستمرار بالصيغة التي نعرفها ولو مع تغيّرات تستوعب الوضع الحالي. لكلا المسارين نتيجة واحدة: هدر الوقت. وخلفية واحدة: غياب التخطيط والتعامل مع حصول المجتمع بردود فعل ظرفية. ولكن رغم صعوبة الوضع الراهن، وما قد ينتج عن ذلك من غياب القدرة على تصوّر حلول أو هامش للمناورة، للعاملين المقيمين أوراق قوّة عدّة تتيح لهم الجلوس على رأس طاولة المفاوضات وفرض رؤيتهم كخيار بديل من الملاخيارين المذكورين. ركيزة هذه القوة هي الفئة المعنيّة بمآل الأمور، من عددها الهائل الذي يشمل أكثر من نصف المقيمين وحجم مدّخراتها في الصناديق التقاعدية والتعاضدية، وصولاً إلى امتلاكها هيكليات تنظيمية تسهّل تحركها بفعالية وامتلاكها شرعية مثبتة من خلال تمثيلها لجميع التقسيمات المجتمعية الموجودة في لبنان. لعلنا نذكر تجربة هيئة التنسيق النقابية والمواجهة لفرض حقوق العمال المنضوين تحتها، كما يمكن استعادة عدد هائل من التجارب المماثلة حول العالم آخرها في فرنسا حيث شُلّت حركة النقل العام في باريس لأشهر بعدما أعلن ماكرون نيّته إدخال تعديلات على نظام التقاعد ففرضت النقابات، بالإضراب، التفاوض على شكل التعديلات المرتقبة. بمعنى آخر، يمكن الفئات المنتجة، في حال انتظمت ضمن مشروع واضح المعالم، أن تكسر السلطة التي تسير نحو تدمير ممنهج للمجتمع مع صندوق النقد الدولي أو من دونه، من خلال تحمل مسؤوليتها تجاه هذا المجتمع.

قلب موازين القوى مسؤولية شخصية يحملها كلّ منّا انطلاقاً من موقعه ومسؤوليته الفردية ضمن المنظومة الموجودة، وانتظار مصيرنا فرادى، هو استنساخ لتجربة السلطة في التعامل مع الإفلاس الحاصل منذ 2016 على الأقل. الوصول إلى موجودات المقيمين بات مستحيلاً، واحتمال الانهيار الكامل للأسر المنتجة يكبر وسيجرف قريباً أي قدرة على مجابهته، لذا على جميع المعنيين إنتاج حلول تضمن القدرة على الاستمرار. على القوى المعترضة الوصول إلى تشخيص مشترك يؤكّد مصيرية الأزمة المالية ويسمح بتثبيت أسس المعركة القادمة وتحديد ما يمكن المساومة عليه وما هو أساسي لبناء مجتمع ما بعد الأزمة. لن يقوم هذا المجتمع من دون قيام دولة قادرة تتمتع بشرعية مباشرة من مواطنيها ومستمدة من قدرتها على التعامل مع واقعهم، وهذا هو جوهر طرحنا السياسي في حركة «مواطنون ومواطنات في دولة». الفئة المنتجة، عماد إعادة إنتاج مجتمعنا والأكثر قدرة على الأخذ بزمام المبادرة، مدعوة لتحمّل مسؤوليتها بالنضال الشرس نحو دولة مدنية تلغي امتيازات الطوائف وقدرتها على تعطيل الطروحات الجدية وتعمل على فرض إجراءات أساسية تحفظ ما تبقى وتؤسس لمجتمع سليم يحافظ على أغلى ما يملك من شباب وخبرات ومنتجين. إنقاذ فئة دون أخرى أضحى مستحيلاً، وبضيّع فرصة جوهرية قد لا تتكرر، لذا أصبح اتّحاد العاملين، كل العاملين، خلف الدولة المدنية واجباً.

* عضو حركة «مواطنون ومواطنات في دولة»

خطيئة بحقّ الاحتياط النقدي

فرحات اسعد فرحات *

في 27 أيار 2020 صدر عن حاكم مصرف لبنان القرار الوسيط رقم 13228 والقاضي بتمويل استيراد بعض المواد الغذائية الأساسية والمواد الأولية التي تدخل في الصناعات الغذائية، تلبية لحاجة مستوردي ومصنّعي المواد الغذائية المحددة في لائحة تصدرها وزارة الاقتصاد والتجارة من خلال المصارف التجارية في لبنان على سعر صرف مدعوم من قبل مصرف لبنان حسب المادة 7 مكرّر من القرار الأساسي رقم 7548 تاريخ 2000/3/30؛ يعدّ هذا القرار خاطئاً، بل جريمة بحق احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية للأسباب الآتية:

بالنسبة إلى السلع والمواد الغذائية المستهلكة على الأراضي الوطنية:

- ليست هناك دراسة مستفيضة عن حاجة السوق المحلية من السلع والمواد الأساسية ولا عن أحجامها وقيمها.
- ليس هناك فرق شاسع بين سعر الصرف المنوي اعتماده لتلك التعاملات وسعر الصرف في السوق الموازية.
- تسهم في اقتطاع جزء مهم وضروري من الاحتياط النقدي بالعملات الصعبة لمصرف لبنان.
- تساوي بين جميع المستهلكين المقيمين والمواطنين على الأراضي اللبنانية.
- تساوي بين جميع الفئات الاجتماعية من خلال هذا الدعم: الأثرياء، متوسطي الحال والفقراء.

بالنسبة إلى المواد الأولية التي تدخل في الصناعات الغذائية:

- ما قيمة تلك المواد؟ كيف يجري التمييز بين السلع والمنتجات للاستهلاك الداخلي والسلع والمنتجات للتصدير؟
- كيف نعلم أي السلع والمنتجات التي يتم شراؤها من السوق الداخلية ومن التجار مباشرة إلى الخارج؟

لذا، الأجدى القيام بالآتي:

* تفعيل دور وزارة الاقتصاد في الرقابة على أسعار السلع والمنتجات التي تسوّق داخل الأراضي اللبنانية.
* دعم الأجهزة الرقابية والقضائية بآلية تنيط بها اتخاذ إجراءات احترازية مباشرة وسريعة لمعاقبة المخالفين.
* غير صحيح ما يروّج عن أن انخفاض سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار الأميركي يجب أن تلحقه زيادة موازية في أسعار السلع والمواد الغذائية للأسباب الآتية:

- تعمل غالبية المصانع لتصريف جزء من منتجاتها في السوق الداخلية، إلا أن الجزء الأكبر يتم تسويقه خارج الأراضي اللبنانية، ويتم بيعه بالعملات الصعبة وأهمها الدولار أو اليورو تبعاً لعملة البلد المرسلة إليه.
- بالنسبة إلى السلع المصنّعة في لبنان والمصدّرة إلى الخارج: كلفة الأجور والعمالة انخفضت بفعل انخفاض سعر الصرف، ولم تبقَ على حالها، كذلك الحال بالنسبة إلى كلفة الوقود، النقل الداخلي، الطاقة المستهلكة، الإيجارات، الفوائد المصرفية على القروض بالعملة الوطنية، الفوائد المصرفية على القروض بالعملات الصعبة ما زالت تُدفع على سعر الصرف الثابت، التأمين من شركات محلية ما زالت ثابتة، الإعلانات، وغيرها من الأكلاف الثابتة وجزء من الأكلاف المتغيرة وتبلغ مجتمعة أكثر من ثلثي كلفة أي سلعة مصنعة، ما يعني أن حجم التصدير لأي معمل يجب أن يغطّي كلفة المواد والسلع التي تسوّق داخلياً وذلك في ظل رقابة وزارة الاقتصاد والتجارة إذا قامت بعملها بالشكل المطلوب، وبالتالي لا يجب أن يحصل أي تغيير في الأسعار.
- معدل الربحية للمصانع خلال الأشهر السابقة وبفعل اللارقابة الحكومية وغياب أخلاقيات العمل تضاعف ولم يزدد بوتيرة عادلة. فالأرباح ازدادت بفعل ارتفاع الأسعار بينما كان يجب أن تبقى على مستوياتها السابقة انسجاماً مع مداخيل الموظفين في المصانع ومع الظروف المعيشية في البلد وللمساهمة في زيادة الإنتاج تلبية لحاجات المستهلكين المتزايدة، ومن أجل زيادة التصدير الناجم عن ارتفاع القدرة التنافسية للسلع المنتجة محلياً بعد انخفاض سعر الصرف، كانت كمية الأرباح ستتضاعف حكماً بنفس معدلات الربحية السابقة نتيجة نموّ المبيعات.
- ما أهمية خفض سعر صرف العملة الوطنية ما دام لن يؤدي إلى خفض العجز في الميزان التجاري، ودفع المنتجين المحليين إلى زيادة إنتاجهم، وخلق فرص عمل للمواطنين؟ أليس الهدف دفع المقيمين نحو شراء السلع المنتجة محلياً بدلاً من السلع المستوردة؟

- بالنسبة إلى السلع المصنّعة في لبنان والمسوّقة محلياً: بما أن الأكلاف الثابتة وجزءاً من الأكلاف المتغيّرة تغطي أكثر من ثلثي كلفة صناعة أي سلعة، فإن رفع الأسعار لا يجب أن يكون سوى بنسبة غلاء سعر المواد الأولية وليس على السلعة ككل، حتى لو كان جزء من المواد الأولية التي تدخل في الصناعة مستوراداً وبالعملة الصعبة، يمكن تقديم مثالين عن هذه المسألة:

1- بالنسبة إلى السلع المحلية: عند سعر صرف 1500 ليرة مقابل الدولار الأميركي، مصنع ألبان وأجبان يشتري الحليب من البقاع أو من سوريا، بقي على كلفته، لم يتغير بالنسبة إلى كلفته سوى كلفة مواد التغليف والتعبئة والتي تشكل بحدّها الأقصى 20% من كلفته، وأقل من 15% من سعره في السوق. فإذا كانت كلفة السلعة 3000 ليرة، وتباع للتجار بـ3300 ليرة مثلاً، وتباع في السوق بـ3600 ليرة لغاية 4000 ليرة لبنانية للمستهلك النهائي؛ فعند انخفاض سعر الصرف على 4500 أي الحد الأقصى التي وصلت إليه الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي في سوق الصرف، ازدادت كلفة مواد التغليف المشتراة من السوق الداخلية - ولكن بنسبة ارتفاع لا تتجاوز 50% نظراً إلى أن المؤسسة تلك محليّة أيضاً ولديها أكلاف ثابتة ومتغيرة ما زالت على ما هي عليه - ولكن لنعتبر أن تلك المواد مشتراة من السوق الخارجية مباشرة، فأصبحت كلفتها 1800 بعدما كانت 600 وبالتالي فسعر بيعها للتجار يجب أن يصبح 3000-600+1800= 4200 ليرة، وتباع للتجار بـ4500 ليرة، على أن تباع للمستهلك بما لا يتجاوز الـ 5000 ليرة، وبالتالي فإن الزيادة على المستهلك بمعدل 20% هي معدل الغلاء، في كلفة المواد الأولية أو مواد التغليف، لا أكثر، وخصوصاً أن غالبية الصناعات اللبنانية هي صناعات خفيفة غير معقّدة.

2- بالنسبة إلى السلع المستوردة: سعر سلعة مباعة في السوق 1000 ليرة عندما كان سعر الصرف 1500 ليرة إلا أن هذا لا يعني أن كلفتها 0.67 دولار، وبالتالي عند انخفاض سعر الصرف إلى 4500 ليرة مقابل الدولار سيرتفع سعرها إلى 3000 ليرة، لأن كلفة استيرادها (سعر السلعة في بلد المنشأ + كلفة الشحن الخارجي) تساوي أقل من نصف سعرها. وبالتالي فإن كلفة استيرادها بالعملة الصعبة لا تتجاوز 0,33 دولار إلا أن هناك أكلافاً ثابتة ومتغيّرة محليّة لم تتغير، لذا فإن السعر النهائي للمستهلك يجب ألا يتجاوز الـ 2000 ليرة، أي 100% من السعر السابق وليس 300% تبعاً لارتفاع سعر صرف الدولار.

> **إن حجم التصدير لأيّ معمل يجب ان يغطّي كلفة المواد والسلع التي تسوّق داخلياً وذلك في ظل رقابة وزارة الاقتصاد والتجارة**

ما دامت الدولة ترغب باتخاذ إجراءات لدعم السلع الوطنية، أليس الأجدر أن يكون لجميع السلع المصنّعة على الأراضي اللبنانية، لا المستوردة (حيث يجدر بالمقيم تحويل سلّته الغذائية بما يخدم البلد) وذلك ليس من خلال اقتطاعات من احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، بل من خلال التالي:

- عند استيراد المصانع اللبنانية للمواد الأولية من الخارج، والتي تدخل في صناعاتها، يمكن تقديم إعفاءات جمركية أو خفض معدلات الرسوم عليها، وبالتالي تُجبر المعامل على تقديم فواتيرها الأصلية إلى الجمارك، لتحصل على الإعفاءات وليس فواتير وهمية، وبالتالي تكون النتيجة في صالح الدولة والصناعة في آن.
- يمكن لوزارة الصناعة، واتحادات الغرف الصناعية والتجارية في لبنان، تقديم إعفاءات على التسجيل وتجديد الاشتراكات للمعامل التي لا ترفع أسعارها في السوق بما لا يتجاوز حدوداً معينة.
- يمكن لوزارة الصناعة اعتماد جوائز للجودة وللأسعار تستفيد منها المعامل بإعلانات مجانية عبر شبكة تلفزيون لبنان وإذاعة اللبنانية.
- يمكن للدولة، وفي إطار مساندة الأسر الأكثر تضرراً من الأزمات المتلاحقة في لبنان: إصدار بطاقة تموينية لهم (لا أموال جاهزة كما كانت الحال عليه سابقاً) تتيح لهم شراء السلع الأساسية بأسعار مدعومة من الأسواق المحلية وبالتالي تسهم في آن واحد في تطوير الأسواق المحلية وتخلق دعماً للأسر، وتكون كلفتها منخفضة على الدولة. الأفضل دائماً، وفي ظل الظروف التي يعيشها الوطن، التفكير بطرق من أجل الحفاظ على احتياطات البلاد من العملات الصعبة ومن اليسير الذي ما زال يرسله المغتربون إلى ذويهم، لا محاولة دفنه نتيجة قرارات خاطئة، غير مدروسة وتشكل خطيئة في حق البلاد.

*باحث ومستشار اقتصادي

45 مليار دولار خسائر مصرف لبنان اشطبوها

علي عودة *

المصارف المركزية ليست مصارف تجارية. هي لا تسعى إلى تحقيق الربح، ولا تواجه القيود المالية المفروضة على المؤسسات المصرفية الخاصة لجهة متطلبات الملاءة والسيولة. عملياً، هذا يعني أن عناصر الربحية والقيمة السوقية ليست أساسية لتقويم نجاح المصرف المركزي، بل مدى قدرته على تحقيق الأهداف التي نشأ من أجلها والمنصوص عليها صراحة في قوانين إنشائه. فبإمكان أي مصرف مركزي أن يخسر مبلغاً من المال كافياً لتحويل رأسماله إلى قيمة سلبية ومواصلة «عمله» بنجاح تام، أو تحقيق أرباح طائلة وسط عجز عن تحقيق الأهداف. فالمعيار الأساسي لنجاح مصرف مركزي ما، هو الاستخدام الفعّال والكفوء للأدوات الموضوعة بتصرفه لتوجيه الاقتصاد، والقدرة على خلق ظروف جيدة تؤدّي في النهاية إلى تعزيز النموّ الاقتصادي، وتحقيق استقرار الأسعار والاستقرار المالي. وفي مقابل ذلك، يُشدد الاقتصاديون على أهمية «القوة المالية» للمصرف المركزي في تحديد نتائج سياساته ونجاحها، لأن المصارف المركزية ذات رأس المال الضئيل (أو السلبي طبعاً) غالباً ما تكون مقيدة في سياساتها، ووجود رأسمال «كاف» هو ضروري لتنفيذ السياسات، وخصوصاً لجهة تحقيق استقرار الأسعار وضبط التضخم.

مسار الخسائر التراكمي

مصرف لبنان يحوز رأسمالاً دفترياً يبلغ 5,61 تريليونات ليرة، بحسب ميزانيته الموقوفة بتاريخ 15 أيار 2020. ورغم تراكم خسائره لتبلغ 68,85 تريليون ليرة لغاية منتصف أيار من السنة الجارية، إلا أنها لم تُشطب او تنزّل من رأسماله، بل سُجّلت خسائر «غير محقّقة»، وزُحّلت مقابل إيرادات مستقبلية. ورغم أن هذا الإجراء متّبع فعلاً من مصارف مركزية حول العالم، إلا انه يُعتمد، عادة، لفترات زمنية محدودة ونتيجة ظروف استثنائية. وقد ركّزت خطّة الحكومة للإصلاح على مصرف لبنان ورأسماله بشكل مفصل انطلاقاً من إعادة هيكلته، فاوصت بشطب الخسائر المتراكمة التي تكبدها خلال السنوات الماضية وإعادة رسملته.

لتحديد مبلغ الخسائر، سنعتمد المقاربة والمنهجية نفسها المعتمدة في خطة الحكومة لاحتساب خسائر مصرف لبنان، أي مجموع بنديّ «موجودات ناتجة من عمليات مبادلة لأدوات مالية» و«موجودات أخرى». في نهاية عام 1990، بلغت الخسائر المتراكمة لمصرف لبنان 31,1 مليار ليرة، و100,2 مليار ليرة في نهاية 1991، و82,1 مليار ليرة في نهاية عام 1992. ورغم ازدياد الخسائر خلال بعض سنوات عقد التسعينيات (وبالتحديد خلال سنوات 1994، 1995، و1998)، إلا أنها بقيت محدودة نسبياً وكان مصرف لبنان يقوم بإطفاء جزء منها مقابل الإيرادات التي جناها آنذاك أو الناجمة عن عمليات إعادة تقييم موجوداته.

لكن ابتداء من عام 2002، بدأت تلك الخسائر بالتزايد سنوياً بشكل لم يعد بالإمكان إطفاؤها من الإيرادات المحقّقة فعلاً، ما اضطر مصرف لبنان الى اللجوء إلى الأدوات المحاسبية التي تتيح له «ترحيلها مقابل إيرادات مستقبلية» أملاً بإطفائها مستقبلاً، رغم أن الأمر بدا صعب التحقيق. فلم تعد الإيرادات تكفي لإطفاء الخسائر المتراكمة الناتجة من أكثر من مصدر وتسارع وتيرة تراكمها. سبب تعدّد مصادر الخسائر يعزى إلى توسيع مصرف لبنان نشاطاته وبرامجه وسياساته بشكل كبير جداً ـ سواء تلك المرتبطة فعلاً بمهامه وبوظائفه وبالسياسة النقدية المُناطة به، أو تلك التي تخرج كلياً عن مهام المصارف المركزية ـ والتي كبّده بعضها خسائر كبيرة. هنا يمكن تعداد الفوائد المرتفعة التي دفعها بهدف اجتذاب العملات الأجنبية للمحافظة على تثبيت سعر الليرة مقابل الدولار، والخسائر الناجمة عن التدخل في سوق القطع، وخصوصاً خلال الأزمات السياسية والأمنية، فضلاً عن تمويل عجز الموازنة عبر إصدار شهادات إيداع عالية الفوائد واستثمار أموالها في سندات خزينة بفائدة أدنى، وتمويل عجز ميزان المدفوعات، والقروض المدعومة بمختلف أشكالها، وتمويل عمليات الدمج المصرفي، وغيرها من العمليات شبه المالية (quasi-fiscal) التي قام بها.

علماً بأن تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (آخرها في 11 تموز 2019)، حذّرت باستمرار من مواصلة مصرف لبنان التوسّع الكبير في نشاطاته (استعملت عبارة overstretch) وأثر هذه العمليات على متانته المالية، ودعته إلى العودة لاعتماد السياسات والأدوات التقليدية في عمله.

لا يمكن حصر خسائر مصرف لبنان بالهندسات المالية التي نفذت في عام 2016 وما تلاها، بل هي تراكمت على مدى 20 سنة. المحطة الأساسية في هذا التراكم ظهرت بعد عام 2009. يومها تبيّن أن الخسائر زادت بنسبة 45,9% وبلغت نسبة زيادتها في 2010 نحو 34,7%. في ذلك الوقت نجم الأمر عن عمليات «تعقيم السيولة» التي نفذها مصرف لبنان لاستيعاب التدفقات المالية الكبيرة إلى لبنان بسبب الأزمة المالية العالمية. ولا

> **إن شطب جزء من الودائع سيكون فعلياً استرداداً للفوائد غير المنطقية التي تكبّدها مصرف لبنان والاقتصاد اللبناني**

شك بأن الحرب في سوريا، وإقفال خطوط التصدير البريّة، أدت الى تراجع التصدير فانعكس الأمر زيادة في عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات. بالنتيجة، زادت الضغوط على احتياطات مصرف لبنان وتسارعت وتيرة مراكمة الخسائر، لتبلغ 51,6% في 2019 و15,9% في الربع الأول من 2020. في المحصلة، تراكمت الخسائر لتبلغ في منتصف أيار 2020 نحو 68,9 تريليون ليرة (أي 45,7 مليار دولار بحسب سعر الصرف الرسمي).

بحسب بياناته المعلنة، واجه مصرف لبنان هذه الخسائر عبر اللجوء إلى إطفاء جزء منها في شهر كانون الأول من كل سنة (واحياناً في أشهر أخرى)، إلا أن هذا الأمر لم يؤدّ إلا إلى تخفيض محدود للخسائر المتراكمة.

منطق الهيركات

أشارت خطة الحكومة إلى أنها ستعتمد برنامجاً للتعامل مع خسائر مصرف لبنان يركّز على «تقييم كامل للوضع المالي لمصرف لبنان وتحديد التدابير المحتملة التي تهدف الى معالجة حالات عدم التطابق في احتياطات العملات الأجنبية المتراكمة في ميزانيته العمومية، بما في ذلك مساهمة من القطاع المصرفي في إعادة الهيكلة هذه». لذا، بات واضحاً أن خطة الحكومة تسعى إلى تحميل القطاع المصرفي خسائر مصرف لبنان. وأضافت: «ستنظر عملية التقييم هذه في إعادة الهيكلة الكاملة للميزانية العمومية لمصرف لبنان، بما في ذلك شطب الخسائر غير المحقة المتراكمة في الماضي وأثر إعادة هيكلة الديون الحكومية على حيازات مصرف لبنان من سندات اليوروبوند وسندات الخزينة». وأوضحت أن الحكومة تسعى إلى شطب 20 مليار دولار من حيازات مصرف لبنان من سندات الخزينة (بالدولار وبالليرة)، كجزء من إعادة هيكلة الدين العام.

وبهدف إعادة هيكلة مصرف لبنان والقطاع المصرفي، تستند الخطة إلى تحويل خسائر مصرف لبنان («غير المحقّقة» مضافاً إليها تلك الناجمة عن شطب الـ 20 مليار دولار) إلى القطاع المصرفي، مع الإشارة الى أن مجموع هذه الخسائر سيبلغ 99 تريليون ليرة (أي 65,7 مليار دولار بحسب سعر الصرف الرسمي).

لا شك بأن «هضم» تحويل مبلغ 85,9 تريليون ليرة (أي ما يوازي 57 مليار دولار بحسب سعر الصرف الرسمي) من خسائر مصرف لبنان إلى القطاع المصرفي، وبالتالي شطبها من التزامات مصرف لبنان تجاه المصارف، لن يكون أمراً سهلاً، وخصوصاً أن هذا الشطب يستتبع، تلقائياً، شطباً لجزء من الودائع لدى المصارف (Haircut). علماً بأن المبلغ المُراد شطبه يساوي 50,6% من مجمل ودائع المصارف لدى مصرف لبنان، و38,4% من مجمل ودائع المصارف التجارية، التي بلغت (دفترياً) 223,4 تريليون ليرة في نهاية آذار 2020. هذا في الظاهر. أما فعلياً، فإنه لم يتم إيداع كل هذا المبلغ (أي 223,4 تريليون ليرة) في المصارف على الإطلاق، وهو ليس ناجماً حصراً عن إيداعات، بل إن جزءاً مهماً منه هو عبارة عن تراكم فوائد على الودائع الأساسية. علاوة على ذلك، يجب التدقيق في الودائع التي تم سحبها تدريجياً ابتداء من شهر كانون الثاني 2019 حين بلغ حجم الودائع حدّه الأعلى تاريخياً، وهو 261,1 تريليون ليرة. ويجب تقسيم المبلغ المسحوب حتى آذار 2020، والبالغ 37,7 تريليون ليرة، بين ودائع حقيقية وفوائد متراكمة، واسترداد جزء من تلك الفوائد.

هكذا، يمكن إطفاء خسائر مصرف لبنان عبر استعادة جزء من الفوائد التي دفعها مصرف لبنان للمصارف، وذلك بالتوازي مع استعادة المصارف لجزء من الفوائد التي دفعتها للمودعين، وبغض النظر عن حجم الوديعة.

إن معدلات الفائدة العالية جداً التي سادت في لبنان منذ عام 1993 لغاية اليوم، أدّت إلى تضخيم حجم الودائع اصطناعياً، عدا عن الأثر السلبي على الاقتصاد. وهكذا، يمكن أن تقوم المصارف بشطب جزء من الفوائد المتراكمة في ميزانياتها (والتي تظهر كودائع)، ويقوم مصرف لبنان بشطب ما يساويها من ودائع المصارف لديه. إن شطب جزء من الودائع سيكون فعلياً استرداداً للفوائد غير المنطقية التي تكبّدها مصرف لبنان والاقتصاد اللبناني.

* أستاذ في الجامعة اللبنانية

تحويل خسائر مصرف لبنان الى القطاع المصرفي بحسب بيانات ميزانية مصرف لبنان الموقوفة بتاريخ 15 ايار 2020 – تريليون ليرة

	الخسائر «غير المحققة» والمرحّلة	الخسائر «غير المحققة» والمرحّلة + شطب 20 مليار دولار من حيازات مصرف لبنان من سندات الخزينة
خسائر مصرف لبنان	68,85	98,99
شطب رأسمال مصرف لبنان الحالي	5,61	5,61
رأسمال مصرف لبنان المستهدف *	(7,54)	(7,54)
الخسارة التي سيتم تحويلها للقطاع المصرفي **	55,71	85,85

ملاحظة:
* بحسب خطة الحكومة، سوف يحوز مصرف لبنان رأسمالاً سلبياً بقيمة 3,7 مليار دولار لفترة زمنية محددة.
** تم احتساب الخسارة التي سيتم تحويلها الى القطاع المصرفي كما يلي: خسائر مصرف لبنان ناقص رأسماله الحالي زائد رأسماله المستهدف

خسائر مصرف لبنان المتراكمة بين كانون الاول 1992 وآذار 2020 (تريليون ليرة)

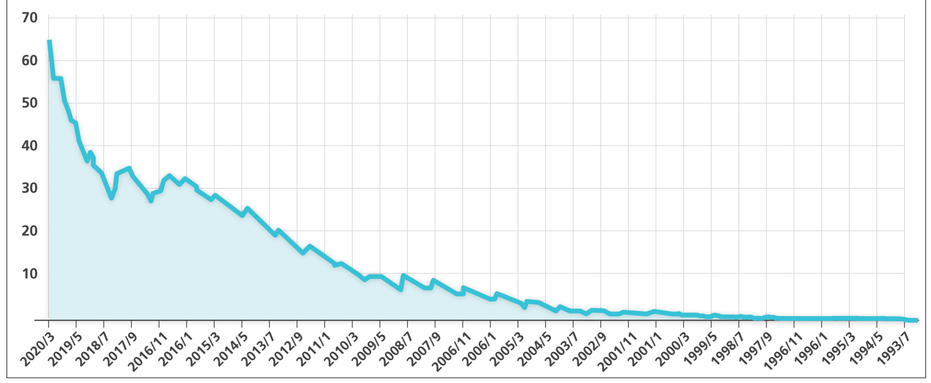

خسائر مصرف لبنان المتراكمة بين كانون الثاني 2010 وآذار 2020 ونسبة التغير الشهرية

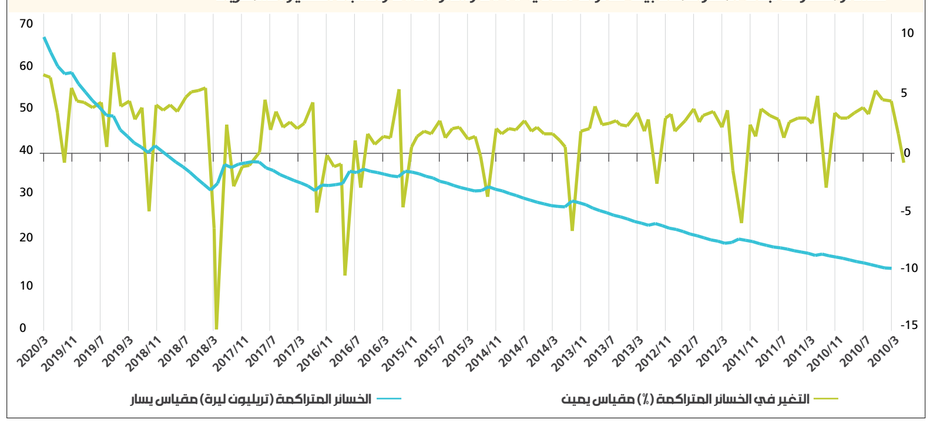

قراءات

صندوق النقد الدولي عن جائحة «كوفيد 19»*

الأسوأ في بلاد الصراعات: لبنان، أفغانستان، السودان، والعراق...

تعاني كل البلدان في التصدّي لفيروس كوفيد-19، لكن الخطر الذي يمثله الفيروس أكثر جسامة بالنسبة إلى البلدان الهشّة التي ترزح تحت وطأة الصراعات. ولتجنّب الأسوأ، يتعيّن على المجتمع الدولي إصدار استجابة سريعة ومنسّقة.

ستؤدّي جائحة كوفيد-19 إلى انخفاض دخول الأسر انخفاضاً حاداً في البلدان الهشّة التي ترزح تحت وطأة الصراعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مثل أفغانستان وجيبوتي والعراق ولبنان والسودان والصومال. فمع تأثّر إيرادات التصدير وتراجُع النشاط المحلّي بسبب التباعد الاجتماعي، ستنخفض المداخيل – وخصوصاً للعاملين في القطاع غير الرسمي وذوي المهارات المحدودة، بما في ذلك عدد كبير من السكان النازحين داخلياً واللاجئين.

وفي ظلّ هبوط المداخيل عالمياً، يتوقع أيضاً تدهور بنسبة 20% في تحويلات العاملين في الخارج التي تمثّل 14% من إجمالي الناتج المحلي في البلدان الهشّة عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتُعتبر شريان حياة لكثير من الأسر.

وعلى نطاق أوسع، يتوقّع أن ينكمش إجمالي الناتج المحلّي الحقيقي في هذه البلدان بنسبة 7% في عام 2020، مقارنةً بمعدّل نموّ متوسّط قدره 2,6% عام 2019. وسيؤدّي ذلك إلى انخفاض كبير في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي - من 2900 دولار في 2018-2019 إلى 2100 دولار في 2020.

وإثر هذا الهبوط الحاد، ستتفاقم التحديات الاقتصادية والإنسانية الراهنة. فالبلدان الهشّة التي تمرّ بصراعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تواجه بالفعل معركة ارتفاع مستوى الفقر، وعدم الاستقرار السياسي، وضعف الدولة، وتَهالُك البنية التحتية. ويمكن أن يؤدي الفشل في تخفيف المعاناة المحتملة إلى تفاقم عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي الأساسي وقد ينشئ حلقة مفرغة من المعاناة الاقتصادية والصراع – ما يضيف إلى التحديات الإنسانية القائمة التي تشهدها بلدان تمرّ بصراعات دائرة بالفعل، بما في ذلك ليبيا وسوريا واليمن.

تحدّي حماية الأرواح والأرزاق

من المرجّح أن يفوق تفشّي جائحة كوفيد-19 إمكانيات النظام الصحّي بطاقته المحدودة. فالبلدان الهشّة التي تمر بصراعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعاني من نقص الأطباء (8 أطباء لكل 10 آلاف شخص مقابل 14 طبيباً لنفس العدد في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية). كذلك تواجه هذه البلدان نقصاً في أسِرّة المستشفيات وفرصاً محدودة للوصول إلى أدوات غسل اليدين ومياه الشرب والمرافق الصحية، ما يجعل حماية الأفراد من الفيروس مهمّة شاقة. وسيؤدي نقص هذه المتطلبات، بسبب انخفاض الواردات والتنافس الدولي على المعدات الطبية، إلى إبراز مواطن الضعف بصورة أكبر.

وقد لا يكون احتواء الفيروس ممكناً لنسبة كبيرة من السكان. فهذه البلدان المعرضة للخطر تضم، مجتمعةً 17,2 مليون نازح داخلياً وتستضيف 2,7 مليون لاجئ. ويعيش كثير من هؤلاء السكان في مخيمات أو في أوضاع أخرى محفوفة بالخطر، حيث يمكن أن يؤدي التكدس والافتقار إلى المرافق الصحية المناسبة والمياه النظيفة إلى انتشار الفيروس بسرعة. ففي جيبوتي والسودان، على سبيل المثال، لا تتوافر مثل هذه الخدمات الأساسية بشكل مضمون إلا لنسبة 10% إلى 20% من اللاجئين.

وتتسبّب المستويات المرتفعة لانعدام الأمن الغذائي في تفاقم التحديات المتعلّقة بالصحة والفقر. وتتأثر الإمدادات الغذائية بتداعيات القيود المفروضة على النقل، بينما تأثّر الإنتاج والأسعار في بعض المجالات بمجموعة من الصدمات المتعلقة بتغير المناخ، كنوبات الجفاف والسيول وأسراب جراد الصحراء.

وستزداد معدلات الفقر والاضطراب الاقتصادي سوءاً في غياب استجابة من المالية العامة، ولكن المجال ضيق للقيام بمثل هذا التحرك لأن الموارد محدودة بالفعل وآخذة في النضوب بمعدلات سريعة.

ضرورة الاستجابة العالمية السريعة

من الضروري تقديم دعم دولي عاجل لتوفير المعدات الطبية الحيوية ودعم الزيادة اللازمة في الإنفاق الصحي، بالإضافة إلى توفير بعض أشكال الحماية الاجتماعية والدعم الاقتصادي لتخفيف المعاناة الإنسانية. ومن شأن هذا أن يساعد تلك البلدان الهشة في تجنب الأسوأ، بما في ذلك إمكانية تصاعد الصراعات.

وللمجتمع الدولي دور أيضاً في مساعدة البلدان الهشّة في توزيع هذه الموارد الإضافية على المجتمعات المحلية بأفضل السبل الممكنة. وسيساعد هذا على خفض خطر أن يؤدّي التوزيع غير المتساوي للخسائر البشرية والاقتصادية على الفصائل السياسية والمجتمعات المحلية إلى إذكاء التوترات وانعدام الأمن والعنف المحلي – كما شوهد في البلدان التي تأثّرت بتفشي فيروس إيبولا. كذلك يؤدّي توزيع الموارد بشكل مدروس إلى خفض مخاطر اتهام اللاجئين أو النازحين داخلياً بالتسبب في نشر المرض.

* **مقتطف من «المقال الإخباري» الصادر عن صندوق النقد الدولي في إطار «بلدان تحت دائرة الضوء»**

الفقر والإعالة

من المتوقع حدوث تدهور بنسبة 20٪ في تحويلات العاملين في الخارج في الدول الهشة والتي تمر بصراعات في منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا

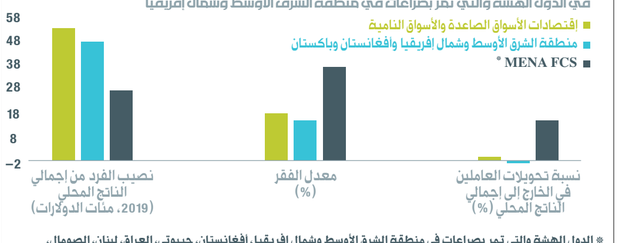

* الدول الهشة والتي تمر بصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أفغانستان، جيبوتي، العراق، لبنان، الصومال، السودان، سوريا، الضفة الغربية، غزة واليمن

المصادر: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، حسابات خبراء صندوق النقد الدولي، خطوط الفقر الوطنية المستخدمة

الصحة والمياه

تغشى جائحة كوفيد-19 على نطاق واسع يلقي بالعبء على كاهل الطاقة الصحية والمحدودة

المصادر: البرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف لرصد توفير مياه الشرب والإصحاح، ومؤشر الصحة العالمي لعام 2019. البيانات لعام 2017 او بيانات اخر سنة متاحة. تستبعد من البيانات كلّه من ليبيا وسوريا واليمن.

اللاجئون والنازحون داخلياً

(٪ من سكان البلد المضيف)

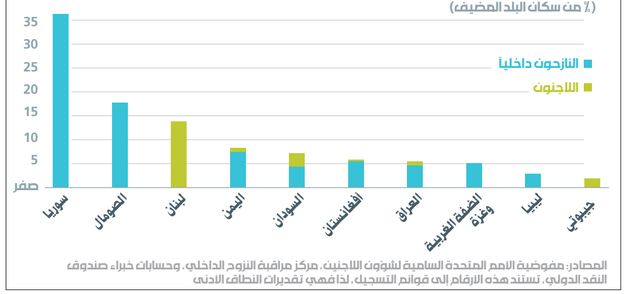

المصادر: مفوضية الامم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، مركز مراقبة النزوح الداخلي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. تستند هذه الارقام إلى قوائم التسجيل، لذا فهي تقديرات التطاف الادنى

«كارتيل العملات»
قصة احتكار لا عرض وطلب

عيسى نحّاس *

بمقتضى المادة الثانية من قانون النقد والتسليف: «يحدد القانون قيمة الليرة اللبنانية بالذهب الخالص». أي إن القانون يحدّد قيمة العملة اللبنانية قياساً إلى العملات الأخرى وليس الصرافين أو العرض والطلب. المادة واضحة لجهة أن قيمة الليرة تُحدد بموجب قانون. وهذا ما أكدته استشارة صادرة عن هيئة التشريع والاستشارات تحت الرقم 1985/881 تاريخ 1985/10/9، والتي أوردت ما يلي: «تجدر الإشارة هنا إلى أن تحديد سعر قانوني جديد لليرة يستوجب تدخل المشترع كما نصت المادتان 2 و229 من قانون النقد والمادة الأولى من القانون المنشور بالمرسوم 6105 ذاته... إذ أن تحديد سعر الليرة يدخل في النطاق التشريعي وليس في دائرة التنظيم».

وإذا كانت قد درجت العادة على أن يبيع الصرافون بسعر الصرف الرسمي، فمرد ذلك إلى عدم وجود أي إشكالية في ظل تدخّل مصرف لبنان شراء وبيعاً بالقيمة المذكورة، أي إن العملة الأجنبية كانت متوفرة بالسعر الرسمي المحدّد من قبل مصرف لبنان، ويستطيع كل فرد الاستحصال عليها عبر المصارف.

مصرف لبنان متواطئ بالاحتكار

في تشرين الأول 2019، وبعد امتناع المصارف عن تصريف العملات الأجنبية نشأت سوق سوداء بواسطة الصرافين، حددوا بموجبها أسعار مغايرة للسعر الرسمي متنزّعين بمبدأ العرض والطلب في ظل عدم وجود عملات أجنبية في السوق اللبنانية، أي في ظل تزايد الطلب على العملات الأجنبية وتزايد العرض بالعملة اللبنانية.

الحقيقة، إن عملية تحديد سعر الصرف لا يحكمها العرض والطلب، بل إن عدداً من حائزي العملة الأجنبية في السوق اللبنانية، يحتكرون الجزء الأكبر من العملات الأجنبية، ويحدّدون سعر الصرف بإرادتهم المنفردة من دون أي رقابة من الدولة. وقد حققوا أرباحاً طائلة بتواطؤ واضح من بعض المصارف وحاكم مصرف لبنان الذي أصدر عدداً من التعاميم لخدمة احتكار الصرافين، ويضاف إليهم ناقلو الأموال والعمليات الكبيرة للمال الآتي من تبييض الأموال.

لو افترضنا أنه في ظل الغياب التشريعي يراعى مبدأ العرض والطلب، فإن آليات العرض والطلب مفقودة في سوق الصرافين، لا بل إن الواقع يفيد أن كبار الصرافين الحائزي السيولة الكبرى يحدّدون أسعار الصرف وفقاً لمزاجهم في ظل غياب معايير حساب العرض والطلب وعدم وجود آلية لتسجيل العمليات الصرفية في السوق ما يدخلهم في دائرة الاحتكار المجرمة قانوناً.

إن عملهم باحتكار سعر العملة اللبنانية المتوجب تحديده بقانون ومن دون أسس تراعي مقداراً مقبولاً للأرباح يشكل احتكاراً مجرماً بمقتضى مبادئ حماية المستهلك، والعملة تدخل من ضمن أساسيات حماية المستهلك وهي المعيار الأساسي لتحديد أسعار السلع.

أما مصرف لبنان فيقوم بدور المتواطئ مع الصرافين من خلال:

- التخلي التام عن موجباته في حماية النقد الوطني والتدخل في سوق القطع.
- تسهيل عمل كبار الصرافين باحتكار العملات الأجنبية والتحكم بقيمة الليرة اللبنانية والتحكم بأسعار المواد والسلع الأولية وفي الحياة الاقتصادية اللبنانية.
- إصدار التعميمات المتلاحقة التي ترمي إلى تحويل أموال المودعين بالعملات الأجنبية إلى الليرة اللبنانية وبسعر صرف أقل من السعر المفروض من الصرافين ما يؤمن السيولة بالليرة اللبنانية لدى الجمهور ويدفعهم إلى إبدالها بالعملات الأجنبية ولا سيما الدولار الأميركي، وما يجعل قيمة الليرة تتدنى بفعل الإقبال على استبدال الليرة بالدولار.
- عدم التدخل لدى المستوردين لتوفير الدولار الأميركي لهم بسعر الصرف الرسمي أو بسعر مدعوم ما يدفعهم إلى التصريف لدى الصرافين.
- سياسة الـfresh money، كما أسمتها المصارف، والتي تقوم على إمكان التصرف بالمبالغ المودعة حديثاً بالعملات الأجنبية ما يدفع التجار والمستوردين إلى التصريف لدى الصرافين لوضع المبالغ بالعملات الأجنبية في حساباتهم وإيفائها للموّردين سواء بحوالات أو اعتمادات مستندية أو شيكات أو غيرها، كون هذه المبالغ وحدها يمكن التصرف بها.
- إصدار تعميم إلى شبكات التحويل المالية يلزم الجمهور بقبض تحويلاتهم بالعملة اللبنانية وبسعر صرف أدنى من سعر الصراف ما سيجعل هؤلاء أيضاً يتوجهون إلى الصرافين لشراء العملات الأجنبية وزيادة الطلب على العملات الأجنبية وتأمين العرض بالعملة اللبنانية لها.

باختصار إن حاكم مصرف لبنان، يهدف إلى تأمين العملات اللبنانية بيد الجمهور وحجب العملات الأجنبية عنهم ودفعهم للتوجه إلى الصرافين ليؤمنوا العملة الأجنبية بسعر أعلى. بنتيجة هذا التوجه هناك ثلاث نتائج حتمية:

1- تدني قيمة العملة اللبنانية بفعل التضخم فيها وشحّ العملات الأجنبية.

2- تغذية سوق الصرافين بتحويل العملات الأجنبية بأسعار أقل من السعر المتداول لديهم ودفع الجمهور إلى تصريفها. والمرجع الوحيد للتصريف هم الصرافون.

3- رفع الأسعار نتيجة إلزام الشركات المستوردة بالتصريف وبالتالي البيع وفقاً لسعر الصرافين.

■■■

ثمة سؤال آخر يتطلب الإجابة عليه لجلاء الصورة بشكل أوضح: من أين يستحصل الصرافون على أموالهم بالعملات الأجنبية؟

لا شك في أن هنالك مصدراً معترفاً به من الصرافين ولا جدال حوله وهو العملات الأجنبية المتوافرة لدى الجمهور ومصادر أخرى.

أولاً: المصدر العلني

يتمثل المصدر العلني والمشروع بتلقي الصرافين العملات الأجنبية من العامة الذين يعرضونها ويبيعونها إلى جمهور يعرض شراءها.

يزعم الصرافون أن موجوداتهم بالعملات الأجنبية هي على هذا النحو وأن كل حاجة السوق تُغذّى من العامة الذين يحوزون العملات الأجنبية. لكن هذا الزعم زائف للأسباب التالية:

1- إن منطق الوساطة المالية في الأوضاع الطبيعية يستقيم مع معادلة العرض والطلب. أما في وضع الأزمات وشحّ العملات الأجنبية، فينتفي هذا الأمر لأن الجمهور لا يقدم على عرض العملات الأجنبية طالما أنها في ارتفاع مستمر وبالعكس يتراكض لتبديل الليرة اللبنانية بالعملات الأجنبية.

2- هنا لا بد من إيضاح زيف زعم الصرافين بأن مبدأ العرض والطلب يحدّد السعر، لأن المواطن لا يعرض بل يتوجه إلى الصراف ويسأله عن السعر الذي يحدّده كبار الصرافين. فإما أن يناسبه السعر أو لا يناسبه وبالتالي إذا لم يناسبه يحجم عن البيع. هنا إذاً، يتراكض الصرافون لعرض شراء العملات الأجنبية بسعر مرتفع بهدف سحب العملات الأجنبية من يد العامة، ثم يحسبون العملات الأجنبية ليبيعوها بأعلى الأسعار. أي إنه لا عرض وطلب، بل مبادرة من الصرافين لاحتكار العملات الأجنبية.

3- إن تلبية كل الحاجات التجارية للشركات والمواطنين إضافة إلى تلبية حاجات المواطنين أمر لا يمكن أن ينتج من العملات الأجنبية الموجودة بحوزة الجمهور.

4- إن وجود العملة اللبنانية بيد العامة لا يمكن أن يُنتج إلا طلباً وشحاً للعملات الأجنبية فلا بد من منابع لسحبها من خارج السوق اللبنانية، أي من خارج أيدي الجمهور الذي لا يحوز إلا قدراً قليلاً منها.

5- إن التعامل في السوق اللبنانية، يتم بالعملة اللبنانية ولا مصادر لجني العملات الأجنبية من قبل العامة إلا الصرافون.

لذا وجب التساؤل عن مصادر العملات الأجنبية التي تضاف إلى ودائع الصرافين.

ثانياً: المصادر غير المعلن عنها

يمكن ردّ هذه الموارد إلى عنصرين:

1- مصادر داخلية:

تتمثل هذه المصادر بأموال صادرة عن المصارف سواء مباشرة من أموال المودعين أو غير مباشرة عبر تغطية المستندات اللازمة لنقل الأموال من الخارج ومن ثم تأمينها للصرافين وأحياناً مباشرة من شركات نقل الأموال إلى الصرافين المجاز لهم إجراء التحويلات المالية أي الفئة «ب».

انجل بوليغان ـ المكسيك

> كبار الصرافين الحائزي السيولة الكبرى يحدّدون أسعار الصرف وفقاً لمزاجهم في ظل غياب معايير حساب العرض والطلب وعدم وجود آلية لتسجيل العمليات الصرفية في السوق

2- مصادر خارجية:

تتمثل بأموال تُنقل بالتهريب عبر الحدود البرية أو البحرية أو الجوية وبعائدات تبييض الأموال المتصلة بعمليات صرف في بلدان أخرى.

ويضاف إليها عملية صرف الشيكات المصرفية بعمولات مرتفعة التي لا تؤمّن عملات أجنبية نقدية لكنها تدخل في السوق إيفاء لديون وتأميناً لخدمات الإيفاء بعد حسم عمولة مرتفعة للصراف.

■■■

في هذا الإطار ثمة مقترحات يمكن تقديمها على النحو الآتي:

1- ينبغي التقدم بمشروع قانون تعديل المادة الثانية من قانون النقد والتسليف، بحيث تحدد آلية تحديد سعر العملات الأجنبية عبر منصة آلية موحّدة يشترك فيها جميع الصرافين وتلزمهم وتسجل فيها عمليات العرض والطلب تحت طائلة الحبس والغرامة ومصادرة الأموال لمصلحة الخزينة.

2- عبر المنصة الآلية يتم تسجيل جميع العمليات المصرفية لتحدد مجموعها سعر صرف العملات الأجنبية، بناءً على معايير العرض والطلب وسائر المقوّمات الاقتصادية للعملة الوطنية، ويعطى كل من يصرف أموالاً إيصالاً صادراً عن النظام الإلكتروني كما يتيح لوزارة المال إجراء الرقابة على أرباح الصرافين لفرض الضريبة عليهم.

3- التشدّد في تطبيق القوانين المرعية الإجراء على الصرافين والعملاء، ولا سيما قانون تبييض الأموال الذي يُلزم كل من يصرف مبلغاً يفوق الحد الذي يعيّنه مصرف لبنان، بالتصريح لدى الصراف، الذي عليه أن يعلم مصرف لبنان لإجراء رقابته، وقانون الإثراء غير المشروع لمراقبة الإثراء والأرباح غير المتعلقة بالتأثير بالعملة الوطنية...

4- ملاحقة المرابين واستصدار قانون بإبطال انتقال الملكية العقارية بسبب دين ربوي وتكليف محكمة خاصة بالتحقيق في أصل الدين والمدفوع منه وتحرير العقار بمجرد دفع الرصيد المتبقي من أصل الدين.

5- تحرّك وزارة المال والحجز فوراً على أموال الصرافين والمصرفيين وناقلي الأموال تحصيلاً للضرائب والرسوم والغرامات، وتكليف لجنة قضائية مالية تعمد إلى التقدير المباشر للضرائب المفروضة عن السنوات العشر المنصرمة إضافة إلى الضرائب المقرّرة وسحب رخصة الترخيص من أي صراف لا يكون بريء الذمة تجاه الإدارة الضرائبية سواء كانت مالية أو بلدية أو أي دين لمصلحة الدولة اللبنانية لأي سبب كان.

6- تحريك القضاء المختص ولا سيما النيابة العامة المالية والضابطة العدلية المتخصصة وتعزيزها بالكفاءات للاحقة التلاعب بسعر صرف العملة اللبنانية.

7- رفع السرية المصرفية عن المشتركين بجرائم التلاعب بالعملة الوطنية من عائلات الصرافين والمصرفيين والصرافين غير الشرعيين والحسابات التي قد يملكها الصرافون بأسماء مستعارة وناقلي الأموال وكل من يثبت ضلوعه بالتلاعب بسعر العملة الوطنية، ومراقبة نقد المصارف والصرافين بقانون مكافحة تبييض الأموال، وتقيّد المصارف بعدم فتح حسابات مصرفية لمصلحة الصرافين وفق ما ينص عليه القانون.

* محام

قراءات

الانتقال إلى الاقتصاد المنتج
شرقاً هو الاتجاه الوحيد الممكن

الأمجد سلامة

في خطوة كانت متوقّعة، كشفت جمعية المصارف عن خطّة معالجة ماليّة خاصّة بها تتطابق مع الرؤية التي عبّر عنها بشكل غير مباشر ممثلو مصرف لبنان في الفريق اللبناني في مفاوضات صندوق النقد الدولي. وإضافة إلى انحيازها لأصحاب المصارف، فهي لا تقدّم في جوهرها أي مقاربة اقتصادية حقيقيّة، بل تسعى للحفاظ على النموذج الاقتصادي السائد منذ ثلاثة عقود وإطفاء الخسائر من أصول الدولة، أي من جيوب عموم اللبنانيين. هنالك إصرار شديد على تجنّب الخوض في نقاش الانتقال إلى نموذج اقتصادي آخر، علماً بأن أيّ نموذج مختلف عن السائد حالياً يجب أن يغوص في الفضاءات الجغرافية - السياسية للبنان. لكن تصعب مقاربة الفضاء الجغرافي - السياسيّ بشكل موضوعيّ من دون تسرّب المواقف والمواقع السياسيّة إلى النقاش، بحسب إيريك شيبارد في ورقة بعنوان «الاقتصاد الجغرافي السياسي». هنا تولد ضرورة الجمع بين حاجة الاقتصاديين للتجمّعات الصغرى ونماذج التوازن والتطابق الرياضيّ من جهة، وتفضيل الجغرافيين للهيكلة وعدم التوازن والمقاربات غير الكميّة من جهة أخرى. أفضل الطرق للجمع بين هذه الحاجات والتفضيلات العمل انطلاقاً من منهج يستمدّ أسسه من الاقتصاد السياسي الإقليمي الذي يشكّل فرعاً من فروع الاقتصاد الجغرافي- السياسيّ.

الاقتصاد السياسي الإقليمي

تقدّم التحليلات الرياضيّة الاقتصاديّة الماركسيّة صورة عن عدم استقرار الاقتصاد الرأسمالي الحرّ، بسبب خضوعه لمصالح أصحاب العوامل المؤثّرة في عمليّة الإنتاج. في المقابل يضيف الاقتصاد السياسي الإقليمي بُعداً جديداً من خلال دراسة تأثير جغرافيات الرأسماليّة على عمليّة الإنتاج. فالجغرافيا تتطوّر بشكل مشترك مع عمليّات إنتاج السلع والتبادل التجاريّ والتراكم. وأوّل العوامل التي تجعل الجغرافيا (وتطوّرها) مهمّة هو إنتاج «إمكانيّة الوصول» بشكل محليّ. هذا يتمّ عبر إنتاج عمليات النقل وتكنولوجيا التواصل والبنى التحتيّة. هو عامل يضيف تعقيداً إلى عمليّة الإنتاج، ويصعّب على الأدوات - الوكلاء الفرديين - تحقيق أهدافهم، بسبب تشعّب وتعقّد العلاقات بين الفضاءات والقطاعات. وهذا يؤدّي إلى خلق اختلالات في عمليّة الإنتاج بسبب عدم القدرة على توقّع نتائج وأرباح عمليّات الإنتاج بشكل حاسم. وعامل آخر يجعل الجغرافيا مؤثّرة في اختلال الاقتصاد الرأسماليّ هو التفاوت في الفضاء الجغرافي. فالتماثل الجغرافي ضروريّ لخلق أسواق وبنى اقتصادية متجانسة.

«تبعية المسار»

يشير داني ماكينون، في بحثه «تطوّر جغرافيا الاقتصاد» إلى أنّ تطوّر الاقتصاد السياسي الإقليميّ يمرّ من خلال «تبعيّة المسار». أيّ إن هنالك مساراً معيّناً سيحكم تطوّر الاقتصاد يمليه «حمّلة التاريخ» عبر فرض استمراريّة ما يؤمنون به. يُقصد بـ«حملة التاريخ» المؤسّسات والشركات والتكنولوجيا والأفراد والجماعات المتمسكون بعادات معيّنة. و«تبعية المسار» في هذه الحالة إقليميّة ثنائيّة البعد، حيث إن العمليات التي تنتج المسار هي عمليّات محليّة المنشأ والتطور، وفي الوقت عينه المسار (الذي أصبح إقليمي الطابع) سيتحكّم بمستقبل هذه العوامل.

يعدّد رون مارتن في ورقة عمل بعنوان «تبعية المسار وتطور الاقتصاد الإقليمي» العوامل والعمليات التي تنتج عنها «تبعية المسار»:

- أوّلاً، الموارد الطبيعيّة التي تشكّل مواد أولية للإنتاج وتفتح الأبواب للاحتمالات التقنية لتطوير صناعات مشتقّة.
- ثانياً، الكلفة الثابتة للأصول المحليّة والبنى التحتية.
- ثالثاً، الصناعات المحليّة المتخصّصة التي تشكّل عمليات اقتصاديّة وسلاسل توريد خاصة بها ومترابطة بالإضافة إلى أنّها تشكّل تجمّعات العمالة المتخصّصة.
- رابعاً، الارتهان أو التكبيل الإقليمي بتكنولوجيا معيّنة بسبب انتقال المعرفة الجمعي في صناعات متخصّصة أو بسبب التخصّص البحثي فيها.
- خامساً، التكتّلات الاقتصادية وما ينشأ عنها من تجمّعات عمّالية وشبكات علاقات وسلاسل توريد وخدمات ومعلومات.
- سادساً، المؤسسات الناظمة للحركة المالية والاقتصادية وللبنى التحتية الاجتماعية وللتقاليد والعادات.
- سابعاً، العلاقات بين الاقتصادات الإقليمية المختلفة من خلال تشابك بعض الصناعات أو التمويل أو الارتباط بالسياسات والأنظمة المالية.

كل هذه العوامل تسهم في تطوير المسار الحاكم لتطور الاقتصاد السياسي الإقليميّ، ضمن عملية معقّدة تجعل «تبعية المسار» سبباً ونتيجة في الوقت نفسه. وتأثير هذا التطوّر يدفع الاقتصاد السياسي الإقليمي نحو واحد من اتجاهين: التكبيل الإقليميّ، أو التكيّف الإقليميّ: التكبيل الإقليمي هو جموح الهيكليات الاقتصادية لإظهار ثبات تاريخي

> سياسات ما بعد 1992 أرست مساراً ساماً حكم تطوّر الاقتصاد اللبناني ليصبح مكبلاً بدوّامة الإدمان على الاستدانة لإشباع نمط عمل وربحية المؤسّسات المالية والمصارف

للأنماط المحليّة والإقليمية للتخصص الاقتصادي، ولتعزيز التنمية غير المتكافئة. فتصبح هذه الأنماط ذاتية التعزيز والتكاثر، على مدى فترات طويلة جداً من الوقت. وتبقى هذه الأنماط وتتمدّد إلى حين لا تعود مفيدة اقتصادياً. أمّا التكيّف الإقليمي فهو القدرة على خلق مسارات إقليميّة جديدة قادرة على إخراج الاقتصاد من التبعيّة للمسارات التي تبقيه في موضعه المأزوم.

وللخروج من التكبيل الإقليمي عدّة خطوات يمكن اعتمادها على حدة أو مع بعضها البعض: ظهور تكنولوجيا أو صناعات جديدة كليّاً ومحليّة المنشأ، تنويع التكنولوجيات والصناعات والمنظّمات المحليّة بما يسمح بظهور إبداع مستمر وتطور القدرة على إعادة تشكيل الاقتصاد عند الحاجة، استزراع تكنولوجيات وصناعات من أقاليم أخرى بما يسمح بتطوير المسار والنمو الإقليميين، استغلال التكنولوجيا الموجودة لنقلها إلى صناعات جديدة بعد استنفاد الصناعات التي توجد فيها حالياً، وتحديث الصناعات الموجودة حالياً من خلال ضخّ تكنولوجيا جديدة أو تنويع السلع والخدمات.

التوجه شرقاً

عندما نقارب الاقتصاد اللبناني من هذه الزاوية، سنجد أن الفضاء الجغرافي للبنان محدود جداً، لأن «إمكانية الوصول» المحليّة إلى المحيط الإقليمي ضعيفة جداً. فالحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ ما بعد الحرب الأهلية، لم تعمل على إنتاج نقل وبنى تحتية تستهدف ربط لبنان بالإقليم عن طريق المعبر الوحيد سوريا. لم تقم أي حكومة بالعمل لوصل المدن اللبنانية الرئيسية بتلك الرئيسية في سوريا، سواء عبر خطوط سكك حديد (ساحلية وداخلية) أو عبر مشاريع بنى تحتية حقيقية في سهل البقاع والشمال حيث المعابر الحدودية الرئيسية مع سوريا. حتّى أن أياً من الحكومات لم تناقش مشروع حفر نفق في السلسلة الغربية لتسهيل النقل والتنقل من وإلى البقاع وتالياً سوريا، وهو أضعف الإيمان. علماً بأنه طوال السنوات الثلاثين الماضية كانت سوريا المعبر الأكثر فعالية لتصدير البضائع اللبنانية رغم سوء البنية التحتية والطرقات في الأطراف بعيداً عن الخط الساحلي الممتدّ من طرابلس إلى صور. ويُضاف إلى هذه العوامل الداخلية عامل الحرب السورية، التي أغلقت البوابة السورية لسنوات عديدة، لأسباب أمنية بداية، ثم لأسباب سياسيّة بعدما استتب الوضع الأمني على الطرقات التي تصل سوريا بالعراق والأردن. وكذلك الأمر يمكن ملاحظة أن السوق اللبنانية لم تكن متجانسة مع الأسواق الإقليميّة المحيطة، سواء لجهة الإنتاج وأنواعه واستغلاله للجغرافيا الخاصة به، أو لجهة الاستيراد وأنماطه.

تتيح مراجعة سياسات الحكومات اللبنانية منذ أول حكومة للرئيس رفيق الحريري، الاستنتاج بأن محدودية الفضاء الإقليمي الاقتصادي اللبناني ليست وليدة الصدفة. مراجعة كهذه، ستبيّن بوضوح «تبعيّة المسار» الإقليمي (في هذه الحالة الإقليم كان لبنان فقط) التي حكمت كل السياسات الاقتصادية منذ عام 1992. فقد تمّ إهمال الموارد الأولية القليلة الموجودة في البلاد، وأي صناعات مشتقّة عنها، وتشكّلت تكتّلات اقتصادية من المصارف والمؤسّسات المالية ونشأت حولها سلاسل توريد وشبكات علاقات وخدمات. بالإضافة إلى ذلك تم التركيز على تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير، حتّى ظهر اختلال كبير في اليد العاملة المتخصّصة لصالح هذا القطاع. وربُط النظام المالي في لبنان بأنظمة وقوانين فضاءات إقليمية قريبة وبعيدة تحت عنوان ضمان تدفق للأموال والاقتصاد الحر. كلّ هذه السياسات أرست مساراً ساماً حكم تطور الاقتصاد اللبناني في العقدين الماضيين، فأصبح مكبّلاً غير قادر على الخروج من دوّامة الإدمان على الاستدانة لإشباع نمط عمل وربحية المؤسسات المالية والمصارف.

اليوم، تكمن الخطوة الأولى في بناء اقتصاد لبناني منتج، في توسيع الفضاء الاقتصادي الإقليميّ للبنان. فمن دون إمكانية الوصول إلى سوريا، بداية، لا يمكن الحديث عن تصريف إنتاج صناعيّ أو زراعيّ. فالإنتاج اللبناني سيكون مناسباً للتصريف في أسواق الفضاء الإقليمي المحيط، بسبب التماثل الجغرافي معه، حيث يمكن مع الوقت بناء أسواق متجانسة. وهذا الأمر يحتاج إلى قرار سياسيّ بالدرجة الأولى، سواء مع الدولة السوريّة أو في ما يخصّ البنى التحتية اللبنانيّة.

وبعد توسيع الفضاء الاقتصادي السياسي الإقليمي للبنان، يمكن البحث في السبل للتناسق مع المسار الإقليمي لهذا الفضاء الجديد، والبحث في كيفية كسر التكبيل في المسار اللبناني. سواء عبر المساهمة في عملية استزراع تكنولوجيات جديدة في عمليات الإنتاج في الفضاء الإقليمي أو عبر تنويع الإنتاج اللبناني من سلع وخدمات ليناسب ما تطلبه الأسواق الأخرى في هذا الفضاء الجديد. أيّ اقتراح يولد اليوم للإبقاء، على محدودية الفضاء الاقتصادي الجغرافي للبنان هو دعوة للإبقاء على دوّامة النموذج الاقتصادي المتهالك، بينما الدعوات للإنتاج والبحث عن أسواق في الغرب فهي مزحات سمجة تهدف إلى إضاعة الوقت أو إطلاق مواقف شعبوية. الاتجاه الوحيد الممكن شرقاً.

مقال

النيوليبرالية vs الصّين [4]

إعادة توزيع الموارد

علي القادري *

غرست النيوليبرالية نموّاً معيباً في قوى الإنتاج من خلال تصفية الموارد والحرمان من الوصول إليها، كمخزون الرساميل المساهمة في عملية الإنتاج والوظائف الملائمة، وصولاً إلى تصفية المداخيل الماديّة للشرائح الشعبية الأكثر فقراً. كما أن التغيير الهيكلي والمنحاز إلى رأس المال في البنية الاقتصادية، أدّى إلى إفساد أي نوع من المشاركة الشعبية الأوسع في آلية صنع القرار، الأمر الذي انعكس تراجعاً وانحساراً لدور الدولة، وأفسح المجال أمام منظمات المجتمع المدني المموّلة إمبريالياً. فالنيوليبرالية كأيديولوجيا، لا تعمل عبر اختيار الشخصيات الفاسدة التي تنساق لنيل مصالحها الذاتية، فهي - أي النيوليبرالية - ليست شبكة بُنى رسمية تعيد توجيه عملية النمو والتطوّر في اتجاه تمكين الصالح العام وتحسين الحياة الاجتماعية، فلقد انتهى بشكل حاسم زمن النظام الاجتماعي والتاريخي الذي يجري فيه تكييف رأس المال لمصلحة النموّ في إطار أهداف أيديولوجية محدّدة، ولينحسر على حساب السلعة كقيمة ذاتية التوسع. فقد تحولت الأيديولوجيا هنا إلى طبقة تخلق سياقاً تاريخياً يكون اطّراد الفساد عبره أمراً حاسماً ومؤكداً، فينشأ منطق التناقض الداخلي لعلاقات رأس المال الفساد بالضرورة. كل ذلك من خلال عملية مصادرة كل ما هو اجتماعي بأي وسيلة كانت، سواء عبر الفساد الفكري أو عبر استخدام العنف.

من ناحية التعريف، تعريف الفساد بحد ذاته هو وسم ما هو فاسد أم لا، أمر مرهون بالقيم الطبقية السائدة. لذا، تكون عملية سلب فائض القيمة الاجتماعي من خلال رأس المال الحرّ وتجارة البضائع، وعبر التبادل غير المتكافئ أمراً قانونياً وشرعياً في ظل النيوليبرالية. فالأسواق الحرّة تصوّر على أنها بنية أخلاقية نتيجة الفوائد والرفاهية التي يفترض بأنها تمنحها. بينما مجرد الرشى الصغيرة التي تسهم لُماماً في رفد موظفي القطاع العام ذوي الأجور المنخفضة، توسم بأنها سلوك فاسد تحت ظل رأس المال. في النهاية يسلّط رأس المال دائرة الضوء على هذا السلوك البسيط ويسمه بالفساد، بينما يُبقي القاعدة الأساس التي ينخرها الفساد الذي يعاني منه جميع البشر في العتمة وطي الكتمان.

بالنسبة إلى رأس المال المكثّف والإطار النيوليبرالي، تتدفّق المداخيل والمعاشات كريع جيوسياسي، بشكل يؤدي إلى تجزئة الاقتصاد النامي: فهو يقسمه إلى جيب من الأغنياء الكمبرادوريين، ومساحة أخرى للفقراء. وتتدفّق كلّ الموارد إلى القطاع الرأسمالي الحديث الذي يخلق، بدوره، وظائف قليلة مقارنة مع حجم الموارد المتدفقة إليه. علاوة على ذلك، تخلق وتمنح الوظائف اللائقة بشكل رئيسي من خلال المحسوبيات وبشكل أقل في القطاع العام، فالقطاع العام ككل يقع بين ذات المطرقة والسندان. في التصور الشائع والمعمّم، يعتقد أن عملية تحصيل هذا النوع من الوظائف الملائمة مرهونة بالكفاءة، بينما، في الواقع، عُمم هذا الاعتقاد كإجراء تخديري للتحكم بالمجتمع. فمع غياب برامج الرعاية الاجتماعية والتوظيف في القطاع العام بالقدر الذي يلبي الطلب والحاجة الشعبية، تُخلق وظائف عامة منخفضة الأجر تعمل كدور الوسادة. بل يمتدّ ذلك الدور ليكون مصدراً للمردود التنموي الطويل الأجل - كما تفعل صناديق الادخار - وكل ذلك يكون مع مراعاة إبقاء التقشّف المالي والتسرّبات التي تحصل للمال العام، بما في ذلك من هروب للعمال ولرؤوس الأموال.

إن نسبة نموّ وتوسّع القطاع العام في البلدان النامية وهشاشة الأمن، أقل بكثير من نسبة نموّ وارتفاع عدد الملتحقين بالقوة العاملة. أصبح تناقض تراكم رأس المال مع النموّ السكاني حاداً في أفريقيا والعالم العربي. الحلول المطروحة لهذا المأزق هي بالمقاييس المطلقة والنسبية عبر عملية التخلّص من السكان، سواء عبر إبقاء معدّل الحياة أقلّ من المعدل المفترض، أو عبر موت الناس من خلال الحروب المستمرة.

على الصعيد نفسه، ليس بالإمكان المقارنة بين نسبة وحجم الموارد المالية المحصَّلة من خلال الأصول المالية للريع الإمبريالي والتحويلات والمساعدات الإنمائية الرسمية من جهة، وبين تراكم الرأسمالي المادي المرتبط بارتفاع سليم وصحّي في الدخل والإنتاجية - الثروة الوطنية - من جهة أخرى. هنا تعمل التحويلات والمساعدات على نخر المدخرات الوطنية وإنهاء مرونة الاقتصاد في الاستثمار بذاته ومستقبله، بشكل يقضي على أي فرصة تمكّن المجتمعات التابعة من التعافي. ونتيجة لذلك، تميل غالبية الاقتصادات النامية نحو قطاعي الخدمات والقطاعات غير الرسمية المنخفضة الأجر.

من منظور رأس المال، فإن الصراع الداخلي في الطبقة العاملة والذي يدور حول الهويات المصطنعة أو عبر تعميق التمايز بين القوى العاملة، يعزز - إلى جانب ما سيحدثه من مخاطر وأزمات - عملية تحصيل الريع القصير الأمد في كل القطاعات الاقتصادية، بشكل يجعل الحاضر أكثر قيمة من المستقبل. ففي هذه الحالة تسيطر المضاربات والاستثمارات المالية على المشهد الاقتصادي بشكل أكبر من الاستثمار في الصناعة، وهو أمر يدلّ على تداعٍ وانعدام للأمن تعانيه البنى الاقتصادية الحقيقيّة، وليس عكس ذلك.

من هذا المنطلق، فإن من ويلات السياسات الهوياتيّة، الحدّ من الأصول المالية الوطنية، بشكل يلعب دوراً لصالح رأس المال وطبقته الكمبرادورية. ومع ذلك، لعلّه من المناسب التذكير هنا بالبعد الشامل للمخاطر الجيوسياسية وتأثيرها، بدءاً من حالة تفضيل تحصيل الربح القصير الأمد على نظيره الطويل والإستراتيجي، بالإضافة إلى التحيّز الرأسمالي المؤسّسي، وصولاً إلى النمو القائم أصلاً، والمتوارث، والمرعي إمبريالياً. كل تلك العوامل تسهم في جعل عملية تحصيل الريع المالي أكثر قيمة من الاستثمار المستقبلي في الصناعة أو في مستقبل سليم من الناحية البيئية.

> **ثروة الطبقة الوطنية الرائدة في الصين تنبع من الإنتاج الوطني إذا استثنينا التعاملات المالية المتشابكة مع الولايات المتحدة**

انجل بوليغان ـ المكسيك

التأثيرات المتداخلة للانقسامات المحليّة المنشأ مع التهديدات التي فرضتها الإمبريالية على الدول الصغيرة تنهي مستقبل تلك الدول. غني عن القول، بأنه في سياق مؤسّسي عديم السيادة، تكون إعادة التوزيع الإتراضية للثروة بشكل يسمح بتركيز أقل للثروات الخاصة على حساب اهتمام أكبر في التنمية أمراً بعيد المنال. هنا تقوم الكمبرادورية وبناءً على طلب من راعيها الدولي بخنق الدولة النامية بشكل يقوم على عملية ضخّ أصولها ومخزونها من الثروة الوطنية إلى الخارج على هيئة دولارات.

تحدّد العوائد المالية للكمبرادور عبر قنوات الريع الجيوسياسي، كما أنها تهيّئ الأرضية المشتركة لتشابك مع المجال المالي العالمي المحكوم إمبريالياً وعبر حيثيات الانقسامات المحلية. مواقف المضاربين الماليين هي نوع شبيه بـ«معضلة السجين» بحيث إنها ليست مرهونة بالاستثمار في المستقبل عبر الصناعة بل عبر المضاربة في الأصول ذات القيمة المتزايدة والمعدّة للاستيلاء عليها وتحصيلها. وفي ظل هذا الحال تصبح إمكانية القيام بمشروع وطني أمراً مستبعداً بحيث تفتقر الدول إلى أقل مقوّمات التماسك الوطني.

لذا، نرى اليوم جميع الدول النامية في حالة فشل ترثى لها. نظرياً، إن النمو المتزايد للثروة الدولارية لكمبرادور ما، يحضّ جميع أفراد الطبقة الكمبرادورية على السباق نحو تحويل الأصول الوطنية إلى الدولار بمعزل عما ينتجه ذلك من تآكل في الإنتاج. عبر ذلك، تقوم الطبقة الكمبرادورية بإعاقة وتفكيك دولها ما يمهّد الطريق للتراكم المكثّف لفائض القيمة عبر الهدر والحروب المرتبطة به. فرأس المال الكمبرادوري يقوم عبر علاقة متضاربة تستمد الريع أولاً من خلال عملية تصفية الأصول الوطنية وتفكيك الهيكل الإنتاجي الوطني بناءً على طلب القوى الأجنبية، وثانياً عبر إضرام نار الصراعات الداخلية بين مختلف الشرائح، وهو ما لا بد منه لتقوم عملية الإنتاج عبر الهدر. فتشترك هنا مصالح الكمبرادور مع الطرف الخارجي في حزمة مشتركة من الاستثمار والمدّخرات الدولارية، لكنها تتصادم على المستوى الداخلي وطنياً بسبب التنازع على حصص الريع الجيوسياسي.

على النقيض من كل ما تقدم، فإن ثروة الطبقة الوطنية الرائدة في الصين تنبع من الإنتاج الوطني. إذا استثنينا التعاملات المالية المتشابكة مع الولايات المتحدة (وهو أمر أشبه بالورطة والثغرة)، فإن الإنتاج الصيني قائم بشكل رئيسي على العملة الوطنية. فرأس المال الصيني يعاد تدويره على الصعيد الوطني ويزداد بشكل يتناسب طردياً مع المستوى المعيشي للطبقة العاملة. أما بالنسبة إلى ثغرة الدولارات المملوكة خارجياً للأجانب، فيلعب مشروع الحزام والطريق دوراً في إنهاء وتفريغ العبء الناتج من عملية إقراض الإمبراطورية.

* مفكر وأحد كبار أساتذة الجامعة الوطنية في سنغافورة ومعهد لندن للاقتصاد. من أبرز مؤلفاته «تفكيك الاشتراكية العربية» و«الحزام الواقي: قانون واحد يحكم التنمية في شرق آسيا والعالم العربي» و«التنمية الممنوعة».
- تعريب موسى السادة

مختارات من ورقة عمل أعدّها الكاتب وتنشر في ملحق رأس المال على حلقات